الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد الطلبة (ة):

- بوقرو فتيحة
- زروقي سعاد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د. نوي فطيمة الزهرة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- د/عديسة شهرة	- أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- د/نوي فطيمة الزهرة	- أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- أ/ عز الدين بوطي	- أستاذ مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد الطلبة (ة):

- بوقرو فتيحة
- زروقي سعاد

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د. نوي فطيمة الزهرة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- أ/نجوى كساي	- أستاذ مساعد أ	رئيسا	بسكرة
- د/نوي فطيمة الزهرة	- أستاذ محاضرأ	مشرفا	بسكرة
- أ/ عز الدين بوطي	- أستاذ مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربي العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة الممتازة، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد.

و إيمانا بمبدأ انه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل

للأستاذ المؤطر : نوي فطيمة الزهرة

الذي زادنا من علمه ومنحنا من وقته الثمين وساعدنا كثيرا في مسيرتنا لإنجاز وكتابة هذا البحث وكان له دورا عظيما من خلال تعليماته.

ودعمه الأكاديمي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين

قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة.

إهداء

إلى من وضع المولى-سبحانه و تعالى-الجنة تحت قدميها ووقر في كتابه العزيز ومن أفضلها على نفسي "أمي "

إلى سندي و كتفي و اكبر داعم لي "أبي"

إلى من ألهموني و شجعوني "إخوتي" وأبنائهم كل باسمه وزوجة أخي

الى سندي ومن شجعني على اكمال دراستي زوجي

الى من أستمر بالتقدم لأجلهم ،أولادي الأحبة فكم أتمنى أن أكون لكم خير قدوة وموجه

إلى من مدت أياديهم في أوقات الضعف غير راضين باستكانت "أصدقائي" خاصة صديقتي بوقرو فتيحة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

روح أبي الطاهرة رحمه الله تعالى

أمي الغالية حفظها الله ،والى من ربتني رعاها الله

من كان سند لي في الحياة زوجي الكريم وأبنائي أماني ومحمد حفظهم الله

الى اخوتي وأخواتي كل باسمه

الى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي

الى صديقاتي العزيزات حياة، سعاد، خليدة، وكل من يعرفني

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطبا جديدا فى إقتصاديات التنمية، وذلك بالنظر إلى المزايا الإيجابية التي تنطوي عليها، من سرعة التأقلم مع التقلبات الإقتصادية، والقدرة على التأثير على مؤشرات التنمية. لذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذا ما حاولنا عرضه من خلال زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني استخدام هذه التكنولوجيا لما تقدمه لها من فرص، وتكسبها مزايا تنافسية وتدعمها وتحقق لها أداء تنظيميا متميزا ، كما لها من دور كبير في عصرية أعمالها وتأهيلها ، ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليست بمعزل عن هذا التطور الذي يشهده العالم، فسعت الجزائر إلى تطوير وترقية هذا القطاع، بتجسيد برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ما يتعلق منها بالاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والإتصال بغرض تدعيم قدراتها التنافسية فسطرت برامج "ميدا 2"، لدعم وتأهيل هذه المؤسسات ، كما خصصت محورا ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 ، وعملت على تطوير البنية التحتية للإتصالات وكذا إنشاء النظام الوطني للمعلومات لتوفير المعلومات اللازمة لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا، المعلومات والاتصال ، التأهيل.

Abstract :

SMEs are considered a new pole in development economics, given the positive advantages they entail, from the speed of adaptation to economic fluctuations, and the ability to influence development indicators. However, with the rapid technical development and increased reliance on information and communication technology, which has reduced the temporal and spatial gap between the countries of the world, which has helped the growth and development of the importance of information, it has become imperative for small and medium-sized enterprises to adopt the use of this technology for the opportunities it provides them, and gain competitive advantages and support, featuring programs to qualify Small and medium-sized enterprises, especially those related to the effective use of information and communication technologies in order to strengthen their competitive capabilities, launched the "Meda 2" programs to support and qualify these institutions, and also allocated a focus within the electronic strategy of Algeria 2013, and worked on the development of telecommunications infrastructure as well as the establishment of the National Information System to provide the necessary information to these institutions

Keywords: small and medium enterprises, technology, information and communication, qualificatio

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الجداول	/
مقدمة	أ–و
الفصل الأول :الايطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتأهيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	3
المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	3
المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	5
المطلب الثالث: خصائص وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	8
المطلب الرابع: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة	11
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الرابع: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الأول: مفهوم التأهيل	30
المطلب الثاني: أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوافعه	32
المطلب الثالث: متطلبات عملية تأهيل المؤسسات ووسائل تنفيذها	34
المطلب الرابع :أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	42
المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	43
المطلب الأول: التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	43
المطلب الثاني: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	49
المطلب الثالث: الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	59
المبحث الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	66
المطلب الأول: ضرورة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	66
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	71

المطلب الثالث: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	78
المبحث الثالث: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومساهمتها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86
المطلب الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	86
المطلب الثاني: السياسات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال	103
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات الوطني في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	107
خلاصة الفصل	113
الخاتمة	114
قائمة المصادر والمراجع	117

❖ قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	7
02	نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة	21
03	نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة	22
04	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	51
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2010-2022)	52
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة (2010 – 2022)	53
07	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	54
08	مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها لسنة 2022	57
09	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2022	58
10	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لسنة 2022	60
11	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010 – 2019)	62
12	تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010 – 2019)	65
13	مخطط برنامج تأهيل المؤسسات	67
14	أهداف برنامج التأهيل	70

15	اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من 2011 – 2022	88
16	توزيع اشتراكات الهاتف الثابت حسب الفئة للسداسي الأول 2023	89
17	اشتراكات الهاتف النقال حسب المتعامل للسداسي الأول 2023	93
18	توزيع الاشتراكات حسب التكنولوجيا للسداسي الأول 2023	96
19	توزيع اشتراكات شبكة الإنترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا للسداسي الأول 2023	98
20	توزيع اشتراكات شبكة الإنترنت الثابت حسب سرعة التدفق للسداسي الأول 2023	99
21	توزيع اشتراكات الإنترنت النقال حسب المتعامل	101

❖ قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تعريف م ص م حسب توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 2003	18
الجدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الجدول رقم (03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	45
الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	48
الجدول رقم (05): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2022	50
الجدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)	51
جدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن خلال الفترة(2010 – 2022)	54
الجدول رقم (08): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال الفترة (2011 – 2022)	56
الجدول رقم (09) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011 – 2022)	57
جدول رقم (10): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2010 – 2021)	59
الجدول رقم (11): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2010 – 2021)	61
الجدول رقم (12): تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022)	62
الجدول رقم (13): تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 – 2019)	64

الجدول رقم (14): نتائج مرحلة التشخيص لبرنامج التأهيل الصناعي	79
الجدول رقم (15): توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة والسنة	81
الجدول رقم (16): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من 2011 إلى السداسي الأول من سنة 2023	89
الجدول رقم (17): تطور كثافة الهاتف النقال ونسبة الولوج إلى شبكة الهاتف النقال GSM – 3G – 4G من 2011 إلى السداسي الأول من سنة 2023	91
الجدول رقم (18): عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال موزعة حسب المتعامل من 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023	92
الجدول رقم (19): حصص سوق الهاتف النقال حسب المتعاملين (ATM, OTA, WTA) من 2011 إلى سنة 2020	94
الجدول رقم (20): عدد الاشتراكات حسب تكنولوجيا الهاتف النقال من سنة 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023	95
الجدول رقم (21): تطور شبكة الألياف البصرية من سنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2020	95
الجدول رقم (22): تطور عدد اشتراكات شبكة الأنترنت الثابتة حسب نوع التكنولوجيا من 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023	97
الجدول رقم (23): توزيع اشتراكات الإنترنت حسب التدفقات من 2018 إلى السداسي الأول لسنة 2023	99
الجدول رقم (24): اشتراكات الإنترنت النقال النشطون من 2017 إلى السداسي الأول من سنة 2023	100
الجدول رقم (25): توزيع عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال لكل متعامل من 2018 إلى السداسي الأول 2023	102

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم بعد ظهور العولمة خاصة في العقدين الاخيرين تطورات كبيرة ومتسارعة في مختلف ميادين الحياة خاصة الاقتصادية، ما فرض على الدول الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء الحواجز الجمركية أمام حركة التجارة العالمية ، وقد تزامن ذلك مع ثورة تكنولوجية هائلة مهدت لبروز مجتمع المعلومات باعتبار هذه الأخيرة أحد الموارد الهامة في مختلف المؤسسات الاقتصادية ومعها ظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة أين تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكل سوقا عالميا موحدا يتسم بالمنافسة الشديدة ما شكل تحديا كبيرا يواجه المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لإقتصاديات الدول نظرا للدور الهام الذي تؤديه سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والذي لايقل أهمية عما تقدمه المؤسسات الكبرى، وفي ظل التحولات الاقتصادية الجارية في العالم والمنافسة الشديدة بين المؤسسات وخاصة مؤسسات الدول المتطورة وما يصاحبها من تركيز دقيق على معايير الجودة، ومتطلبات المنافسة الدولية، تلبية رغبات المستهلكين، وكذا التطور المذهل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها والتي اضحت من العوامل الرئيسة لنموها، كل ذلك ألقى بظلاله على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا أصبح لزاما عليها مواكبة هذه التطورات من أجل تحسين أدئها وتنافسيتها لضمان نقائها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أعطت أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بعد النجاحات التي حققتها في العديد من الدول، ووعيا من الدولة بالدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية وسعيها منها للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات، عملت الجزائر على ترقية القطاع وتعزيز وتقوية هذا النوع من المؤسسات وتأهيلها من خلال تسطير برنامج لدعم ومراقبتها وضمان استمرارية نشاطها وإبراز مكانتها.

في ظل المنافسة الشديدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أضحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لموجهة هذه المنافسة وغزو الأسواق العالمية، ولتحقيق الجزائر الإستفادة من هذه التكنولوجيا عليها العمل على تذليل العقبات التي تواجه استخدامها وكذلك توفير المتطلبات الضرورية من البنى التحتية التكنولوجية والتنظيمات والتشريعات المتعلقة بتطبيقاتها والتركيز على كيفية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

طرح الإشكالية:

تتلخص مشكلة الدراسة في مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين أدائها وتنافسها لتأهيلها إلى مستويات أفضل ، وعليه يمكننا صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

- **هل ساهم تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عنها خلال دراستنا لهذا الموضوع.

- ما أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في المؤسسات الاقتصادية ؟
- ماهي خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العراقيل التي تواجهها وكيف يمكن تطويرها وتنميتها ؟
- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ماهي البرامج التي سطرتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ؟
- هل تسمح الوضعية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضيات العامة:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يؤهلها إلى مستويات أفضل وهذا من خلال إتخاذ الدولة الجزائرية للعديد من التدابير والاجراءات الكفيلة بترقية القطاع والتي نجحت إلى حد كبير.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية1 : توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف تطبيقاتها عدة مزايا للمؤسسات الاقتصادية.

الفرضية2: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، ويعتبر التعرف على المشاكل والعراقيل التي تواجهها أمرا ضروريا من أجل رسم السياسات والبرامج الكفيلة بتطويرها وترقيتها لتلعب الدور المنوط بها.

الفرضية3: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، فهي في تزايد مستمر ، كما تساهم بشكل فعال في المؤشرات الاقتصادية.

الفرضية4: سطرت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية لدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المؤسسات وحققت بذلك نتائج مقبولة.

الفرضية5: لا تسمح الوضعية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لضعف البنية التحتية للإتصالات وكذا لإفتقار المؤسسات لهذه التكنولوجيا وسوء إستغلالها إن وجدت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها النواة الأساسية في أي إقتصاد ، لأنها تساهم إلى حد كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما يعتبر تأهيل هذه المؤسسات ضرورة ملحة في ظل العولمة ، وتزايد حدة المنافسة ، نظرا لتحرير التجارة ، لذا يعتبر استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها بفعالية منهجا فعالا من شأنه مواجهة المنافسة وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد مختلف التطبيقات والمنافع التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أدائها وتنافسها.
- التعرف على أهم خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية وكذا العراقيل التي تواجهها.
- الوقوف على واقع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على مختلف السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم النتائج المحققة.
- الوقوف على مدى جاهزية الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتحديد مستوى استخدام هذه التكنولوجيا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود سبب إختيار الموضوع للأسباب الموضوعة التالية:

- تزايد الإهتمام من طرف الدول بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبتأهيلها.

- الحاجة الملحة لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها ضرورة حتمية وليست خيارا نقبل به أو نرفضه حيث أصبحت تفرض وجودها على جميع الاقتصاديين وأصحاب الأعمال نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي.
- البحث في المواضيع التي تمثل حلا لترقية الإقتصاد الوطني.

أدوات جمع البيانات:

تم الإعتماد في هذا البحث على مراجع مختلفة تمثلت في مختلف القوانيت والتشريعات الكتب، الرسائل والأطروحات، المجلات العلمية والملتقيات ومختلف الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

حدود الدراسة:

تضمنت ادراسة مجموعة من الحدود الزمانية والمكانية نوردها فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:**

✓ دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من سنة 2010 إلى سنة 2022.

✓ سرد مختلف التطورات التي مست قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الإنطلاق الفعلي لبرنامج التأهيل سنة 2010 إلى 2017.

- **الحدود المكانية:**

اقتصرت دراستنا على تجربة الجزائر في مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التطرق إلى تجارب الدول الأخرى.

المنهج المتبع:

قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية وإختبار مدى صحة الفرضيات إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري لتلائمه وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم، والمنهج التحليلي في جمع وقراءة البيانات حول الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها لإستخلاص النتائج.

كما تم الإعتماد أيضا على المنهج التاريخي من خلال تتبع مختلف المراحل الزمنية التي مر بها تطور كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا برامج التأهيل.

الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:**

الدراسة التي قام بها (شاذلي شوقي ، 2009 . 2010) بعنوان " أثر حجم المؤسسة الضغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال"، (مجلة الباحث، العدد 07 ، جامعة ورقلة، الجزائر).

وتهدف الدراسة لقياس درجة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال مع التركيز على التكنولوجيا المرتبطة بالأنترنت المستخدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة أثر حجم المؤسسة في درجة استخدامها لتلك التكنولوجيات بالإعتماد على العديد من المؤشرات (معدل الموقع الإلكتروني . معدل الأنترنت معدل الأدوات والمعدات المكتبية).

وقد توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المستجوبة تستخدم وسائل الاتصال من هاتف ثابت، الفاكس، الهاتف النقال والبريد الالكتروني بمستويات تفوق استخدامها للأنترنت ووماقع الويب، وأن تواجدها على الشبكة لا يكفي لتحقيق استغلال أمثل الفرص التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتوجه الفعلي للمؤسسات نحو الأعمال الإلكترونية ، إذ مازالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تسجل تأخر ملحوظا في استخدام هذه التكنولوجيات.

كما توصل الباحث إلى أن معدل استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتناسب طردا مع حجم المؤسسة.

- **الدراسة الثانية:**

الدراسة التي قامت بها الدكتورة (سهام عبد الكريم سنة2012 . 2013)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من المؤسسات (نادي المقاولين والصناعيين لمتيجة)، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، الجزائر ، عدد صفحاتها 264 صفحة.

خلصت الدراسة إلى أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نظام المعلومات الذي يضمن معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة في إتخاذ القرار ، الادارة الإلكترونية بما تشمله من أعمال إلكترونية سواء كانت تجاري أو غير تجارية، الحكومة الإلكترونية إضافة إلى المؤسسات الإفتراضية، وتتيح هذه التطبيقات عدة مزايا أهمها تنفيذ الأعمال في أي وقت وفي أي مكان، توفير المعلومات بصورة فورية وسريعة، وتقليل تكاليف الإجراءات الإدارية، توسيع الأسواق محليا ودوليا، سرعة الحصول على المعلومات وسرعة تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات.

- **صعوبات البحث:**

من أهم الصعوبات التي واجهتها أثناء إعداد البحث هو تشعب الموضوع إذ يمس ثلاث محاور وهي:

- **أولا**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **ثانيا** : تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- **ثالثا:** المتغير التابع والمتمثل في التأهيل.

خطة البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على فصلين ، فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول (الإطار النظري):

حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث نحاول فيها تأهيل الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من :

المبحث 1: تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث تناولنا مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في المؤسسات الإقتصادية.

المبحث 2: للإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطرقنا في هذا المبحث إلى التعاريف المتعددة لهذه المؤسسات وإشكالية تحديد تعريف موحد لها ، ثم تناولنا خصائصها و أهميتها الإقتصادية والإجتماعية، وأهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

المبحث3: تناولنا تعريف التأهيل وعملية التأهيل وأهدافه ومتطلباته وفي الأخير تطرقنا إلى أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تحسين الأداء والتنافسية.

الفصل التطبيقي

خصصنا الفصل التطبيقي لدراسة حالة الجزائر ، حيث تناولنا :

المبحث 1: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، تطرقنا فيه إلى التعريف القانوني لهذه المؤسسات ثم وضعيتها الإقتصادية ثم وزنها في الإقتصاد الجزائري.

المبحث 2: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تناولنا فيه الأسباب التي أدت بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة تأهيل مؤسساتها تم البرامج الوطنية والأجنبية للتأهيل ، وفي الأخير تقييم برامج التأهيل ومدى فاعليتها .

المبحث 3: وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2023 ، ثم تطرقنا إلى السياسات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال وأخيرا دور نظام المعلومات الوطني في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والإتصال والتأهيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يشهد العالم حاليا تطورا هائلا على كافة الأصعدة لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أحدثتها وسائل الاتصالات الحديثة التي باتت تغطي العالم بأسره والصناعات الإلكترونية المتطورة واستخدام أجهزة الحاسوب في معالجة البيانات بسرعة وبدقة ومئات الألوف من البرمجيات المتطورة والجاهزة وانفجار المعرفة العلمية وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال نستخدم في المجالات الاقتصادية والإدارية لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر القاعدة الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما تحققه من مردود اقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية حيث تلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات كما تساهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل جديدة إضافة إلى تأثيرها الفعال على تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار وتعبئة المدخرات وزيادة الصادرات وتحقيق قيم مضافة عالية. حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزيد من إنتاجها الإجمالي مما يوصلها إلى وضع أفضل فالمؤسسات التي تعجز عن اللحاق بركب الثورة الرقمية أو تلحق بها بعد فوات الأوان ستفقد قوتها الاقتصادية التنافسية وحصتها في السوق وتضعف عملية صنع واتخاذ القرار بها.

وقصد تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تأدية نشأتها وتحقيق أهدافها ومساهمتها في تحقيق التنمية فإنه يتوجب عليها الاهتمام باستغلال واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة من مختلف تطبيقاتها كون أن اكتساب هذه التكنولوجيا والتحكم بها أصبح ضرورة حتمية تمكن من تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية والى زبائن أينما كانوا وبأقل التكاليف.

وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نتناول ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ثم نتطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الاخير ستتناول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين شهد العالم في هذه الفترة ثورة في استخدام مختلف التكنولوجيات ومن أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت تحتل موقع مميز في الاقتصاد العالمي، وإذا نظرنا إلى هذا المجال نجده شهد تطورا كبيرا من الحواسيب إلى البرمجيات والأقمار الصناعية والإنترنت وتعزيز شبكات الاتصال المختلفة أشكالها وأنواعها، وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال محركا أساسيا للإنتاجية والنمو في العديد من القطاعات الاقتصادية، كما تساهم في خلق تنافسية كبيرة حادة بين مختلف القطاعات والمؤسسات، ومن الصعب تصور بناء قطاعات فعالة وحديثة ومتطورة في مجالات الأعمال والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات، في ظل غياب مكون أساسي هو تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ونستعرض في المبحث مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومكوناتها، خصائصها

وأهميتها، عملية تبني تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعد مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال مفهوم متداخلا بعض الشيء نظرا للتطور الذي شهده، فمعظمها كانت موجودة منذ السنوات الثلاثين الماضية أو أكثر، وما يمكن اعتباره حديثا هو توسع استخداماتها في مجال تسيير المؤسسات، واعتمادها بدرجة كبيرة على العمل الشبكي وخاصة الإنترنت.

لذلك هناك عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمها:

-فحسب Stuart Locke فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو اجتماع لشكلين من التكنولوجيا في عصر المعلومات، هما تكنولوجيا المعلومات (IT) وتكنولوجيا الاتصال (CT) ليخلقا نوعا جديد من التكنولوجيا المعروفة باسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، مما يسهل تبادل المعلومات بين مجموعات كبيرة من خلال اعتمادها أساسا على الحاسوب والإلكترونيات القائمة على أنظمة الاتصالات (شادلي، تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالص، 2016 - 2017، صفحة 05)

-أما "Kenneth Loudon" و"Jane Loudon" يجدان أنه نظرا لتلازم التكنولوجيا والتسيير في ظل العالم الرقمي والتغيرات الجديدة فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتحدد في خمس مكونات وهي :

- **العتاد المعلوماتي**: تتمثل في المعدات الفيزيائية للمعالجة.
- **البرمجيات**: برمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية.

– **تكنولوجيا التخزين**: تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية. (بختي و شعوبي، 2009 – 2010، صفحة 275)

– **تكنولوجيا الاتصال**: تتكون من معدات ووسائل فيزيائية، وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان إلى مكان آخر حيث يمكن وصول الحواسيب إلى معدات لتشكيل شبكات تربط هذه الحواسيب لتبادل المعطيات.

–تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مجموعة من الأجهزة والأدوات التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم (بلعلياء و معموري، 13 – 14 ديسمبر، صفحة 07) .

–تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها تقنيات المعلومات المستخدمة في جميع المجالات بدءا من التجهيزات والبرمجيات وصولا إلى التقنيات المستخدمة في مجال الاتصالات (قواري و بلحاج، 2013، صفحة 280) .

–المعالجة الآلية لمعلومات قد تكون ذات طبيعة تربوية، تجارية، مهنية، أو حتى سياسية، والصفة الرقمية للمعلومة هي التي تضعها في إطار التكنولوجيا الحديثة، وهذه المعلومة يمكن أن تخزن، تعالج، ترسل وتستعاد من طرف أجهزة معلوماتية من أجل إعادة استعمالها عند الحاجة، وتوزيعها على أشكال مختلفة ولمجموعة من الأشخاص الذين طلبوا هذه المعلومات دفعة واحدة (عياد و زرزار، 2016، صفحة 30).

–وحديثا فقد قدم كل من العطار وعياد تعريفا شاملا جدا لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث عرفاها بأنها "مجموعة الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات، التي تعاون الإدارة على استخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال اتخاذ القرارات والعمليات التشغيلية في المنظمة، وتتضمن البرامج الفنية والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات وشبكات الربط بين الحاسبات والعناصر الأخرى ذات الصلة" (خوالد و محمود، يونيو 2018، صفحة 271).

والباحثان يتفقان تماما مع التعريف السابق ويتبنيانه كتعريف شامل لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وذلك لسببين أساسيين:

1– السبب الأول: هو أن التعريف السابق قد ذكر أبرز هدف من أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنظمة وهو تحسين عملية اتخاذ القرارات.

2- السبب الثاني: أن التعريف سابق الذكر قد تعرض بالتفصيل لمحمل مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من برامج فنية، قواعد بيانات، برامج جاهزة، شبكات الاتصالات، الحاسبات...الخ.

وعبر مختلف التعريفات السابق ذكرها يمكن استنتاج ما يلي:

- يرتكز مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي على استخدام تقنيات وبرمجيات الحاسب الآلي.

- تتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموعة واسعة ومعقدة من المكونات المادية وغير المادية (البرمجيات) والشبكات والاتصالات.

- تتمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول ثلاث مراحل أساسية أولها جمع المعلومات من مصادرها المختلفة، وثانيها معالجة هذه المعلومات، وثالثها نشر المعلومات للجهات المعنية بغية الاستفادة منها.

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد أفرزت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مفهوم الاتصالات عن بعد Telecommunicatio التي جعلت الكرة الأرضية تتقلص أو تنكمش وتصبح كما يقال قرية إلكترونية وأصبحت الفرص مهيأة لأن ترتبط كل منظمة في العالم بالمنظمات الأخرى إلكترونيا – عن طريق الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر الشخصي والأقمار الاصطناعية والأطباق اللاقطة والموجات الميكروية...الخ بشبكة القرية العالمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والطبيعية.

2-1- الموارد البشرية Human and resource

تحتاج المؤسسة إلى عدة تخصصات يشغلها مجموعة من الأفراد المتخصصين في مجال الحاسب الآلي والشبكات، فمدير قاعدة بيانات يكون اختصاصه بناء قاعدة بيانات للنظام المعلوماتي، كما يتأكد من عمل نظام قاعدة البيانات بالشكل المطلوب. كما يقوم محلل النظام بدراسة وتصميم نظم المعلومات المطلوبة، كما يتعاون مع المبرمج والمستخدمين في بناء نظام المعلومات، ويكون تصميم البرامج وتطوير البرامج الجاهزة من اختصاص المبرمج. (يحياوي و يحي، ب.ت، صفحة 2).

2-2- الأجهزة والمعدات Hardware and deviser

وهي أجهزة قادرة على معالجة البيانات من خلال استقبالها وتخزينها واسترجاعها، وتهدف إلى استخلاص النتائج التي يحتاجها متخذي القرار، كما أنه تتميز بسرعة تنفيذ العمليات والكفاءة العالية في نقل المعلومات ودقة النتائج، ومن أمثلتها: الكمبيوتر الثابت والمحمول، أجهزة شبكات العمل، أجهزة المزود Serveur، أجهزة خاصة بالمهندسين . (عماري و مجيد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسة، 2017 - 2018، صفحة 04).

2-3- البرمجيات والمعالجات Software and processing

هي سلسلة من الأوامر التي يتم تنفيذها من قبل جهاز الكمبيوتر بهدف إنجاز مهمة معينة فهي بذلك تعتبر مكمل لجهاز الكمبيوتر وتتمثل في البرامج النظام System software وكذا مختلف البرامج التشغيلية Operating system التي تختلف باختلاف الهدف المنشود، ويتم تخزينها كمجموعة في ملفات الذاكرة (محمد، 2009، صفحة 55).

2-4- الشبكات والاتصالات Network and communication

تعني كل الأجهزة والمعدات المالية والبرمجة التي تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بكل أشكالها المقروءة والمسموعة إلى استخدامها، ويكمل أحدهما الآخر فلا يمكن بناء شبكات دون توفير بنية جديدة للاتصالات لخدمة الشبكات (عزايزية ف.، 2019 - 2020، صفحة 04).

2-5- قواعد البيانات Data base

وهي مجموعة من البيانات تجمع بينها علاقات منطقية يسهل تخزينها واسترجاعها بغرض استخدامها أو تعديلها أو الإضافة عليها لتكون جاهزة للاستخدام من قبل المستخدمين عند الحاجة، ويؤدي قواعد البيانات إلى تحقيق مجموعة من المزايا مثل عدم تكرار البيانات وزيادة إمكانيات اقتسام البيانات وتحقيق رقابة أكثر فاعلية والمحافظة على ثبات وتناسق البيانات وتوحيد المعايير المتعلقة بالبيانات (موساوي، 2015 - 2016، صفحة 05).

2-6- الإجراءات التنظيمية Human and ressource

هي مجموعة الأنظمة القوانين الموضوعة لحماية البيانات المخزنة في أجهزة الحاسوب

إضافة إلى الأجهزة الملحقة الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع إلى القواعد البيانات المخزنة (عزايزية ق.، 2019 - 2020، صفحة 4).

ومكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن توضيحها في الشكل التالي

الشكل رقم(01): البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

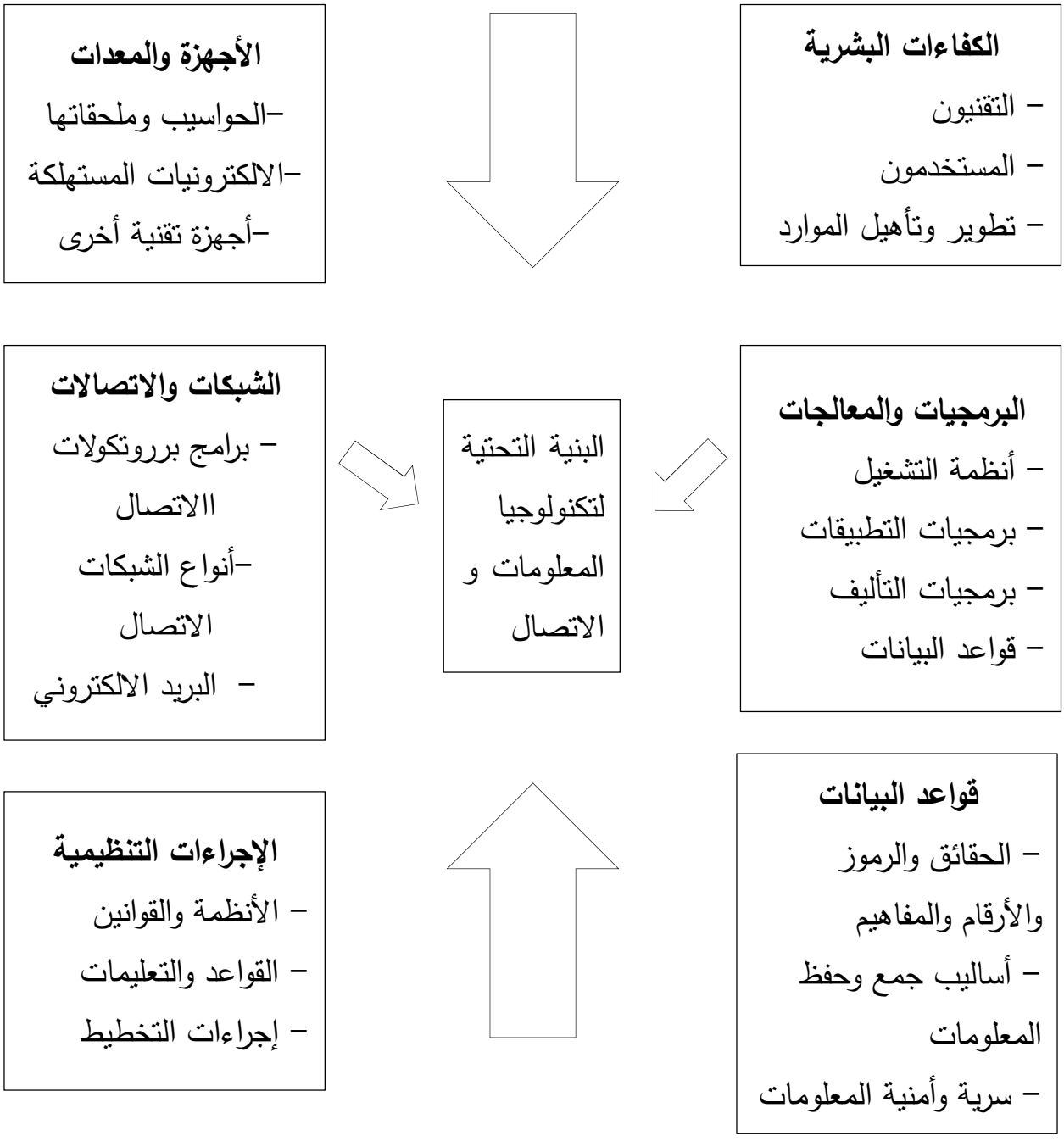

المصدر: حيدر محمد نوري، حسن جمعة، **دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 144.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

هنا العديد من العناصر والخصائص المميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساهمت في إكسابها أهمية بالغة في العصر الحالي

الفرع الأول: خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1- التفاعلية

أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار، وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأفراد والمؤسسات وباقي الجماعات وبإدخال مصطلحات جديدة في عملية الاتصال. (ابن تاج، 2015، صفحة 22).

2- قابلية الحركية

أي بث المعلومات واستقبالها من أي مكان آخر أثناء حركة المنتج ومستقبل المعلومات وذلك باستخدام عدد من الأجهزة المختلفة مثل التلفزيون، الهاتف النقال، التلفاز المدمج في ساعة اليد، الحاسوب الإلكتروني

3- اللاتزامنية

وهي خاصية تتميز بها هذه التكنولوجيات، حيث يكون بإمكان المستخدم إرسال واستقبال الرسائل في أي وقت مناسب، وهو غير مطالب باستخدام النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظام البريد الإلكتروني إرسال الرسالة لا يكون في حاجة إلى وجود متلقي لهذه الرسالة، وهذا ما يقصد به التحكم في نظام الاتصال (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2018، صفحة 91)

4- قابلية التوصيل

وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع بغض النظر عن البلد الذي تم فيه الصنع، وهذا ما يعبر عنه بالانتقال من تكنولوجيا التنوع إلى تكنولوجيا التكامل. (بلعلياء و معموري، 13 - 14 ديسمبر، صفحة 07)

5- الشيوع والانتشار

وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع والانتشار عبر مختلف مناطق العالم، وهذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة مما يعطي لهذه التكنولوجيا الطابع العالمي (ابن تاج، 2015، صفحة 23).

6- اللاجماهيرية

أي إمكانية التحكم فيها حيث نصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك، أي بإمكانها توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة كما أنها تسمح بالجمع بين أنواع مختلفة للاتصالات سواء كان ذلك من شخص إلى شخص أو من مجموعة إلى مجموعة.

7- الكونية

فالبيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة، كتعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال الكترونيا عند الحدود الدولية في أي مكان من العالم (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2018، صفحة 92).

8- سهولة الاستخدام

حيث تتسم وسائل الاتصال الحديثة بسهولة وبساطة التشغيل، ونموذج ذلك جهاز الفيديو، وجهاز الفاكس، وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت. (ابن تاج، 2015، صفحة 23)

9- المرونة وسهولة النقل

فمثلا يتيح الهاتف المحمول أو الحاسوب للفرد الاتصال بالشبكة من أي مكان فلم يعد مضطرا للجلوس بالمكتب أمام حاسوب مكتبي فمع استخدام الشبكات اللاسلكية يمكن التعرف على أسعار البورصة وأسعار العملات النقدية والفرد جالس بالبيت، كما يمكن تفحص البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك يمكن جعل الحاسوب خارج البيت إلى أي مكان كالمطار والفنادق والجامعة والمقهى والاتصال بالإنترنت من خلال نقاط الاتصال المنتشرة "الويفي".

10- اللامركزية

وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

11- الاحتكارية

تتميز صناعة التكنولوجيا بالكثير من التركيز على عدد محدود من الدول الصناعية الكبرى وضمن الشركات الاحتكارية، وليس فقط على عملية نقل وتسويق هذه التكنولوجيا في الدول الأقل تقدما ولكن أيضا في التأثير على طريقة إدارتها واستخدامها بل وصيانتها في أحيان كثيرة في هذه الدول، مما يعزز من أحكام قبضة المجتمعات المصنعة لهذه التكنولوجيا على الدول المستوردة لها وترسيخ تبعية الثانية للأولى في المجال الثقافي. (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2018، صفحة 92).

الفرع الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتجلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يلي :

1- الإنتاجية

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة منها الحاسوب النقال والإنترنت، تحفز الإنتاجية العملية لنشاط المؤسسة هندسا، تسويقيا، وفي جميع القطاعات.

2- دخول المعلومة

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأن يكون السوق أكثر فاعلية كما يسمح للمستهلك بالبحث وإيجاد الأسعار المناسبة ويسمح للمؤسسات بالحصول عن الموردين كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التخفيض من تكاليف المبادلات ومن حواجز الدخول.

3- العولمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي كمية المعطيات والمعلومات المهمة التي نستطيع تخزينها تحت شكل سلاسل رقمية متكونة ترسل إلى مكان في العالم بتكلفة ضئيلة والعولمة بهذا المعنى مرتبطة ببعضها تخفض من تكاليف الاتصالات وقد أدت بالفعل العولمة إلى عولمة الأسواق، الإنتاج ورأس المال، كما خلقت العولمة المنافسة، الابتكار وسرعة انتشار التكنولوجيا الجديدة بتكاليف تجارية واستثمارية منخفضة.

4- الابتكار

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسرع في عملية الابتكار وكسر الروتين، تستعمل معالجة كميات كبيرة من البيانات في أسرع وقت ممكن وتتخذها لخلق منتجات جديدة وعرض خدمات جيدة.

5- تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة

فأصبح التواصل بين الناس بالصوت والصورة والكتابة وهذا ما يشعرهم بالقرب من بعضهم حتى ولو كانت تفصلهم آلاف الأميال جغرافيا.

- تعبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تطور الدول وكلما تطورت هذه التكنولوجيا بدولة ما دل ذلك على تطورها ومواكبتها للتغيرات العالمية، بينما يعكس تخلف هذه التكنولوجيا تخلف الدول عن ركب الحضارة والتكنولوجيا.
- تعبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة عسكرية للدول كونها تستطيع حماية حدود الوطن وتؤمنها خلال تعقب العدو والتنصت على اتصالاته. (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2018، صفحة 91، 92)

المطلب الرابع: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

من الواضح أن التكنولوجيا أصبحت تشمل كافة مجالات الحياة، وهي بذلك تشمل عدة مجالات التي تخص المؤسسة، وسنوضح فيما يلي أهم التطبيقات التي تقدمها للمؤسسة كما:

أولا: في مجال الصناعة

يتم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات الإنتاج، وذلك نظرا لمواكبة التغيرات الكبيرة في المحيط وفي ظل عولمة الاقتصاد، وعدة هناك آليات وتقنيات تساعد المؤسسة في عمليات الإنتاج والتي نذكرها كالآتي:

1- الآلات الموجهة رقميا

وهي أجهزة حلت محل العامل في الإنتاج، وظهرت في بداية الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تعرف تطورها الحقيقي إلى حين ارتباطها الكترونيا.

2- الآليات

ويقصد به الرجل الآلي الذي يقوم بكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان، والتي من بينها: الإنتاج، التصميم، التنظيف، الرفع، ويعتبر انخفاض نسبة الأخطاء من أهم مميزات استعمال الرجال الآليين.

3- التصميم المساعد من طرف الحاسوب

فهذه التقنية سمحت بظهور ما يعرف باقتصاد التصميمات، إذ أنه يتم إنجاز العديد من التصميمات في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف، مما يسمح بإدخالها في عملية الإنتاج بواسطة التصميم والإنتاج المساعد من طرف الحاسوب.

4- الذكاء الاصطناعي

فها هو الحاسوب يقرأ ويتعرف على الأشياء بل ويستطيع أن يتحدث ويعطي لكل مشكلة حل، ولم يكن الإنسان ليتمكن من الوصول إلى هذه النتيجة لولا تطور البرمجيات مما سمح بظهور الأنظمة الخبيرة.

5- التعليم الافتراضي

حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإحدى البنى الأساسية وكأداة لدعم التعليم الافتراضي وعملت على تسهيل النفاذ إليه وبتكلفة معقولة ومنخفضة.

ثانيا: في مجال التسيير الإداري للمؤسسة

وهي عبارة على عملية يتم بها تسيير شؤون المؤسسة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبادل الوثائق بين مختلف المكاتب في المؤسسة الكترونيا، ونجد من بينها: التسيير الإلكتروني للوثائق، ومستودعات البيانات الذي يقوم

بتسهيل عملية حفظ البيانات والرجوع إليها في أي وقت كما نجد أيضا تبادل البيانات الإلكترونية مثل: الفاتورة، إشعار بالدفع، إعلان المناقصة.

ثالثا: في مجال التوظيف

يعتبر التوظيف من أهم المجالات لدى إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة، ويتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا المجال، مما يسمح ذلك في تحقيق جملة الفوائد ونذكر أهمها:

أ– الإسراع في إعداد عملية التوظيف، حيث يتم تحديد طبيعة الوظيفة والمواصفات للشخص المترشح.

ب– نشر وبث الإعلان عبر شبكة الإنترنت واستقبال الطلبات الكترونيا وفرزها وبدء عملية التقييم.

جـ– تدعيم العلاقة المباشرة ما بين المترشح ومسير المؤسسة.

رابعا: في مجال التجارة الإلكترونية

وهو القيام بعمليات البيع والشراء للسلع والخدمات والمعلومات عبر نظام الكتروني، بين المنتج والمورد والمستهلك، ومن خلالها تحقق الشركات والمؤسسات عدة فوائد والتي من بينها:

أ- زيادة التسويق بفاعلية أكثر: حيث يمكن عرض السلع على المستوى العالمي وعلى مدار اليوم.

ب- إنتاج وتوفير المعلومات التسويقية الضرورية تفيد في عملية اتخاذ القرار.

جـ- التواصل الفعال مع الشركات الأخرى والزبائن أينما وجدوا، وفي المقابل توفر التجارة الإلكترونية الوقت والجهد للزبائن دون عناء السفر، وهدر وقت الانتظار.

خامسا: في مجال إدارة مراكز المكالمات

هو عبارة عن خدمة هاتفية للاتصال بالزبون، هذه الخدمة موجودة من أجل مناداة أو الإجابة السريعة والتامة للزبائن المتواجدين عبر مختلف الأقاليم. وتكمن أهميته في تقديم خدمة سريعة وذات نوعية جيدة موجهة للزبون، وكذا زيادة حجم المكالمات نتيجة ثقة الزبائن في الرد الإيجابي، إضافة إلى زيادة رقم الأعمال نتيجة حجم المبيعات وتكريس خدمات ما بعد البيع. (عماري و مجيدي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسة، 2017 - 2018، صفحة 07، 08)

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي، وكذا للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، فأصبح الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي، ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور في ظل التحديات التي تقف أمامها، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي أهلتها لأن تحتل مكانة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم ما يواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات

الفرع الأول: إشكالية إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها، ومستوى تطورها وتقدمها التقني، لذا سنتطرق إلى العوامل التي أدت إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد ودقيق لهذه المؤسسات:

1- العوامل الاقتصادية

من أهم العوامل الاقتصادية التي أدت إلى صعوبة تحديد تعريف دقيق وشامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

1-1- اختلاف مستويات النمو

ويتمثل في الدور اللامتكافئ بين مختلف الدول، واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دولة متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر كبيرة مقارنة بدولة نامية كالجزائر، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن اعتباره مؤسسة كبيرة في الوقت الحالي يمكن أن تصبح مؤسسة صغيرة ومتوسطة في فترة لاحقة، كما يؤثر المستوى التكنولوجي في تحديد أحجام المؤسسة ويعكس مستوى التطور الاقتصادي.

1-2- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه (تجاري، صناعي، خدماتي) وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة الغذائية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

1-3- تنوع الأنشطة الاقتصادية

باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين مؤسسة تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري نجد أن المؤسسة الأولى تحتاج إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني، هياكل، معدات... بينما المؤسسة التجارية تحتاج إلى العناصر المتداولة من بضائع ومخزونات وغيرها. كما تستخدم الأولى عددا كبيرا من العمال، توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات بينما المؤسسة التجارية تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، عدد قليل من العمل... أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد، إنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات.

لذا فيمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة أو الكبيرة مؤسسة كبيرة بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد هيكلها التنظيمي مقارنة بالمؤسسة التجارية.

2- العوامل التقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجًا يؤدي إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة. (خوني و رقية، 2008، صفحة 16)

3- العوامل السياسية

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

بالإضافة إلى صعوبة اختيار المعيار أو المعايير التي يجب الاستعانة بها لوضع تعريف واضح ومحدد وذلك نظرا لاختلاف الأهداف، وكذا الجهات التي تقوم بالأبحاث والدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تهتم النقابات العمالية مثلا بعدد العمال، بينما تهتم المشاريع المصرفية والمالية بقدرة المشاريع على تسديد التزاماتها وبأصولها الثابتة (فريدة لرقط وآخرون، 2008، صفحة 116).

الفرع الثاني: المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى خاضعا لعدة عوامل وظروف تنشأ فيها هذه المؤسسات لذا فهناك عدة معايير يتم الاستناد إليها في مختلف الدول.

1- المعايير الكمية

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات اعتمادًا على مؤشرات كمية قياسية تبرز الفروقات بين أحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتعتبر هذه المعايير الأكثر تفضيلا سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة ونذكر منها:

1-1- معايير العمالة

يعتبر معيار العمالة من المعايير الأكثر استخداما لتمييز حجم المؤسسة وهذا راجع إلى: (خبابة، 2013، صفحة 14)

- بساطة الاستخدام والتطبيق.
- سهولة الحصول على المعلومة.
- الثبات النسبي.

فتتفق العديد من الدول على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدد العمال الذين يشتغلون بها، غير أنه هو الآخر يبقى مختلفا من دولة إلى أخرى، فما يعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة (من حيث حجم العمالة) في دولة متقدمة كاليابان مثلا يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية كمصر.

ما يؤخذ على هذا المعيار أن استخدام عنصر العمالة وحده غير كافٍ، ولا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة ولكنها توظف عدد عمال قليل (برهوم، 2016، صفحة 22).

1-2- معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية المستخدمة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أن هذا المعيار يبقى مختلفا من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لدرجة نمو الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج المختلفة.

ما يؤخذ على هذا المعيار هو صعوبة استخدامه وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- صعوبة الفصل بين الأموال والممتلكات الخاصة لصاحب المؤسسة والأصول الرأس مالية للمؤسسة ذاتها.
- اختلاف مكونات رأس المال العامل من مؤسسة إلى أخرى.
- صعوبة إجراء المقارنات الدولية بين أحجام المؤسسة بسبب مشاكل أسعار الصرف وتمويل العملات الدولية إلى عملة واحدة. (برهوم، 2016، صفحة 22)

1-3- معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية (بريبش، 2007، صفحة 62).

لقد عرف المشرع المحاسبي مفهوم رقم الأعمال بأنه حجم المبيعات أو الخدمات المحققة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، غير أن هذا المعيار لا يعبر بصورة صادقة عن أداء المؤسسة وذلك نظرا لتأثره المباشر والكبير بالارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة أو بزيادة حجم المبيعات، هما يؤدي إلى الاعتقاد بأن ذلك نتيجة لتطور أداء المؤسسة ولكن في الواقع هو ناتج عن تضخم الأسعار، لذلك يلجأ الاقتصاديين إلى تصحيح هذه الصورة عن طريق الرقم القياسي لتصحيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي (حميدي، 2007 - 2008، صفحة 70).

1-4- معيار معامل رأس المال

جاء هذا الأخير للمزج بين معيار العمالة ومعيار رأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

معيار رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

معيار رأس المال = رأس المال الثابت / عدد العمل

عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية (خبابة، 2013، صفحة 14).

على الرغم من تعدد وتنوع المعايير الكمية المعتمدة في تصنيف المؤسسات يبقى معيار عدد العمال الأكثر قبولا على الساحة الدولية.

2- المعايير النوعية

تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادًا إلى العناصر التشغيل الرئيسية ومن أهم هذه المعايير نذكر ما يلي: (برهوم، 2016، صفحة 27)

2-1- المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تحويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تشتمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع المؤسسات الفردية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة ووكالات الحرف والمهن الصغيرة وغيرها.

2-2- المعيار التنظيمي

تصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار بخاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- ضيق نطاق العمل.
- الميل للتخصص في إنتاج سلعة/تقديم خدمة، والتركيز على السوق المحلي.

2-3- المعيار التقني والتكنولوجي

طبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على أساليب تقنية بسيطة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، أي أنها مؤسسات لا تتصف بالاستخدام الواسع للتقنيات التكنولوجية المتطورة وهذا لخفض التكاليف.

على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أن قياس مستوى التكنولوجيا للمؤسسات ليس سهلا ويتطلب خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها أو تعقيدها.

2-4- معيار حصة المؤسسة في السوق

يعتمد هذا المعيار على تصنيف المؤسسات حسب حصتها في السوق من مبيعات، ووفقا هذا المعيار تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة سوقية لا تصل إلى حد الاحتكار بل هي أقرب إلى حالة المنافسة.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي

عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تشغل أقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون أورو، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 43 مليون أورو، ويعتمد هذا التعريف مجموع دول الاتحاد الأوروبي والصندوق الأوروبي للاستثمار (برهوم، 2016، صفحة 30).

ويمكن تلخيص حيثيات تعريف الاتحاد الأوروبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف م ص م حسب توصية الاتحاد الأوروبي لسنة 2003

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عاملا	≤ 10 مليون أورو	≤ 10 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249 عاملا	≤ 50 مليون أورو	≤ 43 مليون أورو
مؤسسة كبيرة	250<	50 < مليون أورو	43 < مليون أورو

source:Recommandation(2003/361/CE) de la commission Européenne de 06 mais 2003k

Concernant la revision de la definition des micro .Petites et moyennes enterprise.

2- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسة المصغرة

هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

– المؤسسة الصغيرة

هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

– المؤسسة المتوسطة

هي التي تضم أقل من 300 موظف، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار أمريكي. (ماجدة رحيم، 2018، صفحة 05)

3– تعريف لجنة الأمم المتحدة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

- من 15- 19 عاملا تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 20 – 90 عاملا تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

بالنسبة للدول الصناعية:

- من 05 – 99 عاملا تعتبر مؤسسة صغيرة.
- من 100 – 499 عاملا تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة (غدير س.، 2007، صفحة 07، 08).

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات معتمدة على معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	عدد العمال	رأس المال
الصناعة وأشغال البناء والنقل	≤ 300 عامل	≤ 300 مليون ين
تجارة الجملة	≤ 100 عامل	≤ 100 مليون ين
تجارة التجزئة	≤ 50 عامل	≤ 50 مليون ين
الخدمات	≤ 100 عامل	≤ 50 مليون ين

Source: 2ème conférence de l'OCDE (organisation de coopération et de développement économique), des ministres charge de PME, 3 – 4 juin 2004, P 11.

تعريف كندا

تعتمد في تصنيفها للمؤسسات على معيار عدد العمال حيث:

- أقل من 100 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.
- ما بين 100 و499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

تعريف تركيا

اعتمدت تركيا في تعريف المؤسسات على ثلاث معايير والمتمثلة في معيار عدد العمال ومعيار حجم المبيعات والمعيار الثالث بيان الميزانية وهي كما يلي:

مؤسسة مصغرة: تضم أقل من 10 عمال وحجم المبيعات السنوية ورصيد الميزانية أقل أو يساوي 10 مليون ليرة تركية.

مؤسسة صغيرة: تضم أقل من 50 عاملًا، وحجم المبيعات السنوية ورصيد الميزانية أقل أو يساوي 50 مليون ليرة تركية.

مؤسسة متوسطة: تضم أقل من 250 عاملا، وحجم المبيعات ورصيد الميزانية أقل أو يساوي 250 مليون ليرة تركية (بوالفول، 2014 - 2015، صفحة 10).

تعريف فلسطين

يعتمد التعريف على معيار رأس المال وعدد العمال حيث اعتبرت المؤسسة التي يقل رأس المال فيها عن 30.000 دولار ويعمل بها أقل من 05 عمال مؤسسة صغيرة، أما المؤسسة التي يتراوح عدد عمالها ما بين (05 إلى 19) عاملا فهي مؤسسة متوسطة، أما ما يزيد عن ذلك فتعتبر مؤسسة كبيرة الحجم وبحد أدنى من رأس المال لا يقل عن نصف مليون دولار (غازي، 2006، صفحة 15).

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى من أهمها

1- سهولة التأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها نسبيا، حيث أنها تسند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة لتلبية حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل (خبابة، 2013، صفحة 37).

2- استقلالية الإدارة وسهولتها

ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يكون المالك هو نفسه المسير، وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل على تحقيقها، إضافة إلى سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة (خبابة، 2013، صفحة 37).

كما تتميز هذه المؤسسات بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المؤسسة بنفسه وبمساعدة عدد محدود من المساعدين بتأدية مختلف النشاطات، وغالبا ما يتميز هيكلها التنظيمي بالبساطة والاستقلالية في اتخاذ القرارات.

الشكل رقم (02): نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

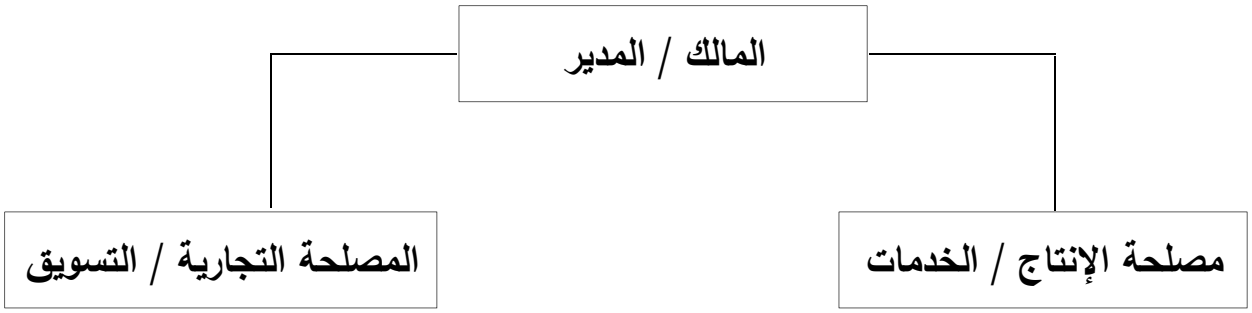

المصدر: أحمد رمزي، **إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

الشكل رقم (03): نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة

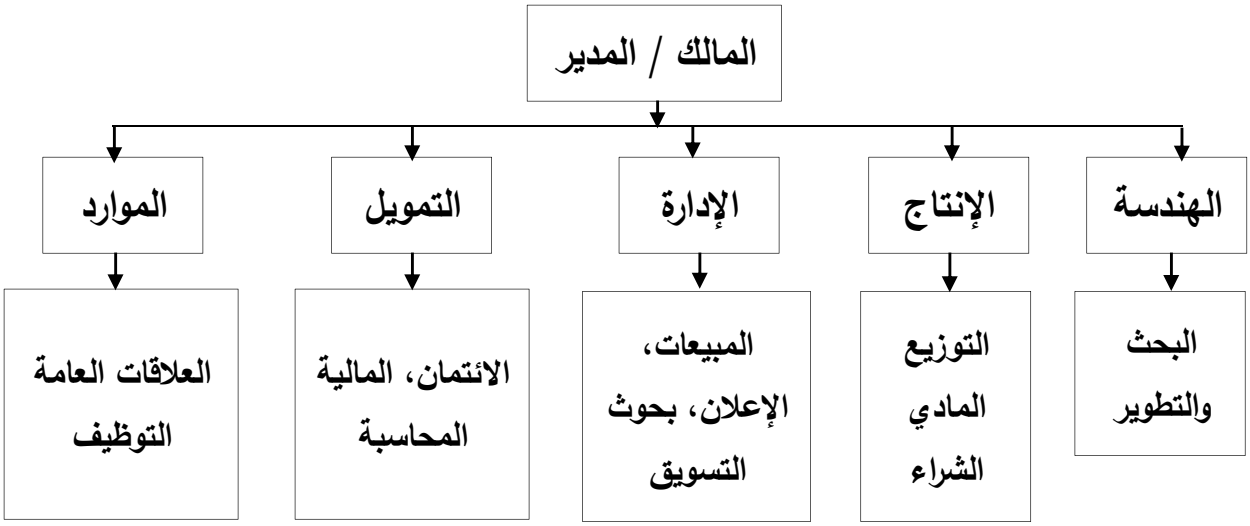

المصدر: أحمد رمزي، **إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

3- نظام معلومات قليل التعقيد

هذا ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا، فيتميز نظام المعلومات بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، بالتالي هي لا تحتاج دائما للجوء إلى دراسات معقدة للسوق، حيث يكن للمسيرين رصد التحولات على مستواه بكل سهولة (خبابة، 2013، صفحة 38).

4- مركز للتدريب الذاتي

إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك من خلال مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة لتنمية قدراتهم، لذا فهذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والابتكار وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.

5- جودة الإنتاج

يسمح التخصص الدقيق والمحدد لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، فهي تستجيب، ما يسهل عليها عملية التكيف والتطور والاستجابة للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات (خبابة، 2013، صفحة 38).

6- توفير الخدمات للصناعات الكبرى

تستجيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة، أيدي عاملة...) عن طريق التعاقد من الباطن (المناولة) على سبيل المثال يتعاقد العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز" مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاجها في العملية التصنيعية، من بينها 16 ألف مصنع يعمل به أقل من 100 عامل (خبابة، 2013، صفحة 38).

7- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة

يؤدي انخفاض تكاليف العملية الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط الإنتاج، وتتجلى قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المتغيرات فيما يلي:

- القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العقيمة دون تردد.
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق.
- سهولة تحويل هذه المؤسسات إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة كونها تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات (زين العابدين، 2004، صفحة 30).
- زيادة القدرة على الابتكار والتجديد بصفة سريعة.

8- استخدام وسائل إنتاج أصغر حجما وأقل تكلفة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدامها لتكنولوجيا معقدة، لأن التطوير والتجديد يحتاج إلى أموال وخبرات قد لا تتوفر لدى هذا النوع من المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من مشكل التمويل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبالمقابلة فإن انخفاض حجم انتاجها قد يقلل من تكاليف التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لفترة طويلة مما يحول دون استفادتها من وفرات الإنتاج بالحجم الكبير (الكريم، 2014، صفحة 56).

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا لما تتمتع به من خصائص تمكنها من دعم التنمية والنهوض بالاقتصاد، فقد بنت العديد من الدول نهضتها الاقتصادية بالاعتماد على هذه المؤسسات، إضافة إلى التضامن الاجتماعي الذي يمكن أن ينتج عن الاهتمام بهذا القطاع، لذا يمكننا القول أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في بعدين أساسيين هما: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات في مساهمتها الفعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية بما يحقق تنمية اقتصادية متكاملة وذلك من خلال:

1-المساهمة في الناتج الداخلي الخام

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب شغل وتنشيط اليد العاملة التي تعتبر من العناصر الأساسية لعوامل الإنتاج، فكلما زادت عملية التشغيل أدى ذلك إلى زيادة دخل الأفراد ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي، كما تعمل هذه المؤسسات على زيادة الإنتاج وتوافر المنتجات وزيادة المنافسة فكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الداخلي وتنوعه نظرا لتوفر العديد من المؤسسات. (سعيدي و قاسمي، 2018، صفحة 63)

2- المساهمة في زيادة مستوى التشغيل

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبأعداد كبيرة، حيث تشير الدراسات إلى أن تكلفة خلق فرص عمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بثلاث مرات منها في المؤسسات الكبيرة.

كما أن هذه المؤسسات تتيح فرصا كبيرة للعمال بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك فهي تمتص قوى العمل بمختلف مهاراتها ومستويات إنتاجية مختلفة (الكريم، 2014، صفحة 59).

3- المساهمة في زيادة الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويعود ذلك إلى عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية فهذه المنتجات عادة ما تُظهر مهارات العمل اليدوي الذي يلقى رواجا في الأسواق الخارجية إضافة إلى أن هذه المنتجات تمتاز بانخفاض التكلفة ما يكسبها ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم إسهاما كبيرا في عملية التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث يتجاوز حصتها من الصادرات في إيطاليا 50% ومن 40% إلى 46% في سويسرا و30% في فرنسا (برهوم، 2016، صفحة 65).

3- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشاته بنسبة 100% بل لابد أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فهذا التكامل يعتبر ظاهرة صحية تدفع بعملية التنمية إلى الأمام.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث تسهم في توفير مناصب عمل جديدة، وباعتبار أن هذه المؤسسات تعتمد أساسا على محدودية رأس المال فهي تعمل على جذب صغار المدخرين الذين يميلون إلى إنشاء هذا النوع من المؤسسات لقلة مدخراتهم وكذا عدم رغبتهم في المشاركة والإشراف على استثماراتهم.

5- المساهمة في التجديد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه مؤسسات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، الأمر الذي يؤدي إلى تراجعه، ولعل من أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو خنق المبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة (الكريم، 2014، صفحة 59).

6- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ويخفف من مشاكل الإسكان والمرافق وتلوث البيئة في المدن الكبيرة (الكريم، 2014، صفحة 60).

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا فلها أدوار عدة على الصعيد الاجتماعي نذكر منها: (برهوم، 2016، صفحة 67، 68)

1- المساهمة في التوزيع العادل للدخول

إن وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في ظل ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمل يؤدي إلى تحقيق عدالة في توزيع الدخول على نطاق واسع خاصة أن هذه المؤسسات تتمتع بخاصية الانتشار الجغرافي.

2- المساهمة في تخفيف المشكلات الاجتماعية

فمن خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل فهي تساعد على امتصاص البطالة بالإضافة إلى أن ما تنتجه هذه المؤسسات يكون موجها لكل فئات وشرائح المجتمع الواحد ما يؤمن استقرارها ماديا ونفسيا بشكل نسبي على الأقل.

3- المساهمة في تحقيق توازن جهوي ولا مركزي في التنمية

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ترتكز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية.

إن انتشار هذه المؤسسات يمكن من امتصاص البطالة وتعمير المناطق النائية من خلال استغلال الموارد المحلية واليد العاملة البسيطة وبالتالي المساهمة في تخفيف ظاهرة النزوح من الريف إلى المدن.

4- المساهمة في تلبية حاجات المستهلكين

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير بعض السلع والخدمات التي لا يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تهتم بها رغم أنها ضرورية للمستهلك كخدمات الصيانة والتركيب والتجهيز... وبالتالي: تعمل هذه المؤسسات على سد حاجيات المستهلك. (برهوم، 2016، صفحة 67، 68)

5- المساهمة في دمج المرأة في النشاط الاقتصادي

تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهارات إدارية متواضعة واستثمارات بسيطة وبالتالي فهي تعتبر مكان هام يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية (خبابة، 2013، صفحة 39).

المطلب الرابع: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان خاصة النامية منها الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتها على النمو والتطور والارتقاء، مع مراعاة أن نوعية هذه المشكلات ونطاقها ودرجة حدتها وصعوبتها تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة، ويعتبر التعرف على المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات أمرا ضروريا للتمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب الدور المنوط بها ويمكننا حصر أهم العوائق والمشكلات فيما يلي:

1- المشاكل والصعوبات الإدارية والقانونية والتنظيمية

وتتمثل في الصعوبات التالية:

* إجراءات التأسيس والتي قد تكون معقدة وطويلة، مما يدفع بالمستثمرين أحيانا إلى الانسحاب بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير.

إضافة إلى تعدد الجهات الإدارية التي تتعامل معها المؤسسة وعدم معرفتها بأساليب التعامل مع هذه الجهات الرسمية ما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملتها في ظل عدم وجود تنسيق بين هذه الجهات في بعض الحالات

* نقص المعلومات والإحصاءات الخاصة لدى هذه المؤسسات (اليقظة المعلوماتية) خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة، وشروط إنتاج السلع، ولوائح العمل وغيرها من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها

* **الضرائب**: قد تلجأ بعض الدول إلى الانحياز إلى المؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بالامتيازات والاعفاءات الضريبية، مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موقف تنافسي غير متكافئ، بالإضافة إلى أن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات وحاجتها إلى الدعم، بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها الاقتصادي (بشني و وشرارة، 2022، الصفحات 405-406).

* غياب الإطار القانوني العملي أو التطبيقي الذي يسهل تطبيق الإطار النظري والتشريعي المتعلق بترقية هذه المؤسسات خاصة الجباية والتمويل.

* عدم استقرار النصوص التشريعية ما يحد من قدرة هذه المؤسسات على العمل والتكيف مع المستجدات السريعة في الأسواق ومواكبة المنافسة المتصاعدة في عالم المال والأعمال (برهوم، 2016، صفحة 69).

* مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسات حيث يسود نمط "المدير المالك غير المحترف" والذي تنقصه الخبرة الإدارية ففشل أو نجاح المؤسسة مرهون به، فهو الذي يتخذ القرارات المهمة والمصيرية.

* عدم وجود هيكل تنظيمي واضح في المؤسسة والذي يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف ما يترتب على عدم وجود تخصص وتقسيم للعمل، وعدم وجود نظم أو لوائح تنظم سير العمل داخل المؤسسة. (خبابة، 2013، صفحة 45)

2- مشكلات تمويلية

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم وبشروط ميسرة عند تأسيس مشروعاتهم ونذكر من بين هذه الصعوبات:

* اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي في حدود الإمكانيات المتاحة والمحددة لها.

* عدم ثقة البنوك في أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعلها تتردد في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية قصيرة أو طويلة الأمد، وذلك ما لم تكن تتمتع بشهرة واسعة، أو تقديم ضمانات...

* عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات المطلوبة بالإضافة إلى قصر فترتي السداد والسماح، وارتفاع معدلات الفائدة التي تفرضها، هذا عدى عن التعقيدات وطول إجراءات البنوك على منح القروض لهذه المؤسسات (برهوم، 2016، صفحة 75).

*كون الكيان القانوني لهذه المؤسسات يكون في الغالب مؤسسات فردية، فإنه يصعب زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم من الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض (بشني و وشرارة، 2022، صفحة 406).

* إن فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الكافي من طرف الجهاز المصرفي، إضافة إلى عدم كفاية التمويل الذاتي، دفع العديد من الدول النامية إلى التفكير في تعديل سياستها النقدية والضريبية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات (برهوم، 2016، صفحة 76).

3- مشكلات تسويقية

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر مشكلات تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه ونذكر منها:

* انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية وهذا لعدم قدرتها على توفير المعلومات عن السوق المحلي والخارجي، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات (بشني و وشرارة، 2022، صفحة 406).

* نقص الكفاءة التسويقية ونقص القوى البيعية عموما وذلك بسبب تشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل والخبرة أو من حيث الأجور والمكافآت وشروط العمل غير المناسبة التي تشكل عائقا لجذب الكفاءات أو الاحتفاظ بالكفاءات الحالية المتوفرة في ظل المنافسة (خبابة، 2013، صفحة 45).

4- الصعوبات والمشاكل الفنية

وتتمثل في:

* صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي إذ تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في مواكبة هذه التطورات بسبب نقص المعلومات وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

* صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية سواء الأولية أو الوسطية أو الأجزاء والمكونات مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

* صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

* عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب هذه المؤسسات حيث تعاني من مشكلات ضعف المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق ذلك بسبب عدم توفر الإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية. (خياري، 2013، صفحة 29)

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشهد الاقتصاديات الحديثة العديد من التغيرات الإيجابية في مقدمتها تأهيل المؤسسات الذي أصبح يشكل سمة بارزة ومظهرا هاما في الحياة اليومية لبيئة الأعمال، حيث تتعرض مؤسسات الدول المتقدمة والنامية بصورة مستمرة للتأهيل والتطوير في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمسايرة متطلبات الاقتصاد الصناعي الذي يعتمد على معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي، خاصة والعالم يعيش في عصر حافل بالمتغيرات التي أدت وستؤدي مستقبلا إلى مزيد من التقدم الذي يتمثل في زيادة الإنتاج وتعمق التخصصات وتغيير الكيان الاقتصادي والمهني في المجتمع.

ومن جهة أخرى تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة لكل الاقتصاديات العالمية، إذ تمثل القاطرة الأمامية لأي تنمية مستدامة وهي الوعاء الذي تصب فيه برامج التأهيل، والتي في حقيقة الأمر وجدت من أجل هذا النوع من المؤسسات، ما يستلزم عليها التفاعل والتعاون مع السياسات الحكومية من أجل تحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في تمكين هذه الفئة من المؤسسات للتصدي ومواجهة المنافسة المحلية والدولية، "فعملية التأهيل موجهة أساسا للمؤسسات القادرة على البقاء والمنافسة لأن غاية التأهيل ليست القيام بعملية التطهير المالي أو انقاذ المؤسسات التي تعيش في صعوبات شبه دائمة، ولكن الدفع بالمؤسسة بالدرجة الأولى إلى القدرة على المنافسة والرفع من أدائها وتحسين كفاءتها وانجازاتها".

المطلب الأول: مفهوم التأهيل

لقد تولد مفهوم تأهيل المؤسسات من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال سنة 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي والذي انحصرت أهدافه الأساسية فيما يلي المرجع:

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.
- تدعيم قواعد التكوين المهني.
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

1- تعريف التأهيل

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر نذكر بعضًا منها:

حسب نورث دوجلاس: "التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة وهو ما يتطلب تغيير الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة وواضحة من أجل إيجاد أنجح الطرق والسبل لتحويل هذا البرامج" (يحي، 2017، صفحة 43).

* "التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تتضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية" (رزيق، 2001، صفحة 08).

* "التأهيل هو اكتساب القدرة، وتطبيق هذا المفهوم على المؤسسة الاقتصادية يعني أن تصبح هذه الأخيرة قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها" (بفة و العايب، 2006، صفحة 08).

ويرتكز مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية على فكرتين أساسيتين هما فكرة التقدم (Progrès) وفكرة المقارنة أو المعايرة (Etalonnage) فتأهيل مؤسسة ما يعني جعلها تتقدم لكي تصبح قادرة على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات (غبولي أ.، صفحة 213).

2- تعريف برامج التأهيل

* "عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية" (بلغرسة و حوحو، 2002، صفحة 174).

* مجموعة الإجراءات والتدابير التي تساهم في زيادة وتقوية تنافسية المؤسسات بهدف تسريع وتيرة النمو وخلق مناصب شغل" (خبابة، 2013، صفحة 103).

برنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، التسويقية وغيرها.

وتبعا لهذا فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب إدارة وتسيير الموارد، الأسواق المالية والتشغيل، إنما يخص أيضا مجموع الهيئات المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

"وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم" (يحي، 2017، صفحة 47).

المطلب الثاني: أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوافعه

إن الغاية الكبرى من تأهيل المؤسسات هي العمل على إبقائها وديمومة نشاطها في سباق نسيج اقتصادي متغير باستمرار وفي عالم غير مستمر على حال على الدوام.

الفرع الأول: أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتهدف عملية التأهيل إلى:

1- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات

يعتبر تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة من الأهداف الهامة التي يسعى إليها حيث يعتبر عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة للحفاظ على مكانتها وتطويرها وتتم هذه العملية من خلال:

* تكليف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات، ويقتضي هذا وجوب خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية.

* تدعيم مؤهلات المديرين المسيرين، المستخدمين المنفذين، في الوظائف الإنتاجية والتجارية

ويتعلق الأمر هذا بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات.

* الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال التحكم في تكاليف المؤسسة. (خبابة، 2013، صفحة 103)

2- قابلية استمرار المؤسسة

تهدف التنافسية إلى السماح للمؤسسات بصيانة حصتها في السوق الداخلية، كمرحلة أولى واقتحام الأسواق الدولية في مرحلة ثانية ومن أجل تجسيد ذلك يجب:

- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي من خلال دراسة السوق.
- العمل على تخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في التكاليف.
- تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.
- مساعدة المؤسسات على إعادة إنشائها وتفرعها. (خبابة، 2013، صفحة 104)

3- توفير مناصب الشغل

تهدف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاحتفاظ بمناصب العمل الحالية، وكذا العمل على تحسين مردوديتها، وخلق مناصب شغل جديدة للمساهمة في تخفيض البطالة والحد منها

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي يجب أن تستفيد من عملية التأهيل هي المؤسسات التي تتوفر على الحد الأدنى من القدرات التنافسية والتي لها استعداد لمرحلة التصدير.

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن برامج التأهيل تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحديث وعصرنة المحيط الصناعي الاقتصادي.
- تعزيز هياكل الدعم.
- تشجيع وتطوير الصناعات التنافسية.
- تحسين التنافسية وتطوير المؤسسة الصناعية. (الكريم، 2014، صفحة 113، 114).

الفرع الثاني: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت كل دول العالم مقتنعة بضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحضيرا للإندماج في الاقتصاد العالمي وهناك بعض العوامل تعتبر دافعا لذلك وتتمثل فيما يلي:

- تحديات المنافسة العالمية.
- رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية أمام السلع والمنتجات ورؤوس الأموال.
- غياب الرؤى الاستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نقص روح المقاولة لدى أصحاب الشركات.
- محاولة توحيد تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا وفقا لمبادئ الاقتصاد التنافسي.
- الصعوبات الإدارية، المالية، التسويقية، الفنية، الجنائية، الحصول على العقار، وكيفية الحصول على المعلومات.
- غياب التدريب والتكوين لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (يحي، 2017، صفحة 50)

المطلب الثالث: متطلبات عملية تأهيل المؤسسات ووسائل تنفيذها

قبل القيام بعملية التأهيل، جيب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية.

الفرع الأول: متطلبات عملية تأهيل المؤسسات

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستدعي توفر جملة من المتطلبات والشروط الضرورية حيث يجب تنظيم عملية رسكلة جادة لمنظومة التأطير البشري والعمل على رفع قدرات الموارد البشرية المتوفرة، وتوفير تجهيزات تكنولوجية عصرية وآلات إنتاج حديثة لزيادة الإنتاج بالشكل الذي يسمح بتحويل المزايا والإمكانيات إلى مزايا تنافسية تسمح بالتواجد على المستوى الدولي (بوزيدي، 18 جانفي 2007، صفحة 16).

ويمكن حصر أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1- تأهيل الموارد البشرية

إن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الميزة التنافسية هو أفرادها إذ يعتبر المورد البشري العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى (يحي، 2017، صفحة 51).

والتأكيد على ضرورة تأهيل العنصر البشري ينبع من عدة عوامل أهمها:

- زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية وأهميتها كأصل من أصول المؤسسة.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- الحصول على الولاء التنظيمي.
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

إن تأهيل العنصر البشري يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية ومهاراته في جميع المجالات وذلك استجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها (بوالفول، 2014 - 2015، صفحة 151).

2- تأهيل نظم التنظيم والتسيير

ويتم ذلك من خلال تنمية ثقافة المسيرين، وكذا قدراتهم الفكرية والمهنية لاكتساب أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع ومواجهة كل المخاطر، وكذلك التدخل في توجيه السياسة العامة داخل المؤسسة في مجالات التفكير الاستراتيجي، وكذا طرق جمع المعلومات الاستراتيجية بالإضافة إلى معرفة منافسي المؤسسة، وهي تعتبر خطوة مهمة نحو تحسين تنافسيتها لذلك يتوجب على المؤسسة تعيين مسؤول يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالمنافسين،

ويتوقف ذلك على قدرة المؤسسة على إحصاء هذه المعلومات على كيفية استخدامها (قوريش ، أفريل 2006، صفحة 04).

3- العمل بمعايير وقياسات النوعية

فلكي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصا المؤسسات الناجحة وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات تحقيق التنافسية بغياب مواصفات الجودة

4- التحديد التكنولوجي

أصبح التحديد التكنولوجي خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد ككل وعليه يجب أن يكون التحديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات عمليات تنظيم، موارد بشرية

5- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تأهيل المحيط أمرا ضروريا لتمكين هذه المؤسسات من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء تعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة (يحي، 2017، صفحة 52).

6- التسويق والبحث عن الأسواق

يعتبر التسويق الأداة التي تسمح بإعلام الأفراد بوجود المؤسسة، وتبيان منافسيها، فيجب على المؤسسة أن تتمتع بالمهارة الضرورية لتنمية وظيفة التسويق فيها، وعليها أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تنشيط مبيعات المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية.

7- إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدت التطورات الحديثة إلى زيادة الحاجة إلى معلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات والأنشطة، ولا شك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة وفعاليته وأداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود هذا القطاع بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان والزمان المناسبين.

- إن قيام نظام معلومات القطاع يوفر معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها.
- توفير دراسات من شأنها النهوض بالقطاع.
- يوفر معلومات عن البورصات والأسواق الخارجية وامتيازاتها مما يشجع على التصدير.
- يوفر معلومات عن المنافسين الأجانب عن القطاع الذي يعمل فيه والخصائص التي يتميز بها.
- يوفر معلومات عن احتمالات حدوث أزمات سواء كانت داخلية وخارجية وما يمكن أن ينتج عنها، وهو ما يطلق عنه بالإنذار المبكر للأزمات.

الفرع الثاني: وسائل تنفيذ سياسة التأهيل

تتمثل هذه الوسائل في (خبابة، 2013، صفحة 104، 105):

1- الوسائل المادية (المالية)

يرتكز الجانب المالي لعملية التأهيل على إدخال تغييرات هيكلية في ميدان تسيير القطاع البنكي الذي يجب أن ينتهج قواعد أكثر ليونة في السياسة التسييرية ومنح القروض، ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة فإنه على النظام البنكي نفسه الاستفادة من تدابير التأهيل، من أجل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للانفتاح الاقتصادي.

بالإضافة إلى المساعدة الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسات من أجل تحديث تجهيزاتها القديمة أو اقتناء وسائل جديدة للإنتاج من أجل تنمية قدرتها التنافسية.

2- الوسائل المساعدة غير المادية

ويتعلق الأمر بالاستثمار غير المادي على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في جميع وظائفها التقنية (التسييرية، التجارية، التنظيمية، النوعية، المعلوماتية...)، مثلا: التأهيل فيما يخص المعلوماتية، تعتبر عنصرا أساسيا لمرافقة المؤسسات في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية:

عملية التأهيل عن طريق إعادة تهيئة محيط المؤسسات

– المحيط القانوني والإداري

فعملية تأهيل المحيط القانوني والإداري تتطلب ما يلي:

– مراجعة النصوص القانونية.

– تبسيط الإجراءات.

– اعتماد الشفافية في معالجة الملفات.

– تكوين وإعادة تأهيل أعوان الإدارة من أجل تحسيسهم بالتحديات التي تفرضها العولمة.

– المحيط الجبائي

تعتبر الجباية من أهم العوائق في نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لارتفاع نسبة الضرائب، لذا فإن تخفيضها وبالخصوص تبسيطها سيكون مشجعا لتنميتها.

– المحيط المالي والمصرفي

تتم عملية تأهيل المحيط المالي والبنكي عن طريق اصلاح النظام البنكي، وحتى يتم هذا الأخير يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

– الشفافية في الحصول على التمويل.

– تقليص نسب الفوائد على القروض عن طريق انتهاج سياسة التكفل بالفارق الناجم عن تخفيض نسبة الفائدة.

– تكوين الإطارات وأعوان البنوك.

– إنشاء وتفعيل أسواق مالية.

– إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة التي تعرض منتوجات مالية جديدة.

من خلال ما تم التطرق إليه نستخلص أن عملية التأهيل أصبحت اليوم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لأنه لا بقاء في عالم اليوم للمؤسسات عديمة أو ضعيفة القدرة على المنافسة، ومع ترقب زوال كل الحدود الجغرافية أمام التبادل التجاري للسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، يتحتم على الدول بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة أن تعي وتستوعب بشكل جيد كيفية تأهيل منتجاتها ومحيطها المباشر وغير المباشر، والبحث بشكل دائم عن المجالات التي تمكنها من اكتساب ميزة تنافسية تجعلها قادرة على البقاء والاستمرار.

المطلب الرابع :أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من شأن تكنولوجيا المعلومات أن تساهم بشكل فعال في تأهيل هذه المؤسسات بما توفره من معلومات حيث يمكن لها ان:

- **تحسين المهارات الأساسية** يعتبر ضعف المهارات والمؤهلات التي يتمتع بها أصحاب المشاريع أحد أهم العوائق التي تواجه تطور هذا النوع من المؤسسات ويمكن في حالة عدم توفر الوقت اللازم الالتحاق بالدورات التدريبية يمكن استخدام الإنترنت للحصول على تلك البرامج التدريبية من موقع المركز على الانترنت.
- **تمكين الاستعانة بالجهات الخارجية:** يمثل اسلوب الاستعانة بالجهات الخارجية إعادة توزيع الوظائف المرتبطة بالمعلومات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات المساهمة في نقل وإتاحة هذه المعلومات باستخدام وسائل الاتصال عن بعد.
- **تحسين مشاركة هذه المؤسسات في الأنشطة الاقتصادية:** تعمل تكنولوجيا المعلومات على تحسين مشاركة المؤسسات في الأنشطة الاقتصادية من خلال الاتاحة المتزايدة للمعلومات في مجالات اقتصادية عديدة مثل قطاع الزراعة قطاع الصناعة وقطاع التجارة.
- المساهمة في تنمية استراتيجية تمكين المؤسسات ومواكبتها للتقدم التكنولوجي للمساهمة في وضع الخطط الاستراتيجيات التي تؤدي إلى التنمية والتقدم.
- التعريف بمعنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مشاركتها في اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات عن الاسعار والأسواق إلى جانب الاحتياجات التدريبية لتنمية هذه المشاريع. (شادلي، 2016-2017، صفحة 190).

تحقيق الميزة التنافسية: يتفق الباحثون على أن تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لاسيما الشكل تؤدي إلى التخفيض في التكاليف فيري Millar و porter فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعد المؤسسات وذلك يرفع قدرات ميزتها التنافسية وذلك بالسماح بالقيام بالنشاطات ودعمها بأقل التكاليف أو من خلال مسار يدي إلى التميز ويري أيضا Harimdranath وآخرون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها الفرص لتحقيق الميزة التنافسية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويمكن تحقيق الميزة التنافسية بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تحسين العلاقة وجودة خدمة المقدمة للزبائن خفض التكاليف.

- **تقليص الوسائط أو إلغائها:** تسلك المنتجات في عملية التوزيع التقليدي مسارا طويلا جدا وهذا نظرا لمرور المنتج بالعديد من الوسطاء لكن عند استخدام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

يمكنها من التوسع في السوق وخاصة المؤسسات الأصغر حجما بدون وساطة مع المستهلكين أينما كان تواجدهم فيتم استبعاد الوسيط وتصبح العلاقة مباشرة بين المؤسسة وبين المستهلك النهائي.

- **تمكين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أسواق جديدة ورفع الحصة السوقية:** تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة الانترنت على خدمة الزبائن عبر مساحات جغرافية أوسع مقارنة باستخدام المؤسسة لوسائل تقليدية في تقريب المسافات إذ يصبح باستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية أسواق جديدة سواء كانت محلية أو دولية مما يمكنها من رفع حصتها السوقية التوجه الدائم نحو انفتاح أكبر ونمو التجارة لتتخطى الأسواق الوطنية مما يغير البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الاقتصادية.
- **فك العزلة عن المناطق النائية والتقرب الجغرافي:** فتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إلغاء اثر المسافات والزمن المستغرق لقطعها إذ تسمح للمؤسسات بالاتصال اللحظي وإجراء الاجتماعات في أماكن أو مدن متباعدة جغرافيا وبذلك فإن توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال سوف يؤدي بها إلى تحقيق التميز من خلال عنصر الزمن وبهذا يصبح الفضاء دون مسافات وشفاف وبدون اي نوع من الحدود سواء كانت اقتصادية سياسية أو اجتماعية فأثر قلة الكثافة التي تميز المناطق الريفية لا يترجمها فقط تباعد الشركاء سواء كان مورد، زبون، ومؤسسات الخدمات، بل وأيضا مكونات المؤسسة وبالتالي يصبح الحاجة الماسة للمؤسسة على ادوات الاتصال عن بعد.
- **تسهيل تداول المعلومة وتغير الهيكل التنظيمي:** حسب **Robert Madrregor و Lejla.vrazalic** فإن للتجارة الإلكترونية فوائد كبيرة منها من تندرج ضمن الفوائد الغير ملموسة ومن بين هذه الفوائد تحسين جودة المعلومة والاتصال تحسين الرقابة الداخلية وتحسين العلاقة بين الشركاء مع ظهور الانترنت طرأت تغيرات جديدة في اقتصاد هذا العصر، حيث ساهمت في إلغاء الحدود التي كانت تحد تنظيمات المؤسسات وذلك بإدخال تغيرات معتبرة في طرق تنظيم الإنتاج في المؤسسات وفي الاقتصاد العالمي حيث اعتبرت من أكبر التحولات عبر التاريخ فتغيرت العلاقة بين المؤسسات تغيرا كليا سواء كان بين الممول والمقاول، بين المنتج والموزع أو بين الزبون النهائي وتاجر التجزئة عبر إدخال وتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال . (شادلي، 2016-2017، الصفحات 80-90)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم في الفصل الأول تطرقنا إلى ماهية تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث يتم التعامل مع هذه التكنولوجيا وفق العديد من الوسائل التكنولوجية المبتكرة والتي تتمثل في الأجهزة والمعدات والبرمجيات، بالإضافة إلأى شبكات الإتصالات وغيرها من الأجهزة، تلك المجموعة المتجانسة والمترابطة من المكونات والعناصر المادية والبشرية لها مجموعة من الخصائص منها التقليدية والقابلية الحركية والشيوع والإنتشار وغيرها.

أصبح الإهتمام بهذه التكنولوجيا متزايدا يوما بعد يوم ويتضح ذلك من خلال الأهمية البالغة التي تكتسيها في الإبتكار ودخول العولمة والخروج من دائرة النشاطات التقليدية والتوجه نحو الأعمال الإلكترونية والعمل عن بعد بواسطة المؤسسات الإفتراضية ضرورة حتمية لما تتيحه هذه التطبيقات من مزايا، منها السهولة والسرعة في تأدية الأعمال وتبسيط الإجراءات في ظل زيادة المنافسة.

أما في المبحث الثاني ومن خلال التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا القول أن لهذه المؤسسات مجموعة من الخصائص التي تجعلها أداة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل والإرتقاء بمستوى الإدخار، والإستثمار، زيادة الصادرات ، زيادة الناتج الداخلي الخام وكذا المساهمة في تحقيق توازن جهوي والتخفيف من المشكلات الإجتماعية، ورغم ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات ومعوقات تحد من دورها التنموي فمنها مايتعلق بمحدودية إمكانياتها وقلة مواردها،ضعف خبراتها الإدارية وقدراتها التنظيمية إضافة إلى معوقات تسويقية بسيي زيادة حدة المنافسة.

وتناولنا في المبحث الثالث تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تكتسي هذه العملية أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الإقتصادي وتعزيز آدائها ، وقدرتها التنافسية.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام من طرف الدولة الجزائرية لما لها من أهمية سواء على الاقتصاد أو المجتمع فهي تساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية وخلق آفاق واعدة للإقتصاد الجزائري.

وانعكس اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف التشريعات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع قصد إعطاءه دورا كبيرا وفرصا أوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعرف هذا القطاع تطورا ملحوظا واهتماما متزايدا من سنة إلى أخرى رغم العديد من العراقيل والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

ونظرا لتزايد حدة المنافسة التي أفرزتها عولمة الاقتصاد واتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي كذا التطور التكنولوجي الهائل الذي برزت معه تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أثبتت قدرتها على حل المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الرفع من أدائها وتحسين تنافسيتها، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى وضع سياسة حكومية محاولة تجسيد برامج خاصة لدعم وتأهيل هذه المؤسسات من خلال تشجيعها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال آملة في نجاحها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نتناول واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمة هذا القطاع في مختلف المؤشرات الاقتصادية ثم نتطرق إلى مختلف البرامج الوطنية والأجنبية المسطرة لتأهيل هذه المؤسسات، وفي الاخير سنتناول واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومختلف السياسات التي انتهجتها الحكومة لتشجيع هذه المؤسسات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للإرتقاء بها.

المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة محورية في الاقتصاد الجزائري خاصة مع تزايد أهميته ودوره في خطط التنمية الاقتصادية فقد أصبحت هذه المؤسسات تمثل البديل الاكثر فاعلية للتغلب على العديد من المشاكل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي خصوصا مع ازدياد شدة المنافسة العالمية لذا سعت الجزائر لتطوير وترقية هذا القطاع من خلال صياغة نصوص قانونية تدعم هذه المؤسسات وتحفز الاستثمار فيها، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في الجزائر لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001، تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود بعض المحاولات لتعريفها، نوجزها فيما يلي

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عندما تم وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (المخطط الرباعي) للفترة الممتدة بين 1974 و1977 حيث عرفتها وزارة الصناعة والطاقة آنذاك على "أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري وتقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دينار جزائري".

وقد تأخذ هذه المؤسسة أحد الأشكال التالية:

- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية.
- فروع المؤسسات الوطنية.
- مؤسسات مختلطة.
- مؤسسات مسيرة ذاتيا ومؤسسات خاصة.

المحاولة الثانية: كانت المحاولة الثانية لتعريف هذه المؤسسات، بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدمت به المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) حيث يرتكز التعريف على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.

المحاولة الثالثة: تحقيقا للإنسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي وتوقيعا على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000 ومحاولات الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) وجدت الجزائر نسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات. (بالطيب و بريطل، 2018 - 2019، صفحة 21، 22)

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون رقم 18/01

حدد المشرع الجزائري تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 في المادة الرابعة منه حيث جاء التعريف كما يلي: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية" (القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، صفحة 05، 06).

* يقصد بتستوفي معايير الاستقلالية بأن كل مؤسسة لا تمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- من خلال نص المادة 04 من القانون 18/01 السالف الذكر، نستنتج أن المشرع الجزائري اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المفهوم الاقتصادي ولم يعترف لها بالشخصية القانونية، ولم يشر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التجاري، بل أفرد هذا النوع من المؤسسات في قانون خاص والمتمثل في "القانون التوجيهي 18/01" (شواشي ، 2017 - 2018، صفحة 152).

بالرجوع إلى القانون التوجيهي رقم 18/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن المشرع الجزائري قام بتصنيف كل مؤسسة على حدى وذلك من خلال محتوى المواد 05، 06، 07.

- جاء في المادة 05 تعريف المؤسسة المتوسطة كالتالي: "تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها السنوي 2.2 مليار دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 إلى 500 مليون دينار جزائري" (القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

- جاء في المادة 06 تعريف المؤسسة الصغيرة كالتالي: "تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 100 مليون دينار جزائري" (القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

– وجاء في المادة 07 تعريف المؤسسات المصغرة كالتالي: "تعرف المؤسسة المصغرة بأنها كل مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 10 ملايين دينار جزائري" (القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

ما يلاحظ على هذه التعاريف اعتمادها على المعايير الكمية في تحديد صفة المؤسسة ويمكن تلخيص التعاريف السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09	≤ من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال بـ (دج)	≤ 20 مليون دج	≤ 200 مليون دج	من 200 مليون إلى 2.2 مليار دج
الحصيلة	≤ 10 مليون دج	≤ 100 مليون دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشور بتاريخ 2001/12/15.

– أضافت المادة 07 من نفس القانون، أنه لا تفقد المؤسسة صفتها المذكورة في المواد السابقة، إلا إذا ابتعدت عن الحدود المذكورة في سنتين ماليتين متتاليتين.

– نصت المادة 10 على أن هذا التعريف يشكل مرجعا في كل برامج وتدابير الدعم والمساعدة لصالح هذه المؤسسات، وكذا إعداد ومعالجة الاحصائيات المتعلقة بالقطاع (القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

– يعتبر القانون رقم 18/01 أول تجسيد تشريعي في مجال إنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن الإطار القانوني لهذه المؤسسات وكذا جميع التدابير لتطويرها بهدف إنعاش النمو الاقتصادي، إلا أنه ورغم جميع الآليات التي اتى بها هذا القانون ومختلف المراسيم التنفيذية المتعلقة به، وأمام الوضع الاقتصادي الذي مرت به الجزائر ورغبتها في تحقيق نمو اقتصادي بعيد عن التبعية النفطية استوجب مراجعة هذا القانون وإصدار قانون جديد رقم 02/17

المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بوحالة و بن يكن، 2019، صفحة 252).

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون رقم 02/17

بموجب القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعطى المشرع الجزائري من خلاله تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها، فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة (القانون رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

كما أعاد النظر في تعريف كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وذلك في الجانب المتعلق بالمبالغ المالية التي يتم اعتمادها في تعريف هذا النوع من المؤسسات.

- بمقتضى القانون رقم 02/17 المادة 05: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات".
- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقاط 03 أدناه:

1- الأشخاص المستخدمون

عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2- الحدود المعتبر لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية

هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

3- المؤسسة المستقلة

كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية).

– بالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون رقم 18/01، يتضح أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية وذلك بالزيادة عما كان سابقا، وهذا راجع إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار الجزائري في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنف القانون رقم 02/17 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير منها ما يتعلق بعدد العمال ومنها ما يتعلق برقم الأعمال أو الحصيلة السنوية وانطلاقا من المعايير السابقة الذكر يمكن تصنيف المؤسسات كما يلي:

– المؤسسة المتوسطة

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار و04 ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار ومليار دينار جزائري.

– المؤسسة الصغيرة

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

– المؤسسة الصغيرة جدًا

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين شخص واحد و09 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري. وقبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحبه على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص.

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي:

الجدول رقم (04): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال بـ (دج)	أقل من 40 مليون دج	أقل من 400 مليون دج	بين 400 مليون و04 ملايير دج
الحصيلة السنوية دج	لا يتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 200 مليون دج	بين 200 مليون و 01 مليار دج

المصدر: القانون التوجيهي 02/17 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02.

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي:

– مؤسسات فردية

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا.

– الشركات

سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال.

الفرع الرابع: مجال تطبيق القانون وشروط الاستفادة من تدابير الدعم

نظرا للعقبات والعراقيل التي واجهت واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، استلزم الأمر تدخل المشرع الجزائري خاصة لتبيان مجال تطبيق القانون، ومن ثم تحديد تدابير الدعم لهذه المؤسسات وفق شروط محددة.

1– مجال تطبيق القانون 02/17

يشمل تطبيق القانون الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على:

– جميع أشكال المؤسسات التي تم تصنيفها في إطار المواد 07، 08، 09، وعندما تسجل مؤسسة عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبة فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة سابقا، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا للمواد 08، 09، 10، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين متتاليتين.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49% من قبل شركة أو مجموع شركات الرأسمال الاستثماري.

– وكذا المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاءها.

وذكرت المادة 37 من القانون رقم 02/17 أنه يستثنى من تطبيق هذا القانون كل من:

- البنوك والمؤسسات المالية.
- شركات التأمين.
- الوكالات العقارية.
- شركات الاستراد. (بوحالة و بن يكن، 2019، صفحة 254)

2- شروط استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدابير الدعم

حدد القانون الشروط اللازمة لاستفادة المؤسسات السابقة الذكر من تدابير الدعم والمرافقة والإنماء:

- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة بمقتضى هذا القانون يجب أن تستوفي الشرط المتعلق بأن يشملها التعريف الوارد في المادة 05 من القانون السابق الذكر.
- بالنسبة للمؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاؤها.
- يجب أن تحترم الحدود والمعايير المذكورة كأساس لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم تصريح يحدد نموذجه قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بالنسبة للجمعيات الممثلة للمؤسسات الصغيرة جدًا بشرط أن تمنح خدمات خاصة تلبي احتياجات هذه المؤسسات.
- بالنسبة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن تهدف إلى تحسين تنافسية شعب النشاط لاسيما تلك المتعلقة بالمناولة.

وتربط الاستفادة للجمعيات المذكورة أعلاه باستفائها للشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط وتخضع منحها إلى اتفاقية سنوية تبرم بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمع أو الجمعية.

- بالنسبة للجمعيات المهنية والتجمعات بشرط أنها تنشأ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لشرط تقديم تصريح تشخيص دوري من طرف المؤسسات المعنية لدى الوكالة أو فروعها. (بوحالة و بن يكن، 2019، صفحة 254)

المطلب الثاني: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الجزائر أولوية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد صدور القانون التوجيهي رقم 08/01 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر نقطة الانطلاق لهذه المؤسسات في الجزائر،

فشهدت تطورا سريعا وملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الظروف المهيأة والدعم الذي تلقته من قبل السلطات الجزائرية.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفقا لنشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في أفريل 2023 العدد (42)، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية سنة 2023 ما مجموعه 1359803 مؤسسة حيث تمثل المؤسسات الخاصة نسبة 98.98% محققة أعلى نسبة مقارنة بالمؤسسات العامة التي تشكل نسبة ضعيفة جدا في حدود 0.02% بتعداد يقدر بـ 223 مؤسسة، كما توزعت هذه المؤسسات على أشخاص أو مؤسسات طبيعية بنسبة 43%، وبنسبة 56% على أشخاص معنوية وحققت هذه المؤسسات نموا قدره 5.71% مقارنة بنسبة 2021 المرجع.

الجدول رقم (05): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2022

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الخاصة		
أشخاص معنوية	762769	56.09
أشخاص طبيعية	596811	43.89
مهن حرة	272726	20.06
الأنشطة الحرفية	324085	23.83
إجمالي المؤسسات الخاصة	1359580	99.98
المؤسسات العامة		
الأشخاص المعنوية	223	0.02
إجمالي المؤسسات العامة	223	0.02
المجموع الإجمالي	1359803	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على "**وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2023**"، موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، العدد 42، أفريل 23.

الجدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)

السنوات	المؤسسات ص م الخاصة	المؤسسات ص م العامة	المجموع
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	777259	557	777816
2014	851511	542	852053
2015	934037	532	934569
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1209252	239	1209491
2021	1266995	225	1267220
2022	1359580	223	1359803

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2022)

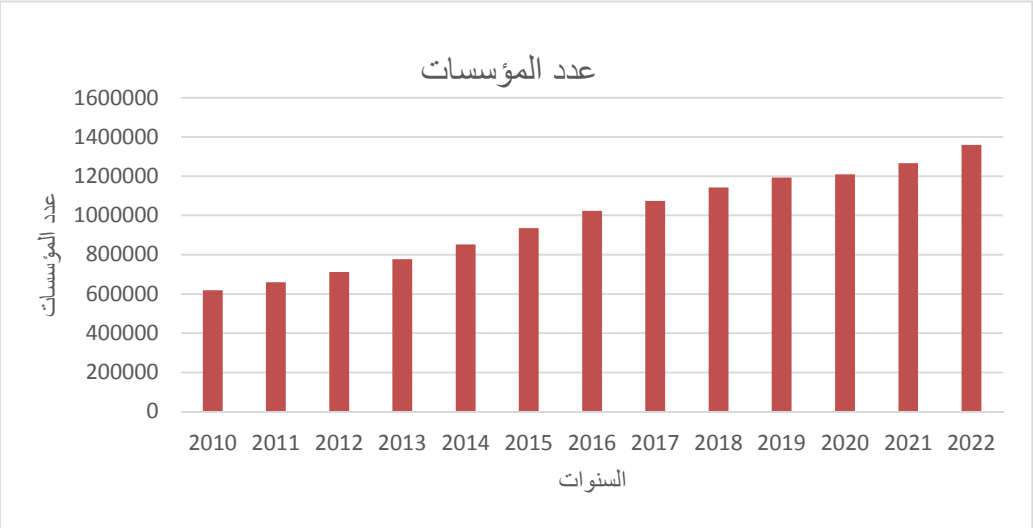

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (06).

يتضح من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (04) تزايد مستمر لعدد المؤسسات من سنة لأخرى، فارتفع عددها من 619072 سنة 2010 إلى 1359803 مؤسسة نهاية 2022 بزيادة تقدر بـ 740731 مؤسسة، ويعود هذا التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال دعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2010 – 2022)

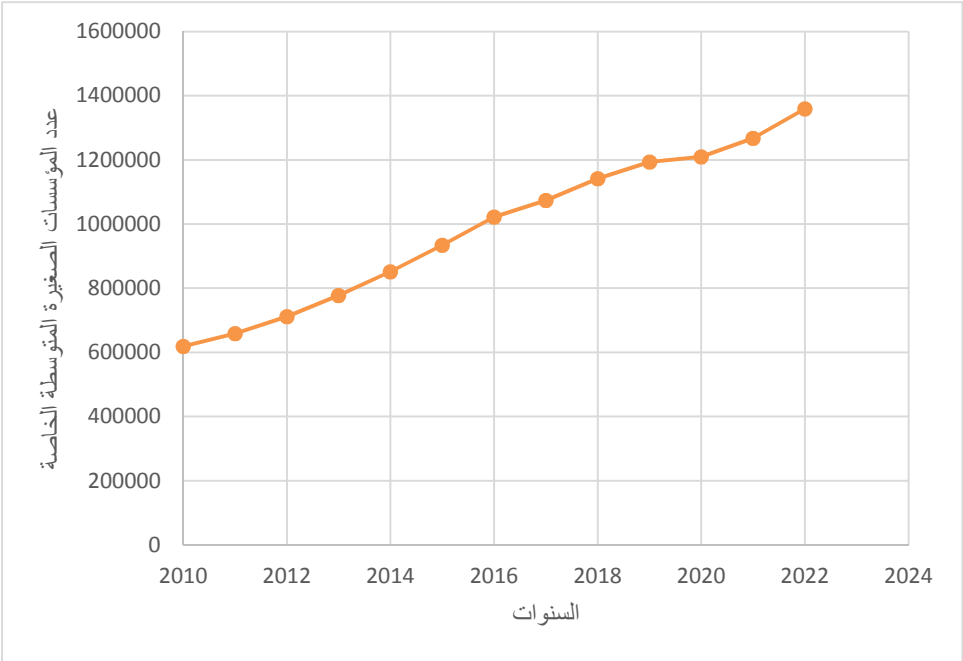

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه رقم (06)

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا من سنة لأخرى وهذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في دعم أصحاب المشاريع الخاصة، وهذا ما يبينه المنحنى أعلاه حيث أن عدد المؤسسات يزداد ولكن بنسب متفاوتة وغير ثابتة خلال الفترة الزمنية (2010 - 2022)، ويستحوذ القطاع الخاص كما ذكرنا سابقا على نسبة 98% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة (2010 – 2022)

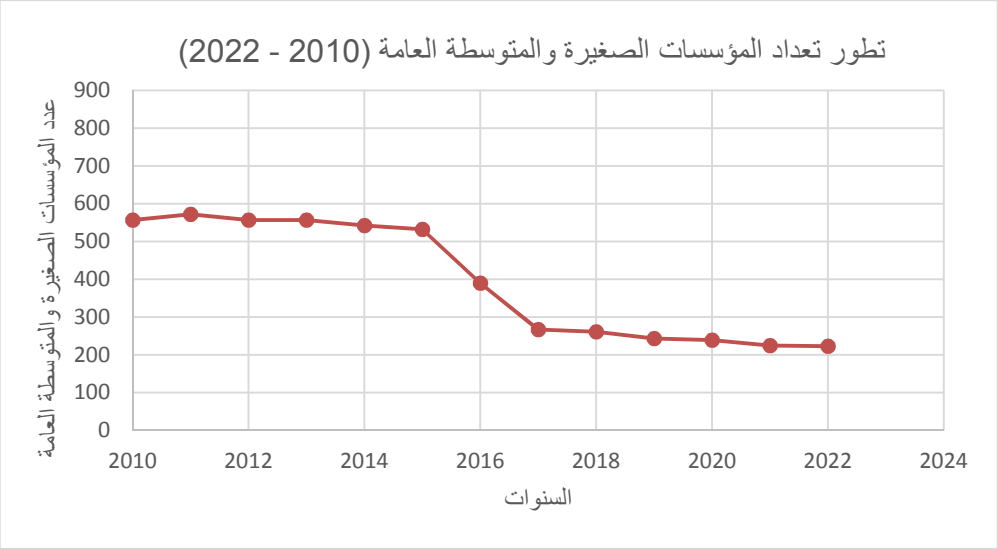

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (06).

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة ضئيلة جدا من مجموع المؤسسات بنسبة 0.02%، وتشهد انخفاضا في عددها من سنة إلى أخرى نتيجة شطب العديد منها وتحويلها إلى مؤسسات خاصة نتيجة عمليات الخصخصة التي انتهجتها الدولة الجزائرية فانخفض عددها من 557 مؤسسة سنة 2010 إلى 223 مؤسسة لسنة 2022.

الفرع الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الوطن، ولكن تختلف كثافتها من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب الكثافة السكانية، والطبيعة المناخية والإمكانيات المتاحة أمام المستثمرين لإنشاء وإقامة المشاريع بها.

والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر لمختلف جهات الوطن خلال الفترة (2010 – 2022).

الجدول رقم (07): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن خلال الفترة (2010 – 2022)

السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2010	219270	112335	37717
2011	391500	200499	67250
2012	421902	217394	72516
2013	535604	102533	68603
2014	344405	108912	73672
2015	373335	118039	46525
2016	400615	25696	49595
2017	424659	133177	51508
2018	447817	141465	54211
2019	830438	262340	100561
2020	856779	270736	103558
2021	881732	278915	106573
2022	945153	300745	113905

الشكل رقم (07): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

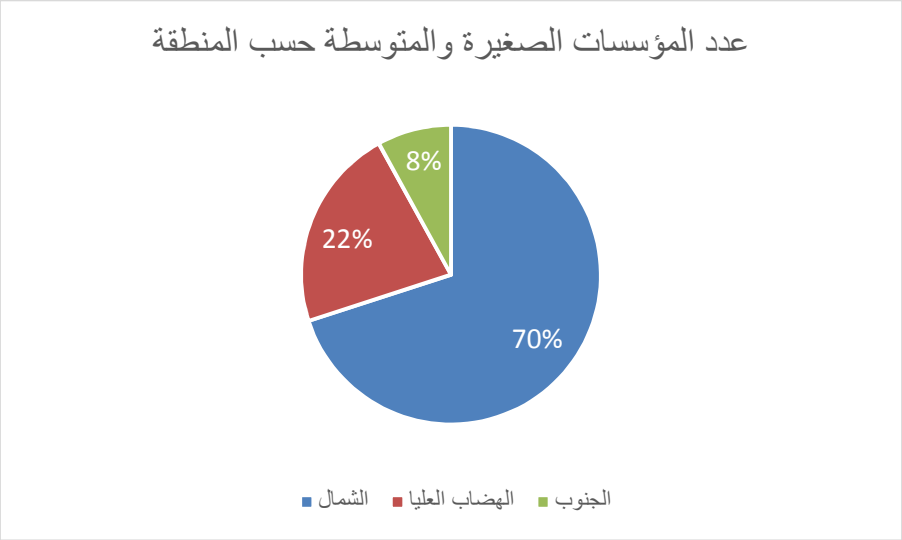

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الجدول رقم (07)

من خلال معطيات الجدول رقم (07) يتبين أن المنطقة الشمالية للجزائر تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت من 219270 مؤسسة سنة 2010 إلى 945153 مؤسسة سنة 2022، وهذا راجع لطبيعة المنطقة التي تتوفر على مناخ ملائم وبنية تحتية مهيأة (طرقات، موانئ، مطارات، شبكات اتصال...) تجعل الاستثمار فيها أكثر جاذبية، وتأتي بعدها في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا حيث يتبين أنها أيضا في تطور من سنة لأخرى حيث ارتفع عدد المؤسسات فيها من 112335 مؤسسة سنة 2010 إلى 300745 مؤسسة سنة 2022، وأما منطقة الجنوب فجاءت في المرتبة الثالثة حيث يتبين أن عدد المؤسسات في تزايد مستمر رغم أنه بمعدل منخفض لا يتعدى 02%، وهذا راجع إلى صعوبة المناخ والافتقار إلى البنى التحتية المساعدة على الاستثمار، كما أن أغلب المناطق الصحراوية مصنفة ضمن مناطق الظل والتي تنعدم فيها التنمية.

وما يلفت النظر خلال سنة 2019 هي القفزة النوعية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظرف سنة واحدة، حيث زاد عددها إلى الضعف في جميع الجهات، وهذا يعود لزيادة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات، وأيضا منح العديد من المزايا الضريبية والإعانات البنكية للمستثمرين الخواص بموجب قانون الاستثمار الصادر عام 2016، حيث تم إلغاء قاعدة الشراكة (49% – 51%) على الاستثمارات الأجنبية والتي أقر بها قانون المالية

2020 وبعدها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2021 ناهيك عن زيادة الوعي المقاولاتي لدى الأشخاص، وربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي.

الفرع الثالث: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم إلى مؤسسات الصغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة، وحسب المعطيات المتوفرة من الفترة 2011 إلى 2022 فإن المؤسسات المصغرة هي أكثر المؤسسات تواجدًا.

الجدول رقم (08): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال الفترة (2011 – 2022)

	مؤسسات صغيرة جدا		مؤسسات مصغرة		مؤسسات متوسطة		
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2011	630479	95.63	25647	3.89	3165	0.48	659306
2012	683572	96.03	24844	3.49	2206	0.48	711832
2013	755259	97.10	20145	2.59	2412	0.31	777816
2014	824617	96.78	24113	2.83	3320	0.39	852053
2015	907656	97.12	24054	2.57	2855	0.31	934569
2016	993170	97	26281	2.57	3170	0.31	1022621
2017	1042121	96.99	28288	2.63	4094	0.38	1074503
2018	1107607	97	29688	2.6	4567	0.4	1141863
2019	1157539	97	31027	2.6	4773	0.4	1193339
2020	1194171	97	31979	2.6	4923	0.4	1231073
2021	1228123	97.57	33167	2.6	5075	0.4	1286365
2022	1320441	98.47	34149	2.6	5213	0.4	1359803

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (08): مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها لسنة 2022

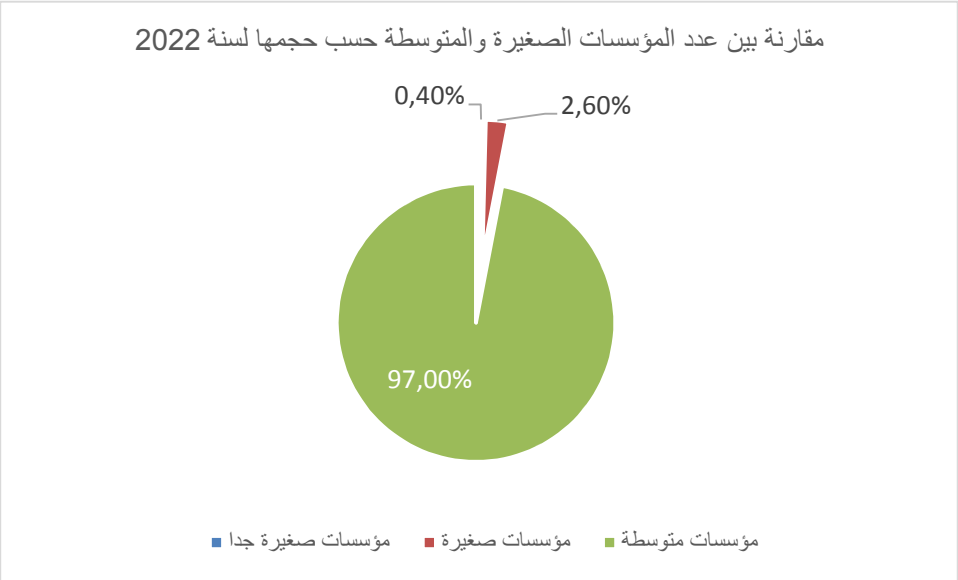

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (07) أن تعداد المؤسسات الصغيرة جدًا تستحوذ على النسبة العظمى بنسبة 97% من مجموع المؤسسات حيث يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر، تليها المؤسسات الصغيرة في المرتبة الثانية بنسبة 2.6% في حين تشكل المؤسسات المتوسطة نسبة ضئيلة جدا بـ 0.4% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات المصغرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، إضافة إلى أنها تسير من طرف عدد قليل من العمال، ولا تحتاج إلى مواد أولية ضخمة ومعدات إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، بل يكفي أن تسير بمواد خام محلية رخيصة الثمن ومعدات بسيطة، ومن بين أهم الأنشطة التي تعمل تحت هذا النوع من المؤسسات صناعات الحرف، وشركات البيع بالجملة والتجزئة...الخ.

الجدول رقم (09) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011 – 2022)

السنوات	الزراعة		المحروقات، الطاقة والمناجم		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		الصناعات التقليدية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2011	4006	1.02	1956	0.5	135752	34.18	63890	16.3	186157	4.75	-	-
2012	4277	1.02	2052	0.49	142222	33.79	67517	16.1	204049	48.6	-	-
2013	4616	1	2259	0.49	150910	32.81	73037	15.9	228592	49.8	-	-
2014	5038	1.01	2439	0.49	159775	32.2	78108	15.7	251629	50.6	-	-
2015	5805	0.77	2647	0.35	168595	22.38	83862	11.1	277524	36.7	217142	28.7
2016	6311	0.78	2770	0.34	174876	6.78	89694	11.1	302645	52.5	235242	28.9
2017	6687	0.78	2890	0.34	179326	6.78	95010	11.2	325698	52.5	242322	28.4
2018	4168	0.46	2985	0.33	185135	6.71	99938	11.1	348526	52.5	260652	28.9
2019	7481	0.79	3066	0.32	190170	6.49	103698	10.9	367100	52.5	274554	29
2020	7690	0.62	3115	0.25	193364	14.51	106121	8.62	631459	52.5	288724	23.5
2021	8010	0.62	3243	0.25	199331	15.50	109991	8.55	662185	51.48	303605	23.60
2022	8404	0.62	3371	0.25	104452	15.04	115992	8.53	703499	51.74	324085	23.83

المصدر: وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة (2011 – 2022).

الشكل رقم (09): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2022

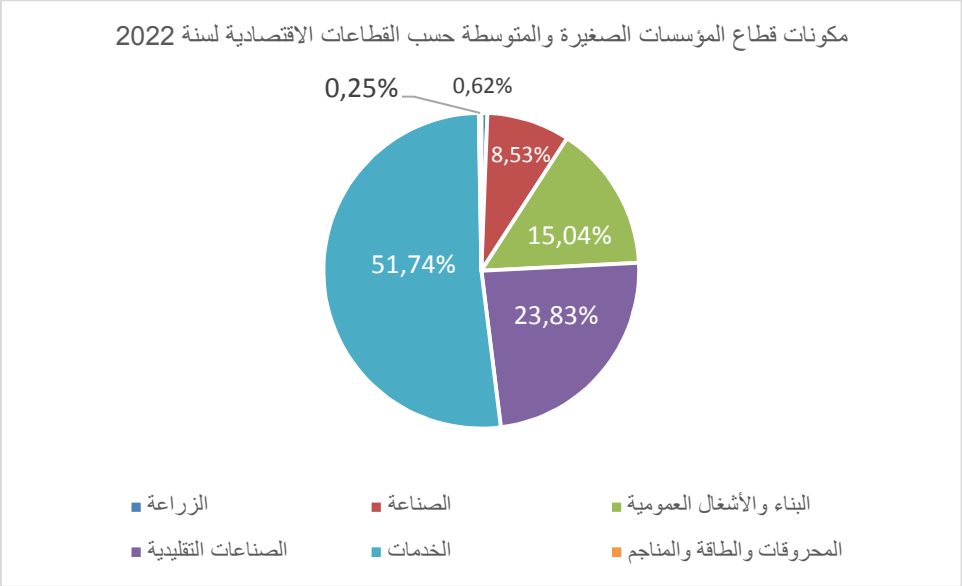

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42 لسنة 2022.

من قراءة بيانات الجدول رقم (09) والشكل رقم (08) نلاحظ أن قطاع الخدمات استحوذ على قرابة 50% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشيء الذي تبرزه مراهنة الدولة على دعم قطاع الخدمات بكافة تخصصاته لما له من عوائد كبيرة على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، كالسياحة التي تزخر الجزائر بمقوماتها، وكذلك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى ذلك التسهيلات الكبيرة التي يحبها المستثمرون في هذا القطاع وانخفاض درجة المخاطرة فيه وسهولة التأسيس والتسيير، والربح السريع الذي يحققه، ثم يليه قطاع الأنشطة الحرفية بنسبة تفوق 23% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية بسنبة 15% والصناعات التحويلية حيث تقل نسبتها وهذا لصعوبة تسيير هذين القطاعين واحتياجهما لمصادر تمويل كبيرة، أما قطاع الزراعة فيمثل ما نسبه 0.62% يعود هذا التدني إلى عزوف المستثمرين الاستثمار في هذا القطاع، وأقل نسبة سجلها قطاع المحروقات والطاقة والمناجم بنسبة 0.25% وهذا راجع لسيطرة الدولة على هذا القطاع وتأميمها له باعتباره من القطاعات الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الأولى في اقتصاديات الدول كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد فالتركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية لهذه المؤسسات جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية إضافة إلى قدرتها على خلق مناصب الشغل وتحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2010 – 2021)

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، والجدول الموالي يوضح لنا نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (10): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2010 – 2021)

السنوات	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	القيمة المضافة
2010	340.56	7.11	4450.76	92.89	4791.32
2011	528.51	9.74	4895.64	90.26	5424.15
2012	588.44	9.58	5553.31	90.42	6141.75
2013	675.06	11.70	6741.19	88.30	7634.43
2014	804.47	13.90	7338.65	86.10	8526.58
2015	1313.36	14.22	79.24.51	85.78	9237.87
2016	1414.65	14.23	8529.27	83.77	9943.92
2017	1291.14	12.77	8815.62	87.22	10106.76
2018	1362.21	12.51	9524.41	87.49	10886.62
2019	1449.22	12.66	10001.13	87.34	11450.6
2020	1299.91	12.23	9326.55	87.76	10626.46
2021	1426.61	12.13	10334.3	87.87	11760.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تطور ملحوظ في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حيث ارتفعت قيمة المساهمة من 4791.32 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 11760.74 مليار دينار جزائري في سنة 2021.

كما يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من مساهمة القطاع العام حيث نسبة القطاع الخاص تفوق 86% من المجموع العام ما يؤكد أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خاصة.

والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة بالتركيز على سنة 2022 كآخر إحصائية موجودة في الجدول رقم ().

الشكل رقم (10): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لسنة 2022

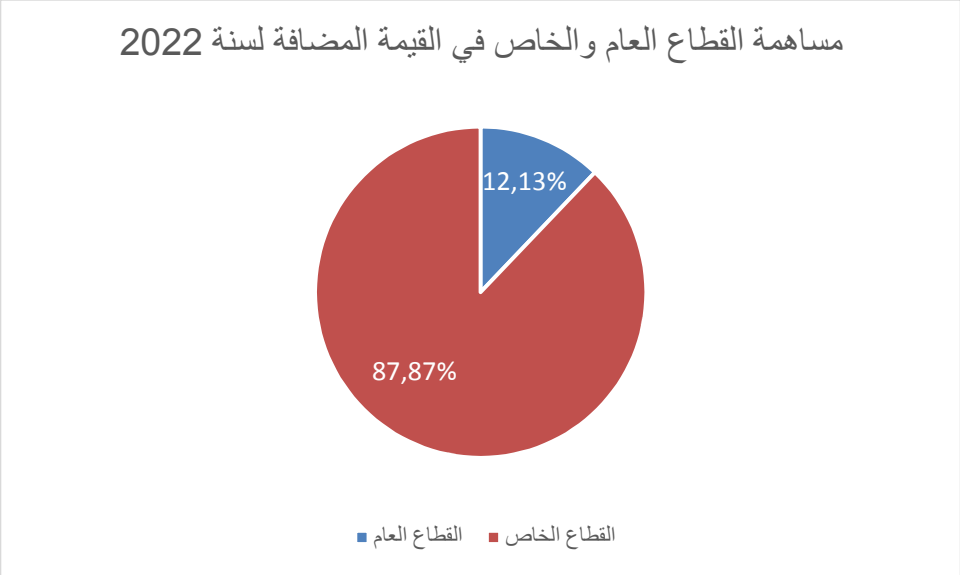

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (10).

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة، بالإضافة إلى المداخيل التي تأتي من الخارج كتحويلات المهاجرين وإلى غير ذلك، ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB) لذلك أعطت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الإجراءات

التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة (سليمة غدير، ماجدة رحيم، صفحة 57).

الجدول رقم (11): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2010 – 2021)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الداخلي الخام
2010	827.53	%15.02	4681.68	%84.98	5509.21
2011	923.34	%15.23	5137.46	%84.77	6060.8
2012	793.38	%12.01	5813.02	%87.99	6606.4
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.34
2014	1187.93	%13.93	7338.65	%86.07	8526.58
2015	1373.36	%14.22	7924.51	%85.78	9237.87

المصدر: عبد الحميد حمشة، خوني رابح، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات (2010 – 2019)، دراسات اقتصادية

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	2016	2017	2018	2019
الناتج خ م	14381.2	14934.1	14234.1	14807.1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS ص 75 ،المجلد 16 ، العدد 03 (2022)

من الجدول السابق أعلاه يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر إذ ارتفعت من 5509.21 مليار دينار سنة 2010 إلى 9237.87 مليا دينار سنة 2015 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 67.68%، وترجع هذه الزيادة بصفة خاصة إلى القطاع الخاص، إذ وصلت مساهمة هذا الأخير سنة 2015 إلى 7924.51 مليار دينار ما يمثل نسبة 84.98% وهو ما يوضح مجهودات القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الأجنبية.

كما سجل تواصل نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات من 2016 – 2019 حيث فقز من 9237.87 مليار دينار سنة 2015 إلى 14807.1 مليار دينار سنة 2019 وهو ما يبين اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وتدعيمه بتبني عدة مخططات خماسية كان آخرها (2015 – 2019).

الشكل رقم (11): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010 – 2019)

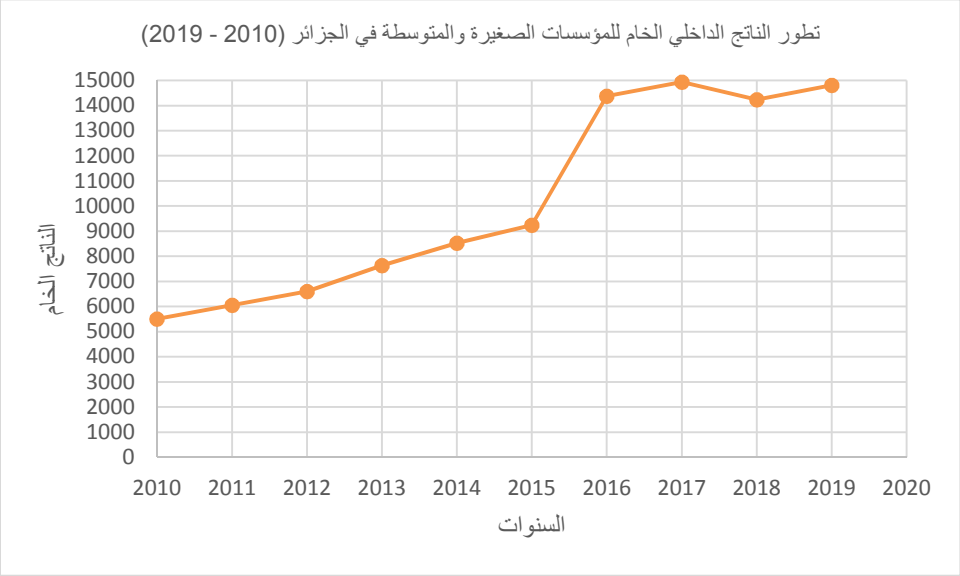

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (11).

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين الوسائل الفعالة في امتصاص ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب عمل للعديد من البطالين، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت مشكلة متفشية في معظم دول العالم، وهذا ما دفع إلى زيادة إنشاء عدد كبير من هذه المؤسسات من أجل توفير مناصب عمل وتشغيل اليد العاملة لزيادة عملية التنمية الاقتصادية والجدول التالي يوضح تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022).

الجدول رقم (12): تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017 – 2022)

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة	المجموع
	الأجراء	أرباب المؤسسات		
2017	1517990	1060289	23679	2301958
النسبة %	58.34	40.75	0.91	100
2018	1591614	1107453	22197	2724264
النسبة %	58.53	40.65	0.81	100
2019	1626080	1171701	20955	2818736
النسبة %	58.13	41.17	0.70	100
2020	1737774	1230844	20898	2989516
النسبة %	58.13	41.17	0.70	100
2021	1828720	1286140	20108	3134968
النسبة %	58.33	41.03	0.64	100
2022	1928633	1359580	19608	3307821
النسبة %	58.31	41.10	0.59	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من (2017 – 2022).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايدا مستمرا لعدد مناصب الشغل التي يتم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حيث انتقلت من 1517990 نتصب شغل سنة 2017 إلى 1928633 منصب شغل سنة 2022، وهي زيادة معتبرة تقدر بـ 410643 منصب شغل خلال 05 سنوات، ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام دعم الحكومة ومختلف هياكل الدعم، في حين نلاحظ تراجع عدد العمال بالنسبة لمؤسسات القطاع العام من 23679 منصب شغل سنة 2017 إلى 19608 منصب شغل سنة 2022 بنسبة تقدر بأقل من 01%.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، حيث أنها في كثير من الدول استطاعت إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات (رابح خوني، رقية حساني، 2008، صفحة 92، 93).

وعلى هذا الأساس سنبرز وضعية تطور الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2019).

الجدول رقم (13): تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 – 2019)

السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خ م للمؤسسات ص م		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2010	55046	96.48	1619	2.85	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	63752	96.67	2165	3.32	65917	100
2014	60304	95.55	2520	4.45	63114	100
2015	35724	94.54	2063	5.46	37787	100
2016	28880	94.11	1805	5.88	30685	100
2017	32760	94.52	1899	5.47	34659	100
2018	40160	93.22	2920	6.97	43084	100
2019	35820	93.87	2580	6.71	38400	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاءات CNIS، الجمارك الجزائرية على الموقع:

www.douane.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1619 مليون دولار سنة 2010 إلى 2520 مليون دولار سنة 2014، ثم انخفضت إلى غاية 2063 مليون دولار سنة 2015، ثم عاودت الارتفاع سنة 2018 لتبلغ 2920 مليون دولار، ولكن الملاحظ أن صادراتها تحسنت من حيث القيمة وليس من حيث نسبة مساهمتها في القيمة الإجمالية للصادرات حيث لم تتعدى نسبتها 06%، وهذا ما يطرح التساؤل في إمكانية إيجاد الخلل في الاستراتيجية المعتمد من طرف الدولة رغم تخصيصها في هذه الفترة لبرنامج يقدر بـ 286 مليار دولار من أجل تأهيل ودعم هذه المؤسسات، وكذا إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما تم العمل على إنشاء مناطق صناعية وتشجيع قطاع خارج المحروقات مما جعله يحقق نسبة نمو 06%.

الشكل رقم (12): تطور وضعية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010 – 2019)

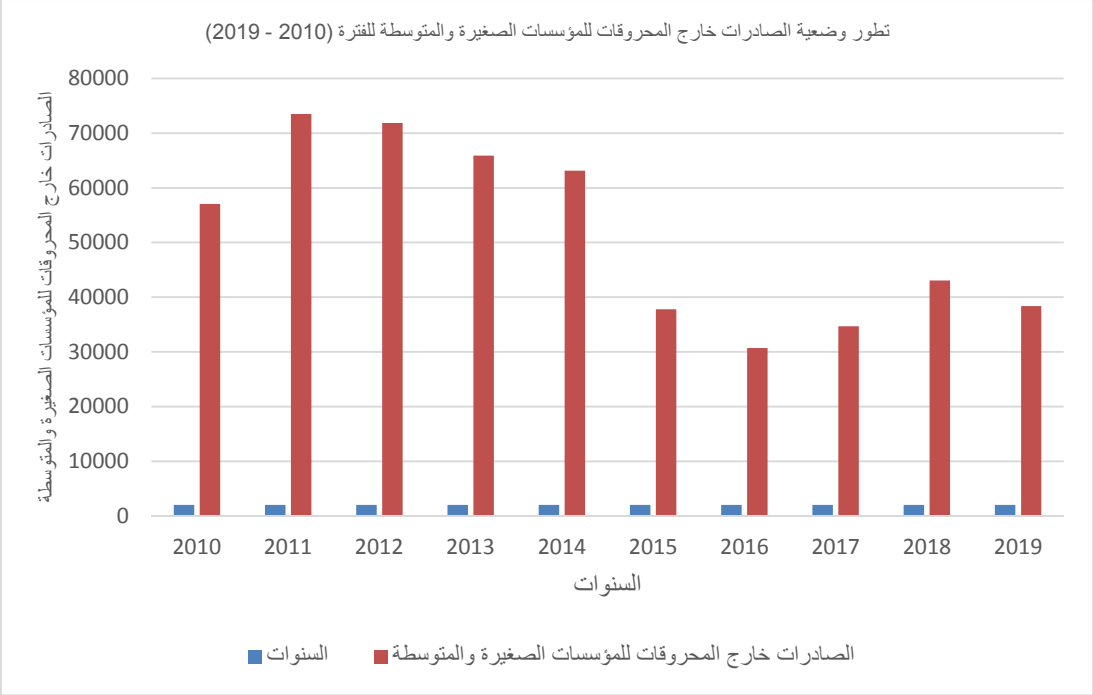

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (13).

وبتحليل المعطيات نجد أن قطاع المحروقات لا يزال مسيطر بنسبة 97% من إجمالي الصادرات في جميع سنوات الدراسة، إذ ترتفع قيمتها بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاض سعره وهو ما يعني أنه من المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 95%، ويعكس هذا ضعف هيكل الصادرات، كما يرجع انخفاض

صادرات الجزائر خارج المحروقات لهذه المؤسسات بعد سنة 2010 نتيجة عدة عوامل منها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، إضافة إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة يعتبر من بين البدائل الفعالة المتاحة للاقتصاد الجزائري، من أجل تنويع مصادر الثروة نظرا للاهتمام المتزايد بهذا القطاع في الآونة الأخيرة، وإعطائه أهمية خاصة لقناعة الدولة الجزائرية بأهميته الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته في (الناتج المحلي، القيمة المضافة، التشغيل والصادرات) لذلك فإن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010 – 2022) كان بشكل متسارع خاصة الزيادة في القطاع الخاص.

المبحث الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية في زيادة روافد الاقتصاد الوطني إذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مناصب العمل وزيادة الصادرات والقيمة المضافة وبالتالي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من هنا زاد الاهتمام بهذا القطاع من طرف الدولة من خلال إنشاء العديد من الهيئات الداعمة له، ورغم المجهودات الكبيرة التي سطرتها الحكومة للارتقاء بهذا القطاع إلا أنه مازال هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه لتحقيق الأهداف المسطرة، ومحاولة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعت الجزائر جاهدة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة بهدف الارتقاء بهذه المؤسسات وتحسين تنافسيتها وفعالية أدائها من خلال وضع جملة من برامج التأهيل وطنية ودولية لتكون بمثابة السياسة المساندة للأهداف المسطرة من طرف الحكومة خاصة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: ضرورة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوع حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة، وتكتسي عملية التأهيل أهمية بالغة كونها مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية تتمكن من خلاله من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتكون قادرة على منافسة نظيراتها من المؤسسات في العالم، كما تعتبر عملية التأهيل وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتحسين قدراتها التنافسية.

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): مخطط برنامج تأهيل المؤسسات

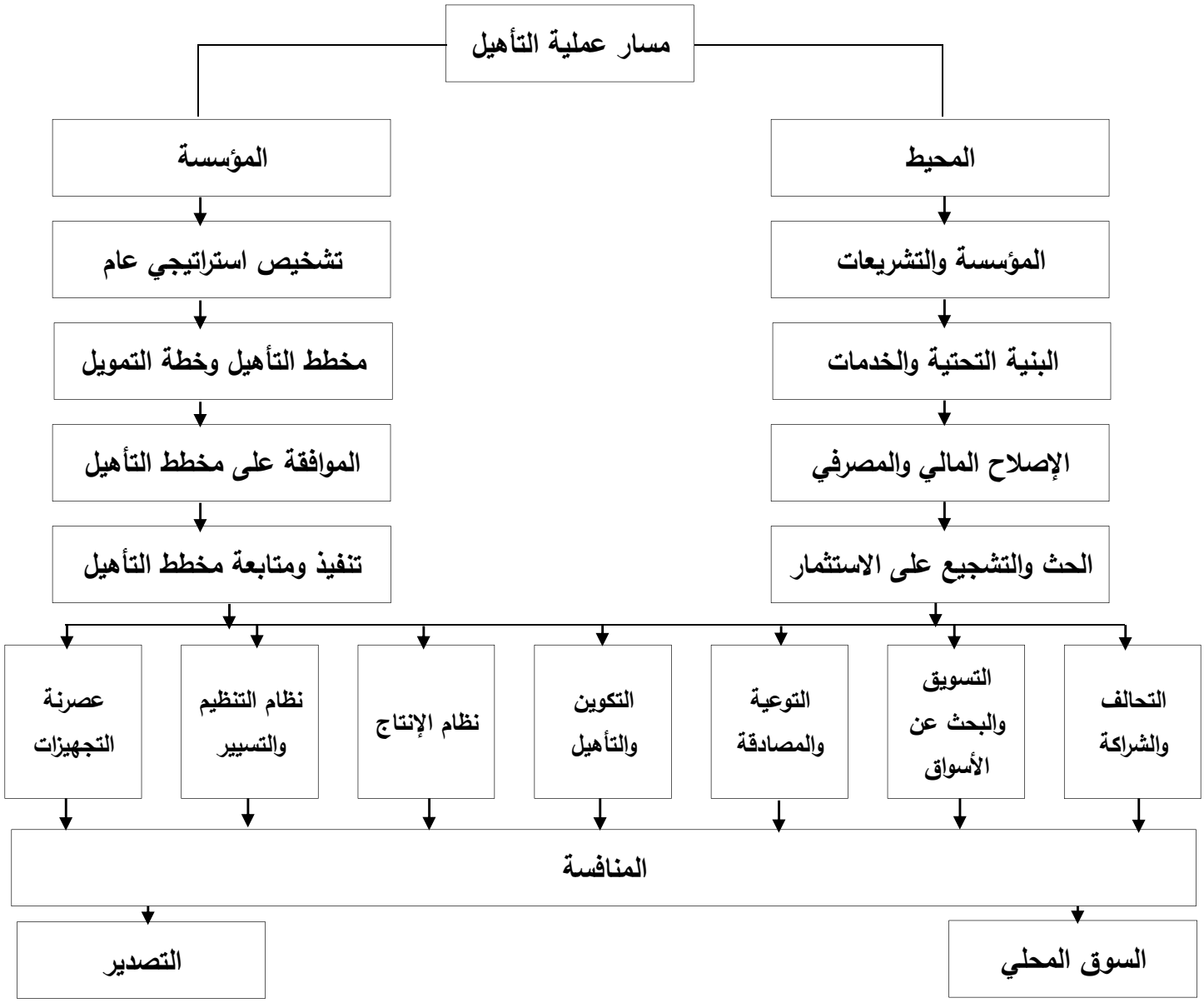

Source: Fonds de promotion de la compétitivité industrielle dispositif de mise à niveau des entreprises, Ministère de l'industrie et de la restructuration, Algérie, 2001, P 13.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13) أن عملية التأهيل تتعلق بجانبين أولهما يخص المؤسسة في حد ذاتها، وهو الجانب الذي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة، والجانب الثاني يتعلق بالمحيط الذي تنشط فيه وهو يمثل الامتيازات الممنوحة لها إضافة إلى الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، كل هذا بهدف تحسين تنافسية المؤسسة على الصعيدين المحلي والدولي.

الفرع الأول: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديدة ومن أهم الأسباب التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة والجزائر كدولة نامية بصفة خاصة هي: (قوريش نصيرة، أفريل 2006، صفحة 1048، 1049)

التحديات: تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية التي تزايدت درجتها نتيجة التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني كالتحررالاقتصادي والاندماج ضمن فضاءات التبادل الحر كمنظمة التجارة العالمية، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– الصعوبات التمويلية والإدارية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية التمويل وارتفاع أسعار الفائدة على القروض وقصر فترة استردادها، وكذلك من تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

– الصعوبات التسييرية

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف التسيير وعدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وغياب التكوين لدى رؤساء هذه المؤسسات، وكذا غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

– الصعوبات الخاصة بالعقار

يعتبر مشكل العقار أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي.

– الصعوبات التسويقية

تتمثل هذه الصعوبات بصفة خاصة في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية، وكذا منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية لعدم توفر الحوافز الكافية لها، بالإضافة إلى إغراق الأسواق بالمنتجات من طرف المؤسسات الأجنبية وبأسعار أقل ما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

الفرع الثاني: أهداف عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي: (سليمة غدير، ماجدة رحيم، صفحة 134، 135)

1-تحسين تسيير المؤسسات

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية من خلال إدخال مجموعة من المتغيرات في أساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة وتنمية الكفاءات البشرية والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

2-تحسين تنافسية المؤسسات

تهدف عملية التأهيل حسب القانون التوجيهي رقم 18/01 المادة 18 إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة للحفاظ على مكانتها وتطويرها وتتم عملية تحسين المنافسة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالات التسيير والتنظيم وذلك للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.

3-توفير مناصب الشغل

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

4-تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج تأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات فالبرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة، ومن أهم هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.

بالإضافة إلى ذلك تسعى عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- تطوير الصادرات خارج المحروقات.
- التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

– توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني. (سليمة غدير، ماجدة رحيم، صفحة 134، 135)

والشكل التي يبرز الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (13): أهداف برنامج التأهيل

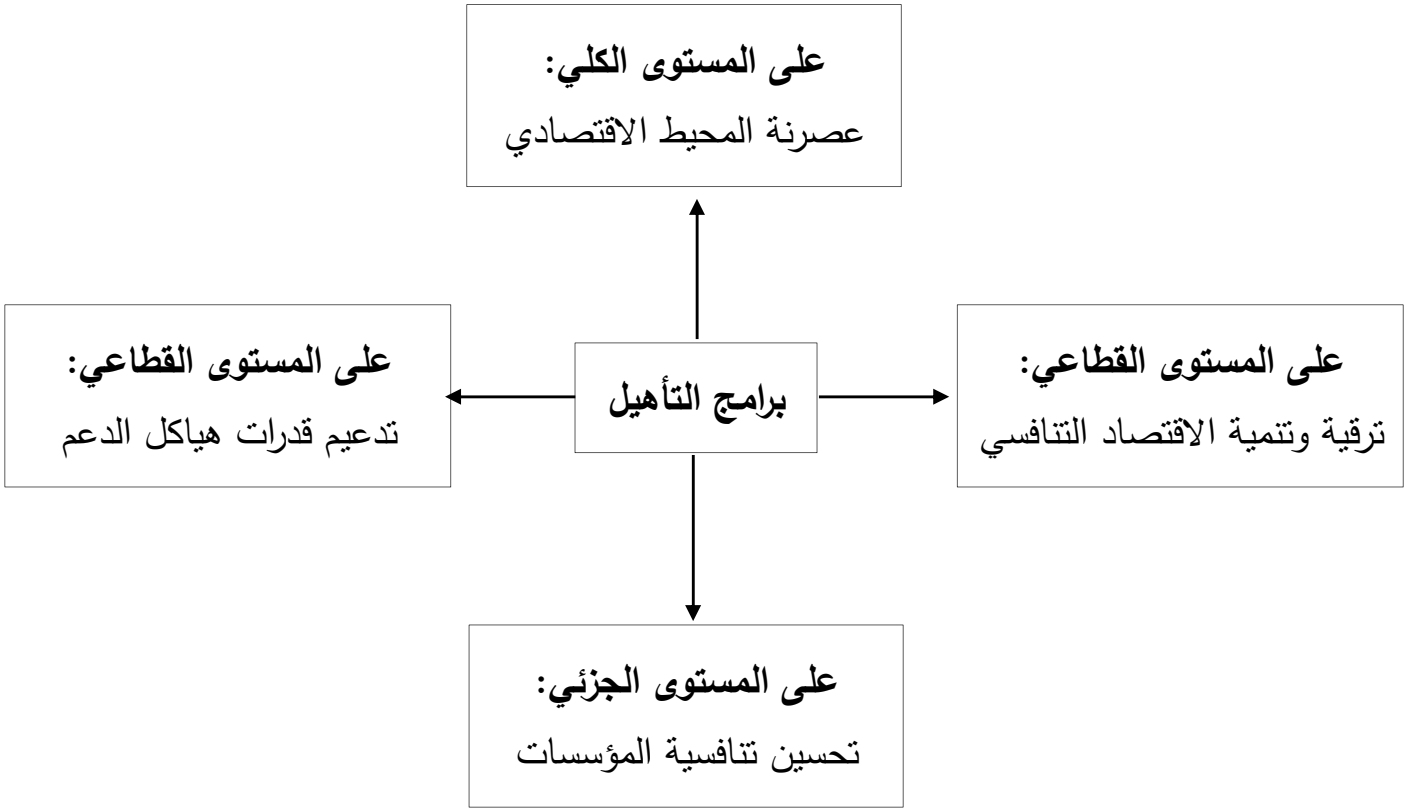

Source: Fonds de promotion de la compétivité industrielle, Op, Cit, P 09.

الفرع الثالث: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن حصر أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في العناصر التالية:

1- تأهيل العنصر البشري من خلال الدورات التكوينية والتدريبية لتطوير مهاراته وإمكانياته الفنية، وكذلك التركيز على نوعية التعليم والتكوين وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي، مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية.

2- تأهيل المحيط من خلال إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهاز الإداري والجبائي والمالي، والتشريعي.

3- تدعيم البنية التحتية يساعد على تحقيق الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين وظيفة التسويق وبالتالي تحسين الوضعية التنافسية.

4- تأهيل النظام المالي والمصرفي وذلك من خلال تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي عن طريق تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال عمليات الخوصصة لدعم المؤسسات والقطاع الخاص وتعميق الوساطة المالية.

5- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من خلال تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة والجامعات ومراكز الأبحاث من جهة ثانية، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصال باعتبارها قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في اقتصاديات الدول المتقدمة. (عبد الكريم، 2011، صفحة 115، 116)

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذه البرامج ما هو موجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج "ميدا" كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية (2000 – 2006)

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات هذه المؤسسات وتهيئة محيطها، بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، ومصرفية، إدارية، جبائية، واجتماعية وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دينار جزائري خصص منه مبلغ 02 مليار دينار لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وتأهيل المناطق الصناعية وانطلق تنفيذ البرنامج في 2001

1-1-أهداف البرنامج

يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

* **على مستوى المؤسسة:** يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة الإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب

للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني صعوبات.

* **على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة:** يهدف هذا البرنامج إلى:

- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة. (عبد الكريم، 2011، صفحة 144).

1-2-شروط الاستفادة من البرنامج

للاستفادة من هذا البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط وهي: (قوريش نصيرة، أفريل 2006)

- أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممنونة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- مسجلة في السجل التجاري، وتحمل رقم تعريف ضريبي.
- مدة نشاطها لا يقل عن ثلاث (03) سنوات، وحققت في الأعوام الثلاث الأخيرة نتائج موجبة.
- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأسمال عامل موجب.
- تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20 عاملا.
- الانخراط في البرنامج يكون طوعيا.

1-3-هيئات تسيير برنامج التأهيل

يعمل على تسيير وتنفيذ هذا البرنامج الهيئات التالية:

* **المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI):** وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، توجد على مستواها الأمانة التقنية التي تشرف على دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات، قصد الاستفادة من المساعدات المالية في إطار البرنامج قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية.

* **اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية (CNCI):** تم تنصيبها في 15-09-2001 يترأسها الوزير المكلف بالصناعة، وهي تضم ممثلين عن 07 وزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة كما تضم ممثلين عن البنوك وجمعيات أرباب العمل فتلخص مهامها في:

- تحديد شروط ومعايير قبول طلبات المؤسسات للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج التأهيل.
- تحديد المبالغ التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل.

- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات فيما يخص طلب الإعانات المالية.
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات.
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية.
- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة.
- إعداد اتفاقية بين الوزارة والمؤسسة المستفيدة.

* **صندوق ترقية التنافسية الصناعية (EPCI)**: تضمن قانون المالية لسنة 2000، الدعم المالي الأساسي والمقدم للعمليات الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فتم على إثره إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتقديم الإعانات أو المساعدات المالية. (غبولي، صفحة 214)

2-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006 – 2013)

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، حيث يمتد تنفيذه على مدار 06 سنوات (2007 – 2013) ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية قدرها 06 مليار دينار (عناني، صفحة 234).

2-1-أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في التالي:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج التأهيل.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج (عبد الكريم، 2011، صفحة 145).

2-2-شروط الاستفادة من البرنامج

للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية ولها نشاط على الأقل لمدة سنتين.
- تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن.
- أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.
- لدى المؤسسات قدرات تنموية أولها معايير التنمية التكنولوجية.
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها (بابا عبد القادر، 2006، صفحة 149).

2-3-هيئات تسيير البرنامج

حتى تتمكن الوزارة من تسيير البرنامج تم إحداث أجهزة مساندة وإشراف تعمل على تقديم كل أشكال الدعم لهذه الشريحة من المؤسسات حتى تتمكن من اكتساب القدرة التنافسية الضرورية لها للبقاء ولعل أهم هذه الأجهزة هي: (يحي علال حسين، 2017)

* صندوق ضمان القروض (FGAR).
* صندوق ضمان القروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME).

3-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 -2014)

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرامج التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل تأهيل المؤسسات الجزائرية وتحسين تنافسيتها لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية 2010.

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20000 مؤسسة جزائرية خلال فترة خمس (05 سنوات) بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عدد عمالها من 05 إلى 250 عاملا والمحيط الذي تنشط فيه، بتكلفة إجمالية قدرها 385 مليار دينار جزائري، أي بتكلفة متوسطة لكل مؤسسة تقدر بـ 19 مليون دينار جزائري (عناني، صفحة 244).

3-1-أهداف البرنامج

تمثلت أهم أهداف البرنامج في:

- مرافقة المؤسسات لتطوير وتعزيز مكانتها في السوق المحلية والدولية.
- تنفيذ البرامج العملية التي يتم تنظيمها من طرف المؤسسات.
- التكيف مع البيئة الخارجية.

- حث المؤسسات على الاتجاه إلى التصدير.
- رفع القيود السائدة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل العنصر البشري وقدرته على التكيف.
- العمل على وضع سياسات الحوافز واستخدام التقنيات الحديثة وتنوع المنتجات.

3-2-شروط الاستفادة من البرنامج

من أجل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرنامج الجديد وضعت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الشروط نذكر منها:

- أن تكون المؤسسة جزائرية وتمارس نشاطها منذ عامين على الأقل.
- المؤسسة تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.
- تتوفر على تركيبة مالية متوازنة.
- مؤسسة لها القدرة على إحداث مناصب عمل قارة.
- مؤسسة لها القدرة على النمو ومواكبة التطور التكنولوجي.

كما أن البرنامج موجه إلى القطاعات التالية: الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات والنقل، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبالنسبة للمساعدات المالية تم منح دعم هام لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الإعانات العمومية والاستفادة من قروض مسيرة بنسب فوائد تتراوح بين 01% إلى 03% حسب مختلف مستويات رقم الأعمال والإعفاء الجزئية، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشرف على تنفيذ هذا البرنامج.

* الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANCPME).
* الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: البرامج الأورو جزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا 1) (2002 -2007)

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل 20 عاملا فأكثر، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر بـ 62.9 مليون يورو (57 مليون يويو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، انطلق تنفيذ هذا البرنامج سنة 2002 وامتد إلى غاية 2007 (غدير، 2011، صفحة 136).

1-1-أهداف البرنامج

يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بشكل كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال:

- تطوير كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير طرف الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات.
- تطوير المحيط المقاولاتي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بوشويط، 2010، صفحة 48).

1-2-شروط الاستفادة من البرنامج

تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من أهمها:

- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- أن توظف ما بين 10 إلى 20 عاملا.
- بها من النشاطات ثلاث (03) أعوام على الأقل وحققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة.
- أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاث الأخيرة.
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاث الأخيرة
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة المتوقعة في عملية التأهيل.

1-3-الهيئات المشرفة على تجسيد محاور البرنامج

أشرفت وحدة تسيير البرنامج (UGP) والتي تدعى بأورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)، هذه الوحدة هي عبارة عن فريق عمل مكون من 25 خبير دائم، منهم 21 خبير جزائري والبقية أوروبيين بالإضافة إلى خبراء ومستشارين تمت الاستفادة من خبراتهم وتوظيفهم بصورة مؤقتة، تمثلت مهامهم في التنسيق والتسيير العملياتي لأنشطة البرنامج.

استغرق تنفيذ البرنامج مدة 05 سنوات تقريبا للفترة الممتدة ما بين (2002 – 2007) وانتهت صلاحيته في نهاية 2007، إلا أنه تم تشكيل خلية التحويل والاستدامة (CIP) والتي قامت بإتمام عملية التأهيل المتبقية لبعض المؤسسات على مدار سنة 2008. (غبولي، صفحة 218)

2–برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال (2009 – 2014)

عند نهاية برنامج "ميدا 1" تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب إرساء نظام للجودة والقاسة على مستوى تلك المؤسسات، وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيات المعلومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب الإتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره الممول الرئيسي له حيث قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج بـ 44 مليون يورو، تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو والجزائر تساهم بـ 04 مليون يورو (عبد الكريم، 2011، صفحة 146، 147).

وتم تحديد مدة البرنامج بـ 34 شهرا بداية من ماي 2009.

2–1–أهداف البرنامج MEDA 2

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق.

وعموما تتمثل أهداف برنامج "ميدا 2" في النقاط التالية:

– تحسين تنافسية المؤسسات من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات الاتصال في تسييرها.

– تعزيز البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دعم إنشاء الجودة والمعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والاتحادات المهنية.

– تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عناني، صفحة 238).

2–1–شروط الاستفادة من البرنامج

تلتزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل.

- أن توظف على الأقل 20 عاملا من بينهم 03 إطارات على الأقل، وأن تكون حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية).

- أن توظف على الأقل 05 عمال، وأن تكون حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة).

* إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج وذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات والدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، وقد ركزت هذه البرامج على الجانب التوجيهي والتكويني في العديد من المجالات، إضافة إلى اهتماماتها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة (Mohammed Bouhaba, 2012, p. 10).

المطلب الثالث: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة هذا البرنامج سنة 2000 بهدف تأهيل 1000 مؤسسة اقتصادية من القطاعين العام والخاص، والذي يقوم على مرحلتين: مرحلة التشخيص الاستراتيجي ومرحلة التنفيذ، وإلى غاية 30 جوان 2010 كانت حصيلته كما يلي:

الجدول رقم (14): نتائج مرحلة التشخيص لبرنامج التأهيل الصناعي

طلبات المؤسسات	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	المجموع
الطلبات المستقبلية	254	238	492
الطلبات المعالجة	254	237	491
الطلبات المرفوضة	86	50	136
الطلبات المقبولة	168	187	355

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (عبد الكريم، 2011، صفحة 145)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن حصيلة التشخيص الاستراتيجي لهذا البرنامج أسفرت عن قبول 355 ملف منها 168 ملف لمؤسسات عامة و187 مؤسسة خاصة، أما بالنسبة للطلبات المرفوضة فقد بلغت 136 طلب من بين 491 طلب معالج، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية حيث نعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل، إضافة إلى صعوبة وتعقد الإجراءات الخاصة للانضمام.

كذلك نلاحظ انخفاض عدد الطلبات المستقبلة 492 مقارنة بالهدف المسطر 1000 مؤسسة

وهذا راجع لعدم إقبال المؤسسات نحو هذه البرامج وعدم الاهتمام بالانخراط فيها أو لنقص التوعية والدعاية للاستفادة من أهداف البرنامج.

– في مرحلة التنفيذ: في هذه المرحلة من برنامج التأهيل تم قبول 175 مؤسسة منها 97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة للاستفادة من الإعانات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسة التشخيص فقط.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية و957 عملية مادية.

من خلال النتائج يمكن القول أنها تبقى دون المستوى المطلوب وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج.

2– حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006 – 2013)

جاء هذا البرنامج من أجل المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا ولم تحظ بالاهتمام من طرف برامج التأهيل السابقة والتي تمثل الأغلبية من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومنذ بداية البرنامج إلى غاية 2010 تم تسجيل النتائج التالية: (عناني، صفحة 240)

– أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في برنامج التأهيل الوطني.

– تقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج وتم قبول 351 مؤسسة منها.

– من بين 351 مؤسسة استفادت 279 مؤسسة من عمليات تشخيص استراتيجي بينما استفادة 32 من كافة عمليات التأهيل.

- شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، المالية، المنتوج المبتكر، تسيير الموارد البشرية).

نلاحظ من خلال النتائج المسجلة ضعف الإقبال للانضمام لهذا البرنامج رغم أنه موجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا وكذلك ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات حيث يلاحظ أن 351 مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل وهو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفات فئة معتبرة من المؤسسات لعدم استفائها الشروط اللازمة، أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى لعدم تحقيق أي قيمة مضافة بعد القيام بأول عملية.

نظرا للنتائج الضعيفة التي حققها البرنامج قررت الحكومة تطبيق قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة (2010 – 2014).

3– حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 – 2014)

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة.

منذ انطلاق البرنامج في جانفي 2011 إلى غاية أفريل 2013 سجل انضمام 2384 مؤسسة للبرنامج، منها 1100 مؤسسة تحصلت على الدعم المالي وتم إطلاق إجراءات التشخيص لـ 1000 مؤسسة (عناني، صفحة 245).

من المفترض أن المعدل السنوي للانخراطات في البرنامج وقبولها هو 4000 مؤسسة سنويا (20000 مؤسسة على مدى 05 سنوات) وبعد مرور أكثر من سنتين من بداية البرنامج فالنتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المسطرة.

في نهاية 2016 تقدمت 4738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل في برنامج التأهيل حيث بلغت عدد المؤسسات المؤهلة 2602 مؤسسة من مجموع المؤسسات أي ما يعادل نسبة 54% وهي نسبة ضعيفة أي 13% من مجموع المؤسسات المسطر تأهيلها (20000 مؤسسة).

في جويلية 2017 بلغ عدد الملفات المستقبلة ابتداء من سنة 2011 5071 ملف للمؤسسات التي تريد الانخراط في هذا البرنامج وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلف الله، 2019 - 2020، صفحة 98).

الجدول رقم (15): توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة والسنة

الملحقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر	276	213	305	173	126	45	41	1179
عنابة	448	217	239	151	99	59	30	1243
غرداية	39	13	56	32	61	63	05	269
وهران	208	132	119	71	54	34	15	633
سطيف	377	349	411	276	140	63	51	1747
المجموع	**1348**	**924**	**1210**	**703**	**480**	**264**	**142**	**5071**

المصدر: وثائق داخلية من وزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الملفات المقدمة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 5071 ملف ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2017 حيث سجلت ملحقة سطيف الجهوية المرتبة الأولى بمجموع 1747 ملف تليها ملحقة عنابة 1243 ملف، في حين سجلت ملحقة الجزائر العاصمة 1179 ملف مقدم للاستفادة من التأهيل ولكن ما يلاحظ أيضا هو التراجع النسبي لعدد الملفات المقدمة من سنة 2011 إلى غاية 2017، ما عدا سنة 2013 التي شهدت ارتفاعا محسوسا.

الفرع الثاني: حصيلة البرامج الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-حصيلة برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا 1"

جاء برنامج "ميدا" الدعم لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس جديد من أجل تدعيم القدرات الإدارية وتحسين تنافسية المؤسسة وهو يختلف عن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، بحيث خاطب بالأساس أرباب العمل واهتم بانشغالاتهم واهتماماتهم.

لقد تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة خلال 05 سنوات (2002 – 2007) أي بمتوسط تأهيل 600 مؤسسة سنويا، ما يعادل 06 أضعاف من الهدف المسطر في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (100 مؤسسة سنويا)، إلا أن هذا الهدف (تأهيل 3000 مؤسسة) قد وضع دون دراسة موضوعية.

ما يميز برنامج الدعم الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو الشفافية وتوفر المعلومات حول أدائه وكذا نتائجه وهذا راجع إلى كفاءة ومنهجية عمل الخبراء الأوروبيين المنتمين إلى وحدة تسيير البرامج.

إن تحليل نتائج البرنامج بين 730 مؤسسة قد انخرطت في البرنامج منها 45 مؤسسة لم تقم بعملية التشخيص (تراجعت عن الانخراط) وعلى مستوى 685 مؤسسة المتبقية والتي قامت بالتشخيص الأولي تبين أن: (غبولي، صفحة 219)

- 179 مؤسسة توقفت بعد القيام بالتشخيص الأولي.
- 61 مؤسسة رفضت بدء عملية التأهيل ولم تتعد مرحلة التشخيص.
- 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باشرت عملية التأهيل وأكملتها.
- بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة 1373 عملية (477 عملية تشخيص، 896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...).
- فيما يخص دعم الهيئات المالية تم القيام بـ 171 عملية لصالح خمس هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية و144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.
- فيما يخص الهيئات الداعمة تم القيام بـ 187 عملية أجريت من أجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية.

من خلال النتائج يتضح ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البرنامج حيث نجد أن 35% من المؤسسات قد انسحبت من البرنامج ولم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل وهذا للأسباب التالية: (غبولي، صفحة 219)

- عدم رغبة صاحب المؤسسة في مواصلة عملية التأهيل.
- عدم وجود محاور ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء عملية التأهيل.
- الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات.

وعلى العموم يمكن القول أن برنامج "ميدا 1" حقق نتائج حسنة تميزت بتحقيق 1373 عملية تأهيل لـ 445 مؤسسة خلال الفترة (2002 – 2007).

2–حصيلة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج ثم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج وتشمل: (عناني، صفحة 242) دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم القيام بالإجراءات التالية:

- تحديد اختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج ثم اختيار 100 منها.
- إجراء دراسات لتحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
- إطلاق مناقصة بأكثر من 10 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** الدعم المؤسساتي**

تضمن هذا الدعم العناصر التالية:

- دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل.
- مساعدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية، وكذا تطوير استراتيجية المناولة.
- المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات.
- المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في دعم الجمعيات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** دعم الجودة**

حيث تضمن هذا الدعم ما يلي:

- دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة، لتعزيز تنظيمها وتوطيد أنشطتها.
- دعم هيئات تقييم المطابقة.
- دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة ISO 9001.
- دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة والتقيس (عناني، صفحة 243).

وسيتم التطرق مجددا لبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال "ميد 2" كأحد السياسات الحكومية المتبعة من طرف الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الثالث: تقييم سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عملت الجزائر بجدية كبيرة لتقوية مؤسساتها من خلال قوانين وتشريعات بالإضافة إلى برامج وطنية ومشتركة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورقم تجهيز ميزانيات ضخمة من أجل التمويل ووضع عدة هيئات لتسيير

هذه البرامج، ومن خلال تقييم مختلف هذه البرامج المتبناة خلال الفترة من (2000 إلى 2016 ظهرت النتائج ضئيلة جدا مقارنة بالأهداف المسطرة والمتوخاة من هذه البرامج على الرغم من كونها محفزة في محتواها من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد.

ويرجع ذلك إلى صعوبة تلبية هذه المؤسسات لشروط الانضمام لهذه البرامج، وكذلك تنفيذ البرامج كان فيفترات متقاربة دون انتظار تقييم البرامج وتحليلها من أجل استخلاص نقاط الضعف لتفاديها في البرامج المقبلة.

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر

عمدت الجزائر على وضع بعض الإصلاحات لترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، وتغيير لسمة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وتحديد مهامها، بالإضافة إلى إطلاق برنامج جديد بالشراكة مع الوكالة الألمانية

للتعاون الدولي من أجل التنمية (GIZ) بالجزائر (سلوس، 2021 - 2022، صفحة 218).

برنامج جديد لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قررت الجزائر إطلاق برنامج جديد لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2020، قصد مساعدتها على الاستمرارية وتطوير قدراتها على استعمال التكنولوجيات الحديثة حسب ما ذكره المدير العام لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار "حكيم توصار" وحددت مدة تنفيذه بثلاث سنوات (جريدة الشروق)، وأضح "حكيم توصار" أن البرنامج الجديد المتعلق بعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم بفضل مرافقة تقنية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (GIZ) بالجزائر.

وتمثلت أهداف هذا البرنامج الجديد في:

- رفع فعالية المؤسسات في استغلال المواد الطاقوية.
- الولوج إلى أسواق جديدة خاصة الخارجية.
- تقليص نسب فشل المؤسسات عن طريق تشخيص الأسباب والقضاء على جميع العراقيل للرفع من القدرات التنافسية لها وضمان ديمومتها.
- اقتراح وزير الصناعة والمناجم "فرحات آبي علي براهم" خلال اجتماع مع مجلس الوزراء تحت رئاسة رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالعقار الصناعي من أجل معالجة الاختلالات المسجلة في تسيير هذا العقار، كما تضمن عرض الوزير خطة لإعادة النظر في تنظيم المناطق الصناعية وبإنشاء مناطق صناعية مصغرة

خاصة بالمؤسسات الصغيرة والناشئة وتمكينها من استغلال المصانع التابعة للدولة وغير المستعملة ومن المشاركة في تهيئة المناطق الصناعية وتسييرها (سلوس، 2021 - 2022، صفحة 219).

إضافة إلى برامج أخرى تسعى الجزائر من خلالها إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

– برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PAD-PME

الهدف العام من تنفيذ برنامج PAD-PME هو تحسين الإطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير المرافقة التقنية الضرورية لأجهزة الدعم والمرافقة حتى يتسنى لها توفير خدمات ذات نوعية.

أهداف أخرى

- تقوية سياسات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين آليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم آليات الحوار بين السلطات العمومية وممثلي القطاع الخاص.

– برنامج دعم التنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال PADICA

تستفيد وزارة الصناعة والهيئات تحت وصايتها من المحاور الاستراتيجية لهذا البرنامج:

- تحليل وتعزيز سلسلة للقطاعات ذات الأولوية.
- التقنيات الجديدة ونظام المعلومات ودعم القرار.
- تشجيع الصادرات وإحلال الواردات من المنتجات الصناعية.
- الجودة والقدرة على التنافسية للشركات.

المبحث الثالث: واقع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر ومساهمتها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الهام الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء المؤسسات وتأهيلها فقد سعت الدولة الجزائرية إلى تشجيع إستعمال هذه التكنولوجيا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة بدعم وتملك واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنها دعم البنية التحتية للاتصالات ، واستراتيجية الجزائر الالكترونية، وبرنامج التعاون الجزائري الأوروبي **"ميدا 2 "**، إضافة إلى إقامة نظام معلوماتي وطني يساهم في توفير بنية معلوماتية يمكن من إقامة مجتمع معلوماتي يمد مختلف القطاعات والمؤسسات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات اللازمة.

المطلب الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر بدأت تنتهج سياسة الإصلاح الشامل والانفتاح على الاقتصاد الحديث فهي تمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذا القطاع في السوق الجزائرية، فالتحولات الاقتصادية الكبرى التي ترتكز على تبني التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الإعلام والاتصال تمثل تحديات كبرى في مجالات متعددة من أهمها تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المختلفة التي تعطي إمكانيات هامة للرفع من الكفاءة والتنافسية في ظل محيط جديد يتميز بالانفتاح والحرية الاقتصادية، ونتطرق فيما يلي إلى أهم التطورات التي صاحبت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

الفرع الأول: شبكة الهاتف الثابت

عرف سوق الهاتف الثابت احتكارا من طرف الدولة إلى غاية فتح خدمات الاتصالات الحديثة على المنافسة سنة 2000، وقد نشط على مستوى السوق متعاملين هما اتصالات الجزائر ولكم.

- لكم التي تتكون من الشركتين المصريتين: المصرية للاتصالات وأوراسكوم تيليكوم التي فازت في شهر أفريل 2005 بمناقصة بقيمة 65 مليون دولار لأول رخصة للهاتف الثابت في القطاع الخاص في الجزائر، وبدأت الشركة عملياتها مطلع 2006 حيث عرضت شبكتها الخاصة للهاتف الثابت والإنترنت عبر الجزائر وقدمت خدمة محلية ووطنية ودولية باستعمال شبكة لاسلكية من الجيل الثالث تعتمد على تكنولوجيا الجيل الجديد NGN، لكن "لكم" لم تنجح في استقطاب أزيد من 20 ألف زبون وحتى الشريحة بدأت تشتكي من قلة جودة الاتصال والخدمات، كما أن الشركة لم تنجح في تنفيذ التزامها بخصوص التغطية الوطنية المنصوص عليها في إطار

العملي مما دفع إلى تدخل هيئة تنظيم البريد والاتصالات، وأرجعت إدارة لكم تدهور الوضع إلى إخفاق الوكالة والمؤسسات الأخرى في الحفاظ على حيادها بعد فتح السوق أمام المنافسة، وتعتبر التكنولوجيا العامل الرئيسي في القضاء على الشركة حيث اعتبر المساهمون المصريون أن قرارهم لم يكن صائبا عندما اختاروا النظام اللاسلكي الصيني WLL والذي أظهر أنه بطيء جدا وغير قادر على تقديم خدمة أنترنيت موثوقة، وفي سنة 2008 انسحبت كليا وأعلنت إفلاسها.

- أما ثاني متعامل في سوق الهاتف الثابت اتصالات الجزائر التي تأسست بموجب القرار03 – 2000 الذي نص على استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر التي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات، وكان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي 2003 كي تبدأ المؤسسة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه من قبل حيث أصبحت مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، وبذلك مجبرة على إثبات وجودها في عالم يتميز بمنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر. (مجلة الإقتصاد الصناعي، 2017، صفحة 426)

1–تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر (ديدوش، حريري، 2022، صفحة 44)

سنوضح في هذا الفرع تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من سنة 2011 إلى السداسي الأول لسنة 2023 في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من 2011 إلى سنة 2022

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المشتركين	3.059.336	3.231.332	3.138.914	3.098.787	3.267.592	3.404.709	4.100.982	4.164.039	4.635.217	4.709.374	5.097.059	5.576.193

المصدر: مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر.

وبتحويل هذه الأرقام إلى رسم بياني يتضح لنا جليا عدد المشتركين في الهاتف الثابت في الجزائر من سنة 2011 إلى سنة 2022.

الشكل رقم (15):اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر من 2011 – 2022

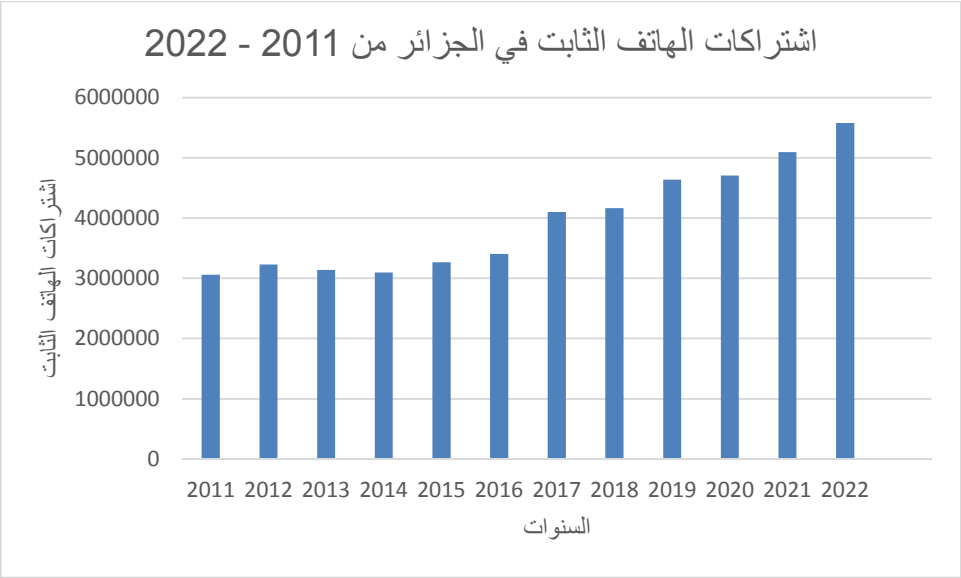

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدول رقم (16)يتضح لنا جليا هناك ارتفاع في عدد مشتركي الهاتف الثابت من سنة 2011 إلى سنة 2012، أما سنة 2013 عرفت انخفاضا في عدد المشتركين ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق الجيل الثالث في الجزائر والتوجه نحو الاشتراك فيه، حيث يلبي بشكل أفضل متطلبات السوق وذلك بفضل مزاياه العديدة. كما عرفت سنتي 2014 و2015 و2016 ارتفاع في عدد المشتركين ولعل السبب في هذا الارتفاع يرجع في الأساس إلى تحسن الأوضاع السياسية التي عرفتها الجزائر من جراء العشرية السوداء وتحسين الوضعية الاقتصادية في البلاد وكذا التحسن في المستوى المعيشي للمواطن والذي أنجر عنه الاهتمام باستخدام الهاتف الثابت. وبقي هذا التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي حيث وصل هذا العدد في السداسي الأول من سنة 2023 إلى أكثر من 5.9 مليون مشترك أي بزيادة قدرها 6.42% مقارنة بسنة 2022،. ورغم ذلك فان عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت يعرف ركودا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف النقال الذي استجاب للطلب بواسطة العديد من المزايا التي يقدمها .

2–تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك

سنوضح في هذا الفرع تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك سواء كان اشتراك مهني أو اشتراك سكني من سنة 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023 في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك من 2015 إلى السداسي الأول من سنة 2023

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
الاشتراكات السكنية	3611735	3711765	4190162	4272004	4646659	5126100	5474526
الاشتراكات المهنية	489247	452274	445055	437370	450400	450093	459868
المجموع	**4100982**	**4164039**	**4635217**	**4709374**	**5097059**	**5576193**	**5934394**

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مديرية الإحصاء والدراسات و الاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن هيئة الاشتراك السكني تستمر على اشتراكات شبكة الهاتف الثابت، بحيث تمثل الاشتراكات السكنية 92.25% من المجموع الإجمالي للاشتراكات.

الشكل رقم (15): توزيع اشتراكات الهاتف الثابت حسب الفئة للسداسي الأول 2023

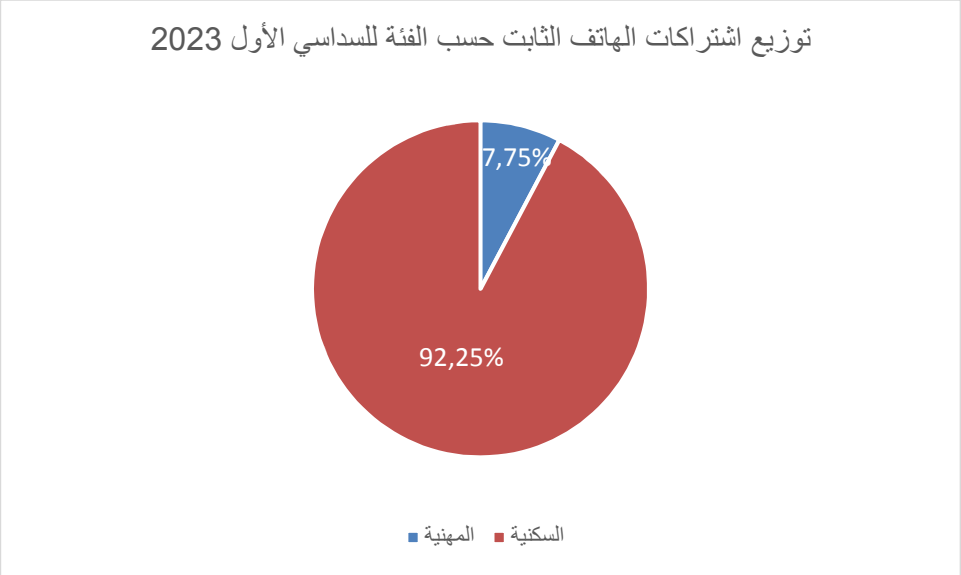

المصدر: : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مديرية الإحصاء والدراسات و الاستشراف

الفرع الثاني: شبكة الهاتف النقال :

عرف قطاع الاتصالات تطورا كبيرا في مجال الهاتف منذ صدور قانون 03 – 2000 المؤرخ في 2000/08/05 الذي نص على إدخال المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، بعدمها كان محتكرا

من قبل المتعامل الوطني الوحيد الحامل حاليا للاسم التجاري "موبيليس" وهو فرع من فروع مؤسسة اتصالات الجزائر والمتعامل الأول للهاتف النقال بالجزائر وأصبحت موبيليس مستقلة بتاريخ 2003/08/03.

بعدها شهد سوق الهاتف النقال دخول أول متعامل أجنبي أوراسكوم لاتصالات الجزائر "OTA" تحت اسمه التجاري "جازي"، حيث حصل على رخصة استغلال الشبكة في 2001/07/11 وتم الاستغلال الفعلي لأول مرة في 2002/02/15.

- وتلاه المتعامل الأجنبي الثاني الوطنية لاتصالات الجزائر باسمه التجاري نجمة "أوريدو حاليا"، حيث حصل على رخصة الاستغلال بتاريخ 2003/12/20 وقام باستغلال الشبكة لأول مرة في 2004/08/25. وتشهد السوق حاليا تنافسا حادا بين المتعاملين الثلاث حيث توسع استعمال الهاتف النقال بشكل ملحوظ وأصبح في متناول جميع شرائح المجتمع. (مجلة الإقتصاد الصناعي، 2017، صفحة 428)

1–تطور كثافة الهاتف النقال (نسبة الولوج إلى شبكة الهاتف النقال GSM – 3G – 4G)

سنوضح في هذا الفرع نسبة الولوج إلى شبكة الهاتف النقال من سنة 2011 إلى السداسي الأول من سنة 2023 في الجدول التالي: (ديدوش، حريري، 2022، صفحة 46)

الجدول رقم (18): تطور كثافة الهاتف النقال ونسبة الولوج إلى شبكة الهاتف النقال GSM – 3G – 4G من 2011 إلى السداسي الأول من سنة 2023

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر	96.52	99.28	102.11	109.62	107	112.20	109.295	109.6	104.7	103	104.4	107.03	105.07

المصدر: تقرير عن تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الأول 2023 وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن الكثافة الهاتفية تعرف تزايد مستمرا خلال السنوات 2011 و2012 و2013 و2014 بينما انخفضت سنة 2015 بنسبة 2.62% بالمقارنة مع السنة الماضية، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى إيقاف تشغيل شرائح المشتركين غير النشطين وغير المعروفين من طرف متعاملي الهاتف النقال. ومنذ سنة 2017 سجلت كثافة الهاتف النقال نوع من الاستقرار وذلك راجع إلى تشبع سوق الهاتف المحمول.

2-عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال موزعة حسب المتعامل

سنوضح في هذا الفرع عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف موزعة حسب المتعامل الجزائر للاتصالات موبيليس، أوبتيوم تيليكوم، الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر من سنة 2015 إلى السداسي الأول من سنة 2023.

الجدول رقم (18): عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال موزعة حسب المتعامل من 2018 إلى السداسي الأول لسنة 2023

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
الجزائر للاتصالات موبيليس ATM	19106401	18633371	18654330	19829935	21098772	21252647
اوتيوم تيليكوم الجزائر "جيزي" OTA	15848104	14707625	13952347	14593618	15177875	15272197
الوطنية لاتصالات الجزائر "أوريدو" WTA^+	12192759	12084537	11805053	12592204	12742119	12390640
المجموع	47154264	45425533	44411730	47015757	49018766	48915484

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مديرية الإحصاء والدراسات و الاستشراف

الشكل رقم (17): اشتراكات الهاتف النقال حسب المتعامل للسداسي الأول 2023

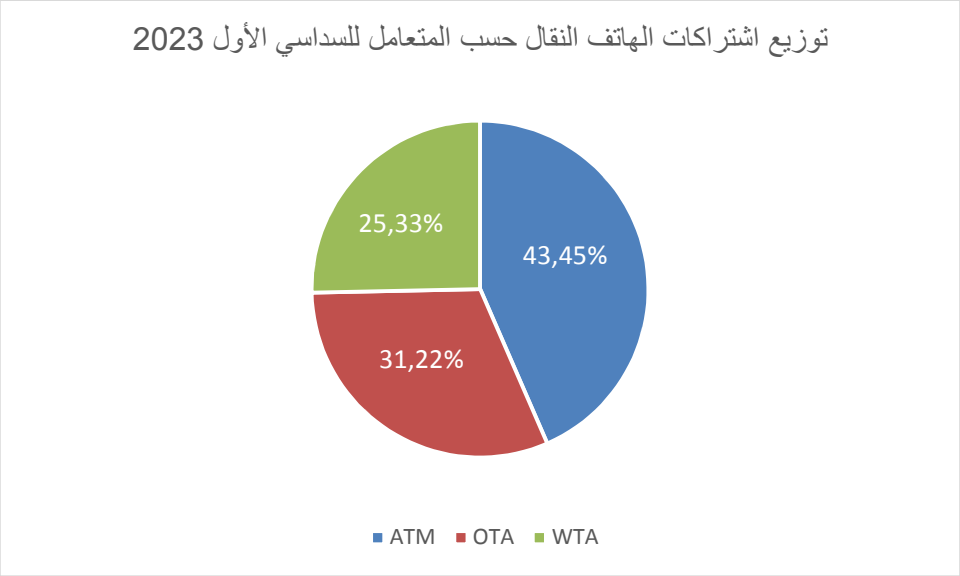

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مديرية الإحصاء والدراسات و الاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن سنة 2020 سجلت موبيليس ارتفاع طفيف في عدد المشتركين على عكس التوجه الملاحظ عالميا والذي تم تسجيله عند المتعاملين اوبتيوم تليكوم وبقيت موبيليس في التطور خلال السداسي الأول من سنة 2023 أفضل زيادة في عدد اشتراكات الهاتف النقال وذلك بنسبة 0.73 تليها شركة اوبتيوم OTA بزيادة قدرها 0.62% في حين أن الوطنية للاتصالات عرفت انخفاض قدره 2.76%.

3-حصص سوق الهاتف النقال

يسمح تحليل حصص السوق بقياس أداء المتعاملين، شدة المنافسة أو موقع المتعامل في قطاع السوق، ويتم حساب حصة السوق من خلال اعتبار النسبة بين عدد اشتراكات كل متعامل وإجمالي الاشتراكات، ويمكن توضيح حصص سوق الهاتف النقال حسب المتعاملين (ATM, OTA, WTA) من سنة 2011 إلى نهاية السداسي الأول سنة 2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): حصص سوق الهاتف النقال حسب المتعاملين (ATM, OTA, WTA) من 2011 إلى سنة 2020

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	S12020
الجزائر للاتصالات موبيليس ATM	%29.53	%28.31	%31.51	%30.08	%33.15	30.74	%40.06	%40.52	%44.02	%42
اوبتيوم تيليكوم OTA	%46.59	%47.55	%44.47	%42.98	%38.40	40.31	%32.60	%33.61	%32.38	%31.42
الوطنية للاتصالات الجزائر WTA	%23.88	%24.14	%24.02	%26.94	%28.45	28.95	%27.34	%25.87	%26.60	%26.58

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف والإنترنت في الجزائر، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2020.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (20) أن سوق الهاتف النقال في الجزائر يتجه إلى التوازن مع بلوغ نسبة المتعامل الرئيسي ممثلا أوبتيوم تيليكوم الجزائر في السوق نسبة 38.40% وذلك بعد خسارته لنسبة تقدر بـ 04% وارتفاع حصة المتعامل التاريخي "موبيليس" بنسبة 03% إذ تقدر حصته السوقية بـ 33% مقابل حصة 28.45% للوطنية للاتصالات الجزائر التي ارتفعت هي الأخرى بنسبة 02%.

كما أن المتعامل موبيليس استحوذ على الحصة الأكبر في النصف الأول لسنة 2020 بنسبة 42%، وبالتالي تأكيده كرائد في السوق للعام الثالث منذ سنة 2016 تليها شركة اوبتيوم تيليكوم الجزائر بنسبة 31.42%، والوطنية للاتصالات الجزائر بنسبة 65.58%.

4-عدد اشتراكات الهاتف النقال حسب التكنولوجيا

يمكن توضيح عدد الاشتراكات حسب تكنولوجيا الهاتف النقال من سنة 2018 إلى السداسي الأول لسنة 2023.

الجدول رقم (21): عدد الاشتراكات حسب تكنولوجيا الهاتف النقال من سنة 2018 إلى السداسي الأول لسنة 2023

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الاشتراكات في الجيل الثاني للهاتف المحمول GSM	10811663	8514105	6783111	5235558	4260261	3770875
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول 3G	17422312	11989157	9265682	7272657	5961291	5464880
عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول 4G	18920989	24922271	29506880	34507542	38797214	39679729
المجموع	47154264	45425533	45555673	47015757	49018766	48915484

المصدر: تقرير عن تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الأول 2023، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف.

الشكل رقم (18): توزيع الاشتراكات حسب التكنولوجيا للسداسي الأول 2023

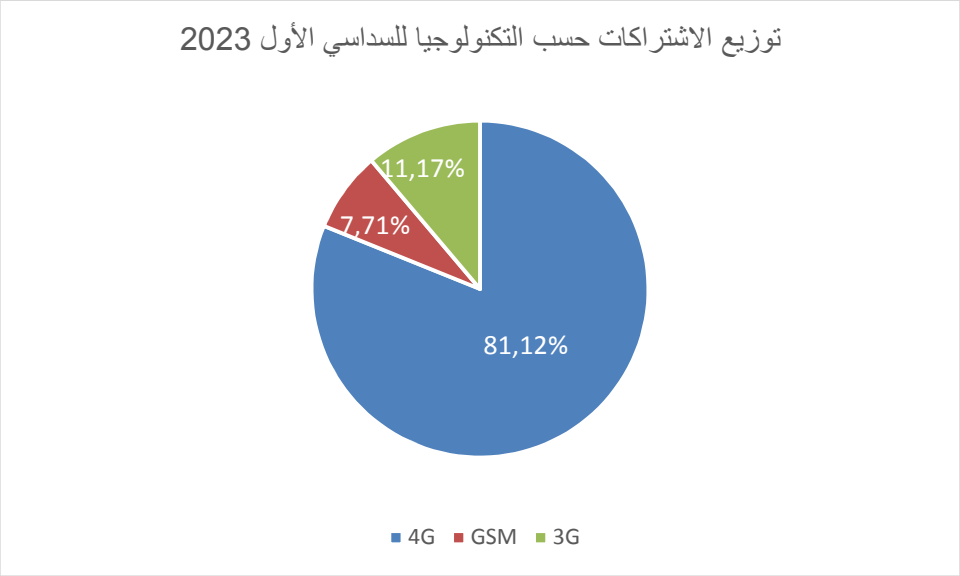

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن حظيرة الاشتراكات في الجيل الثاني "GSM" في انخفاض مستمر منذ بداية استغلال تكنولوجيا الهاتف النقال "3G" و"4G" حيث أنه خلال سنة 2020 أكثر من 83% من مجموع الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال هم اشتراكات الجيل الثالث والرابع بزيادة قدرها 1.98% مقارنة بسنة 2019.

كذلك خلال السداسي الأول سنة 2023، 92.29% من حظيرة اشتراكات الهاتف النقال عبارة عن اشتراكات للجيلين الثالث والرابع "3G" و"4G" بزيادة قدرها 0.86 مقارنة سنة 2022.

ونفس الشيء بالنسبة للجيل الثالث بعد انطلاق الجيل الرابع نهاية سنة 2016 وهذا راجع إلى هجرة المشتركين إلى عروض توفر سرعة انترنت أفضل وذات نطاق واسع.

الفرع الثالث: شبكة الإنترنت

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنيت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنيت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIST)، وعرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والتعامل بالأنترنيت حيث كانت مرتبطة بالأنترنيت عن طريق إيطاليا بسرعة ارتباط بـ 9.6 كيلوبايت وهي سرعة جد ضعيفة.

وفي سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف (حرف ثنائي/ثا) يمر عبر باريس، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الأنترنيت بـ 130 هيئة.

وتم في نهاية 1998 ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة 1 ميغابايت في الثانية، وفي مارس 1999 أصبحت قدرة الأنترنيت في الجزائر بقوة 2 ميغابايت في الثانية، وقد عدد الهيئات المشتركة في الشبكة بـ 800 هيئة وحوالي 3500 مشترك.

وبعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98 – 257 بتاريخ 1998/08/25 والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم 307 – 2000 بتاريخ 2000/10/14 والذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الأنترنيت، ظهر مزودون جدد خواص وعموميون إلى جانب مركز البحث والإعلام العلمي والتقني، مما زاد في عدد مستخدمي الشبكة وقد وصل عدد الرخص إلى الخواص إلى 65 رخصة حتى نهاية 2001.

وفي سنة 2003 تم إطلاق أول عرض ADSL (تدفق عالي)، وفي سنة 2004 ارتفع عدد الرخص إلى 95 رخصة لمزودي الأنترنيت، وابتداء من سنة 2008 دخل المتعاملون الثلاث للهاتف النقال في تزويد الزبائن بخدمات الأنترنيت عن طريق الهاتف (3G, 4G) وكذلك بمفتاح كوناكت (Clé connect USB).

سنوضح في هذا الفرع تطور شبكة الألياف البصرية، وكذا تطور عدد اشتراكات الأنترنت. (مجلة الاقتصاد الصناعي ،2017 ، ص424)

1–تطور شبكة الألياف البصرية من سنة 2012 إلى السداسي الأول لسنة 2020

في إطار عصرنة البنية التحتية وتحسين الخدمات، تتواصل الجهود المبذولة لتمديد شبكات الاتصال بالألياف البصرية، ونوضح تطور شبكة الألياف البصرية من سنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2020. (ديدوش، حريري، 2022، صفحة 49)

الجدول رقم (21): تطور شبكة الألياف البصرية من سنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2020

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	S1 2019	S1 2020
طول الألياف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514	127372	145120	17200	181202
عرض النطاق الدولي (ميغابايت/ثا)	104448	166000	278000	485155	630150	1015220	3374277	3564556	16343120

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنت في الجزائر السداسي الأول.السداسي الأول 2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن في السداسي الأول لسنة 2019 بلغ طول الألياف البصرية 172000 كلم أما بالنسبة للسداسي الأول 2020 قد بلغ طول الألياف البصرية المنجزة 181202 كلم بزيادة 4.79%.

كما نلاحظ في السداسي الأول لسنة 2020 بلغ عرض نطاق الأنترنيت الدولية بقدرة 16343120 ميغابايت/الثانية، أي بزيادة قدرها 78% بالنسبة لسنة 2019، وهذا التحسن الكبير نتيجة الجهود المبذولة من ناحية تحسين الجودة وخدمات الأنترنت مع زيادة في التدفق بزيادة نشر الكابلات الدولية الجديدة، وزيادة استغلالها.

2-تطور عدد اشتراكات الأنترنت

سنوضح في هذا الفرع تطور عدد اشتراكات شبكة الأنترنت الثابتة حسب نوع التكنولوجيا، وكذا توزيع اشتراكات الأنترنت الثابت حسب التدفقات.

2-1-تطور عدد اشتراكات شبكة الأنترنت حسب نوع التكنولوجيا

سنوضح في هذا الفرع تطور عدد اشتراكات شبكة الأنترنت الثابتة حسب نوع التكنولوجيا من سنة 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023.

الجدول رقم (23): تطور عدد اشتراكات شبكة الأنترنت الثابتة حسب نوع التكنولوجيا من 2015 إلى السداسي الأول لسنة 2023

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
أدي أسي أل ADSL	1838746	2083098	2246918	2172096	2334005	2500080	2656942	2792690	2771460
الألياف البصرية FTTH	/	/	714	11369	43115	72315	165244	478172	740109
الجيل الرابع الثابت 4GLTE FIXE	423280	775792	920244	861235	1191612	1204931	1340957	1423425	1571912
الوايماكس WIMAX	233	661	621	619	444	443	443	0	0
روابط مخصصة LS	/	/	34008	11516	11280	11360	11786	11554	12231
المجموع	2262 59	2859 551	3202 505	3063 835	3580 456	3789 128	4175 372	4705 846	5095 712

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف والأنترنت في الجزائر، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

الشكل رقم (19): توزيع اشتراكات شبكة الإنترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا للسداسي الأول 2023

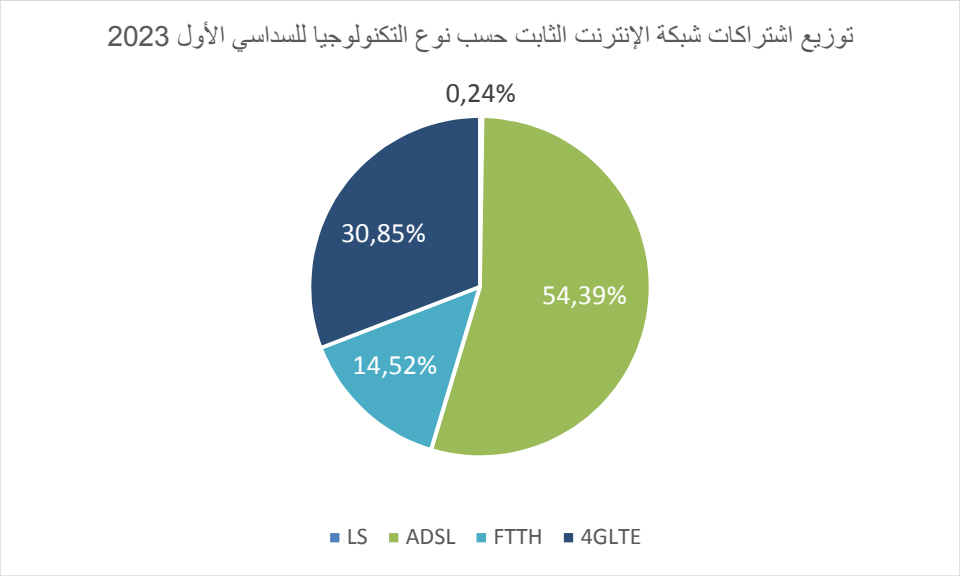

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) عرف عدد اشتراكات الإنترنت الثابت ارتفاعا بمقدار 309066 اشتراكا جديدا مقارنة بسنة 2022 أي بنسبة 0.28%.

2-2-توزيع اشتراكات الإنترنت حسب سرعة التدفق

سنوضح توزيع اشتراكات الإنترنت حسب التدفقات من 2018 إلى السداسي الأول من سنة 2023 في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): توزيع اشتراكات الإنترنت حسب التدفقات من 2018 إلى السداسي الأول لسنة 2023

	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
الاشتراكات أقل من 18 ميغابايت	2199194	2385257	2576105	68577	10321	10629
الاشتراكات من 18 إلى أقل من 20 ميغابايت	861301	1191875	120561	362196	420491	455926
الاشتراكات التي تساوي أو تزيد عن 28 ميغابايت	2605	3324	7412	484826	490609	525822
المجموع	3063100	3580456	3789128	417537	470584	509571

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أنه في سنة 2020، تعتبر الاشتراكات الأقل من 10 بايت سائدة بنسبة 67.13%، والاشتراكات التي تفوق 10 ميغابايت تمثل 32.71% ومع نهاية سنة 2022، تمثل الاشتراكات التي تزيد عن 10 ميغابايت في الثانية 99.8% من إجمالي الاشتراكات، وذلك وفقا للسياسة القطاعية التي تهدف إلى توفير سرعة تدفق عالية تتماشى مع تطلعات المواطن.

الشكل رقم (21): توزيع اشتراكات شبكة الإنترنت الثابت حسب سرعة التدفق للسداسي الأول 2023

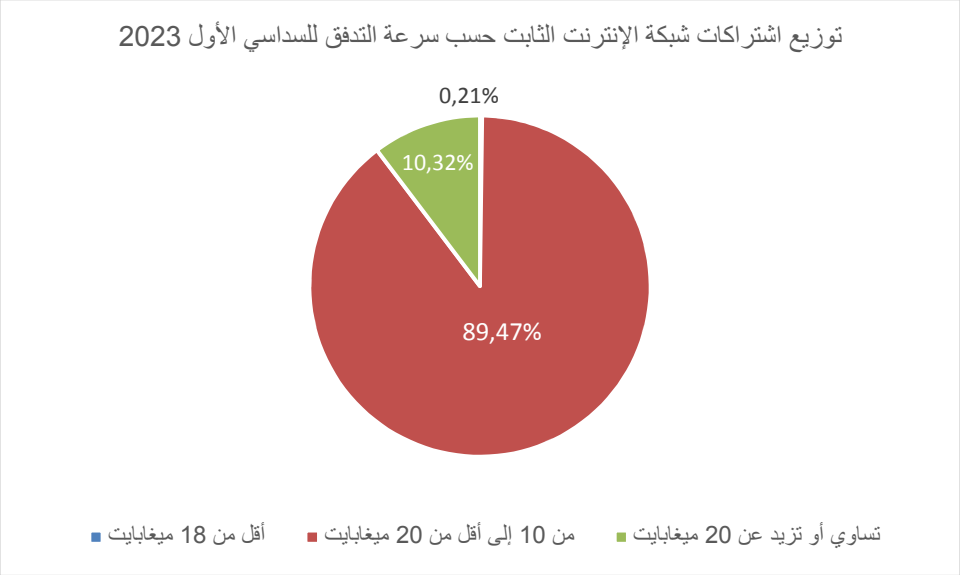

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

3-تطور اشتراكات شبكة الإنترنت النقال

سنوضح في هذا الفرع تطور اشتراكات الإنترنت النقال النشطون، توزيع عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال لكل متعامل:

3-1-اشتراكات الإنترنت النقال النشطون

فيما يلي إحصائيات أنواع الاشتراكات في خدمة الإنترنت النقال والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): اشتراكات الإنترنت النقال النشطون من 2017 إلى السداسي الأول من سنة 2023

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023
عدد اشتركات الهاتف النقال G3	21592863	17422312	11989157	9265682	7272657	5961291	5464880
عدد اشتركات الهاتف النقال G4	9867671	18920289	24922271	29506880	34507542	38797214	39679729
عدد اشتركات الهاتف النقال G4+G3	31460534	36342601	36911428	38772562	41780199	44757505	45144609

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أنه خلال السداسي الأول لسنة 2023 بلغت كثافة الإنترنت عبر الهاتف النقال 96.97% من الأفراد.

كما تم تسجيل هجرة متزايدة للاشتراكات من تقنية الجيل الثالث إلى تقنية الهاتف المحمول من الجيل الرابع للحصول على تدفقات أفضل.

3-2-توزيع عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال لكل متعامل

سنوضح توزيع عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال لكل متعامل موبيليس اوبتيوم تليكوم، الوطنية لاتصالات الجزائر من سنة 2017 إلى السداسي الأول لسنة 2023.

الجدول رقم (25): توزيع عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال لكل متعامل من 2018 إلى السداسي الأول 2023

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023	Evol 22 S1 2023
ATM	15611921	15741319	16554526	17795290	19442730	19736449	1.51%
OTA	11259211	11271088	11561353	12708008	13676739	14037717	2.64%
WTA	9471469	9899021	10656683	11276901	11639036	11370443	-2.31%
TOTAL	36342601	36911428	38772562	41780199	44758505	45144609	0.86%

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

الشكل رقم (20): توزيع اشتراكات الإنترنت النقال حسب المتعامل

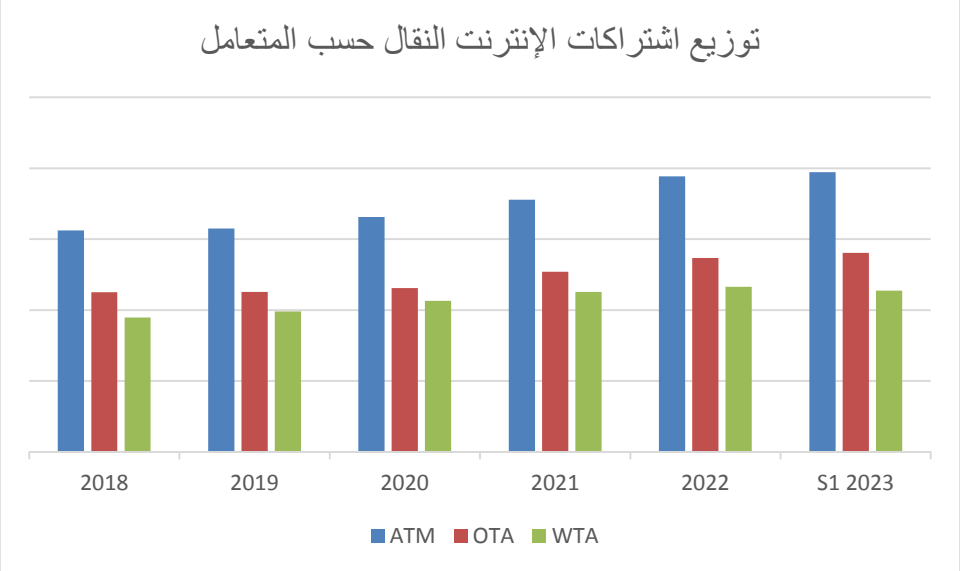

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) في نهاية السداسي الأول لسنة 2023 بلغ عدد اشتراكات الهاتف النقال 45144609 اشتراك بارتفاع طفيف قدره 0.86% مقارنة بسنة 2022 ماتزال موبيليس دائما تتصدر المركز الأول متبوعة بأوبتيوم تيليكوم الجزائر والوطنية لاتصالات الجزائر.

المطلب الثاني: السياسات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أدركت الجزائر أهمية استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولهذا حاولت من خلال إطلاق مشاريع وبرامج لتشجيع هذه المؤسسات على التوجه لاستخدام هذه التكنولوجيات وسنتطرق إلى مختلف السياسات الحكومية التي انتهجتها الجزائر في هذا المجال.

الفرع الاول: برنامج استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013

بحثا عن عضوية فاعلة في مجتمع المعلومات المتنامي بسرعة أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الالكترونية 2013 الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013)

تم إطلاق برنامج " الجزائر الالكترونية 2013 " قصة دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجتمع الجزائري والاندماج في مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي الذي أصبحت الجزائر مجبرة للدخول فيه وهذا من خلال وضع برنامج يمس كل القطاعات ضمن استراتيجية تمتد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 تهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة وتحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وتحسين حياة الأفراد من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وترتكز هذه الاستراتيجية على (13) محورا من بين هذه المحاور ما يمس مباشرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو المحور الرئيسي (ب)

- **المحور الرئيسي(ب)تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات**

وذلك قصد تحسين أداء المؤسسات ورفع قدراتها التنافسية وتمكينها من الاستفادة من الفرص وتحسين علاقاتها مع الزبائن والشركاء ومختلف المتعاملين معها وبالتالي تحقيق فعالية أكبر، فالهدف الرئيسي لهذا المحور هو إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع الاقتصادي ودعم تملك هذه التكنولوجيا من قبل المؤسسات الاقتصادية.

ويتضمن هذا الهدف ثلاث اهداف فرعية اثنان منها تمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة وهي:

❖ **الهدف الخاص(ب 2)**: دعم تملك واستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وجاء باجراءين هما:

- تحليل شامل ودوري لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تدارك النقص الحالي في المعلومات المتصلة بمدى تملك هذه التكنولوجيا.
- توفير الحوافز المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار التأهيل مستوى هذه المؤسسات.

❖ **الهدف الخاص (ب 3)**: تطوير تطبيقات لتحسين أداء المؤسسات المصغرة وجاء من خلاله اربع (04) إجراءات والمتمثلة في:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لرفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات في الاستغلال الفلاحي.
- تطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدور رئيسي في القطاع الصناعي الثانوي من خلال ادخل نظم التسيير المحوسب وإقامة شبكات بين مختلف الشركات.
- إنشاء مواقع إلكترونية لنشر المعلومات حول المناطق والأماكن السياحية والمنشآت الأساسية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار أعلن وزير البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال عن الاعداد لمشروع مرسوم تنفيذي يجبر كل الوكالات السياحية الناشطة عبر كافة ولايات الوطن على إطلاق بوابة إلكترونية لها تتضمن كل معلوماتها وخدماتها على شبكة الإنترنت.

- الإمداد الالكتروني والتصنيع الالكتروني حيث يعتمد هذان المجالان على الإمكانيات التي توفرها نظم المعلومات وأدوات التعقب والتتبع.

▪ بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي تم اتخاذها في المحور الرئيسي (د) الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يتمثل هذا المحور في الانطلاق في تطوير الاقتصاد الرقمي وهذا بوضع هذف رئيسي من خلال توفير شروط مناسبة تسمح بالتطوير المستمر لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا من خلال إجراءات عديدة تتمثل في:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخراط مهندسيها في المساهمة في تطوير المحتوى.
- تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الأسواق العمومية.
- تخصيص حصة من البرمجيات الموجهة للأسواق العمومية لبرامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإسراع في استغلال الحضائر التكنولوجية وتشجيع التبادل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع المؤسسات العمومية على اقتناء العتاد المركب وهذا لتشجيع صناعة الحواسيب والمعدات الالكترونية المحلية وإبرام اتفاقيات لصيانة العتاد من قبل مؤسسات مصغرة محلية.

– إنشاء مناطق صناعية لتركيب العتاد المعلوماتي.

* ان انطلاق مشروع "الجزائر الالكترونية 2013 " جاء متأخرا كثيرا يصعب من خلاله الالتحاق بركب الدول سواء النامية أو المتقدمة خصوصا لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعا لها على تبني التكنولوجيا الحديثة لذا على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لوضع برامج فعالة مع تحديد الأهداف بدقة وضبط المدة الزمنية للبرامج وتوفير الوسائل المادية الضرورية.

الفرع 2: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا 2"(MEDA)

حسب دراسة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن بين **321000** مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية تم دراستها وجد أن **15%** فقط منها تستخدم في أنشطتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لذا (فكما سبق ذكره في المبحث الثاني في هذا الفصل) تم الاتفاق على وضع برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في اطار التعاون سنة **2009** حيث يهدف هذا الاتفاق الى المساهمة في تحديث وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتتم المرافقة من قبل زارة التنمية الصناعية وتطوير الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

يركز برنامج (**ميدا 2**) في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على شقين هما: (شادلي،2017 ،ص).

- الاستثمارات المتمثلة قي العتاد الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وأنظمة المعلومات.
- عملية التدريب ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجهيزها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ويتوزع برنامج (**ميدا 2**) وفق أربعة محاورة وهي:

- محور التطبيقات الصناعية: المتمثلة في المعدات وحلول البرمجية لتسيير الانتاج، الصيانة، الصناعة والتصميم بواسطة الحاسوب مع تحديد الميزانية المخصصة لهذه التطبيقات حسب حجم المؤسسة .
- محور أدوات التسيير: المتمثلة في التدريب والحصول على نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) ونظام ادارة علاقات العملاء (GRM) .
- محور البنية التحتية لأنظمة المعلومات: تتمثل هذه المتطلبات معدات الانطلاق وتأهيل الكفاءات في الأنظمة، الشبكات، الأمن ، إدارة أنظمة المعلومات ، كيفية إعداد الخادم واستخدام الأنترنت.

- محور الأنترنت: يتناول اقتراح تكوين في كيفية استغلال الفرص التي توفرها الأنترنت من الموقع الالكتروني للمؤسسة وكيفية تنصيبه وتجهيز الموقع بأدوات التجارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني والترويج للمؤسسة من خلال الفرص التي تقدمها الأنترنت.

- ولضمان انطلاق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا 2) ومرافقتها لتشجيعها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنشطتها ، شاركت وزارة التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن الوكالات والمنظمات العاملة تحت اشرافها، بالاضافة الى تجنيد مؤسسات خبيرة لتقييم وتشخيص احتياجات هذه المؤسسات لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ويهدف برنامج (**ميدا 2**) الى (تم ذكرها سابقا).

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير هذه المؤسسات.
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية.
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع 3: برنامج تطوير البنية التحتية للإتصالات

تعد البنية التحتية اللبنة الأساسية لإطلاق الى مشروع لهذا سعت الجزائر في هذا الإطار الى اصدار المرسوم التنفيذي رقم **257/98** المؤرخ في **25 أوت 1998** والذي يحدد شروط وطرق استغلال خدمات الأنترنت وفتح هذه أيضا للمستثمرين الخواص، اضافة الى صدور القانون **03/2000** المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والاتصال لفصل أنشطة البريد عن أنشطة الاتصالات وتم من خلالها أنشاء شركة اتصالات الجزائر ودخولها رسميا ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال بداية سنة **2003** (شادلي ص 22).

من خلال هذا تم بعث مشاريع متنوعة من أجل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

- تم الشروع في أعمال التطوير الاستراتيجي منذ **2009** بتحسين شبكة النحاس التقليدية وادخال شبكات **MSAN** للشبكات الثابتة، كما لجأت الجزائر الى أنواع أخرى من التقنيات ذات الكفاءات الملائمة لإستدراك التأخير الذي واجهته فيما يتعلق بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن بين هذه التقنيات نشر الجيل الثالث (**G3**) منذ ديسمبر **2013** والجيل الرابع (**G4**) منذ سبتمبر **2016** ، وابتداءا من سنة **2018** سطرت الوزارة

المكلفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال برنامجا طموحا يستهدف بصفة خاصة تعميم استخدام الألياف البصرية (**FTTH**) عبر مناطق الاقليم الوطني وبناء مجتمع المعلومات.

- الاتصالات عبر الأقمار الصناعية: بالاضافة الى الشبكات الأرضية والبحرية تم تنفيذ العديد من الاجراءات في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية (**VSAT** و **GMPCS**) لإنشاء مجموعة من المنصات الي تقدم للمستخدمين العديد من الحلول من حيث خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية (الهاتف، هاتف **IP**، المؤتمرات عبر الفيديو،، تحديد الموقع الجغرافي).

* ان عدم تطوير البنية التحتية للاتصال والقطاع المرتبط به، ومجاراته للتطورات التكنولوجية الحاصلة عبر العالم يجعل وضع السياسة الحكومية المسطرة صعبة التحقيق في ظل بنية تحتية قديمة وهشة لا تتماشي والتطورات التكنولوجية الحاصلة لذا وجب توفير ألياف بصرية بقدرات كبيرة من سرعة وحجم.

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات الوطني في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

يعبر نظام المعلومات الوطني عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية مستقلة ومنظمة تهدف الى تدويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي) وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم ليلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث أن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى (حسين، 2006، صفحة 578).

اذن فنظام المعلومات الوطني في الجزائر يشمل على عدة مراكز تعمل على انتاج المعلومات الاقتصادية عن طريق جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونشرها، فهو المصدر الرئيسي الذي يمد مختلف المؤسسات والقطاعات بالمعلومات اللازمة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني من عدة مشاكل ومعوقات ومنها مشكل نقص المعلومات وبالتالي فإن هذا النظام يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمعلومات اللازمة وتأهيلها إلى مستويات أفضل.

الفرع الأول: نقص المعلومات كأحد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تتعلق بنقص المعلومة اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونذكر منها. (حسين، 2006، الصفحات 577-578).

1–ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل:

حيث نسجل غياب أرقام أو احصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طلب العمل تكون منظمة بشكل تبن من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة الشهادة، السن، الجنس..... الخ، كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، فإن وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر .

2–ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار:

فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات والتي تظهر إمكانيات وفرص الإستثمار ، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى إضمحلال الفكر الإستثماري.

3–نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني):

حيث يفتقر صاحب المشروع (كفكرة) أو المؤسسة (كواقع) إلى معلومات لا مناص منها لإتخاذ قرار الإستثمار ، ونذكر في هذا الصدد ، على سبيل المثال ، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الإمتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين (المحليين والأجنبيين)، المنافسين المحتملين ..... ومن شأن تكنولوجيا المعلومات توفير مثل هذه المعلومات .

4–نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):

يشكل مثل غياب هذه المعلومات والتي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وعلى قطاع الأعمال ككل فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس، مما يسبب إنهيارا مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنه سوى القليل ، وهو ما يؤدي إلى الصدمة ،وترجعا لمؤسساتنا، وهذا ما نخشى حدوثه في اطار ما يسمى بالإنظمام الى الإقتصاد الدولي في شكله الإقليمي (إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة).

5–نقص الخدمات المتعلقة بالخدمات التسويقية :

حيث يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها وإشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية ، كما تفتقر مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ، على وجه الخصوص ، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة:

ويدفع هذا النقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وأضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار ، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك مؤسستنا تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو مايحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

وتسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة ، خاصة منها الأجنبية ، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب ، وبالمقابل، يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات .

6-عدم وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها:

إن توفر المعلومات والبيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان ، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن إستغلال ، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو في نوع من الشرح والتحليل ، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

الفرع 2: الدعم المعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تضمن القانون التوجيهي لترقية الصغيرة والمتوسطة جانبا يتعلق بالدعم المعلوماتي لهذه المؤسسات، حيث نصت المادة 11 على أنه من بين أهداف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بهذه المؤسسات، كما نصت المادة 22 على أنه يجب على الهيئات والمؤسسات والادارات المذكورة أدناه، تزويد منظومة الاعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقية التي تحوزها ويتعلق الأمر بكل من:

- المركز الوطني للسجل التجاري.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء.
- الادارة الجبائية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- إدارة الجمارك.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل هيئة أخرى يمكن أن تساهم في تزويد هذا الجهاز بالمعلومات الازمة.

كما نصت المادة **24** على تأسيس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وتكنولوجيا المعلوماتية العصرية، قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات. فتطبيقا لأحكام هذه **المادة** (**24**) صدر **المرسوم التنفيذي 05/09** المحدد لكيفيات وضع بنك معطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف الى جمع المعلومات المرتبطة بنشاط هذه المؤسسات ومعالجتها ونشرها اضافة الى تحقيق ما يلي:

(المرسوم التنفيذي رقم 05/09، 2009، صفحة 10).

- انشاء نظام احصائي ناجح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع تحت تصرف المؤسسات والادارات العمومية والهيئات والمؤسسات الاقتصادية المعلومات الملائمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر.
- إثراء المنظومة الاحصائية في الجزائر.

ويتشكل بنك المعطيات من مجموع المعلومات المحصل عليها من مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات المذكورة أعلاه.

وتتعلق هذه المعلومات خصوصا بمايلي:

- تعريف المؤسسات وتحديد موقعها، قطاع نشاطها، ديموغرافيتها .
- حجمها وفق المعايير المحددة في القانون التوجيهي.
- مختلف المعلومات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعد هذه المعلومات في :
- إظهار القدرات والموارد فرص الاستثمار لكل قطاع وكل منطقة.
- تقييم أداء القطاعات على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي.
- توفير المعلومات الضرورية عند تقييم مشاريع تطوير القطاع.

الفرع الثالث: أهمية نظام المعلومات الوطني بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل التطورات الحاصلة في الأسواق العالمية أصبح دور النظم المعلوماتية الاقتصادية لاسيما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا أساسيا يعول عليه في تحديد نجاح أو فشل السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها المؤسسات لتطوير نشاطها وتوسيع حصتها في الأسواق، وهذا ما فرض على الدولة الجزائرية والاقتصاد الجزائري بناء نظام معلوماتي وطني يعمل على جمع وتحليل وانتاج المعلومة الاقتصادية قصد دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وعليه فإن تطوير نظام المعلومات الوطني يعتبر ضرورة حتمية، بهدف إنشاء قاعدة إعلامية موثوقة ومحينة تدعم دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمته في الاقتصاد الوطني وفي اعداد ووضع سياسات قطاعية ناجحة (بن بادة، 2008) .

ويتمثل مهام نظام المعلومات الوطني لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- إنشاء ومتابعة خريطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء بوابة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شبكة الأنترنت.
- وضع البنية التحتية الشبكية لجمع ونشر المعلومات من كل الولايات الجزائرية.
- إنجاز دراسات اقتصادية حول فروع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنظيم وتنفيذ الإحصاء والتعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء لوحة قيادة من المؤشرات التي تعكس الديناميكية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال مستووين هما:

✓ **المستوى الجزئي**: من أجل دعم هذه المؤسسات بالمعلومات اللازمة.

✓ **المستوى الكلي**: من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المؤسسات العالمية.

1– أهمية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان وجود هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها دعم هذه المؤسسات ومساعدتها في عدة مجالات، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من نقص المعلومات ، ومن هذه المجالات (عبد الكريم، 2014، صفحة 193).

- يوفر النظام معلومات عن القطاع الذي تشتغل فيه، ما يمكنها الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة.
- يوفرلها معلومات عن السوق ، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الانتاج الواجب توفيرها.
- يوفر معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين.
- يوفر معلومات عن الإمتيازات القانونية الخاصة بها في مجال الاستثمار، وبالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.

2- أهمية نظام المعلومات الوطني في تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان التطور الحاصل في الاقتصاد العالمي وما يحمله من انفتاح، يفرض على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة والصمود عن طريق تأهيل مؤسساته والنهوض بها الى مستوى المنافسة العالمية.

ومن شأن النظام الوطني للمعلومات أن يساهم بشكل فعال في تأهيل هذه المؤسسات من خلال ما يوفره من معلومات حيث يمكن له أن:

- يوفر معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم إيجاد الحلول المناسبة.
- يسعى الى توفير دراسات من شأنها النهوض بالقطاع.
- يوفر معلومات عن البورصات والأسواق الخارجية وامتيازاتها مما يشجع على التصدير.
- يوفر معلومات عن المنافسين الأجانب والقطاعات التي يستعملون فيها والخصائص التي يتميزون بها.
- يوفر معلومات عن احتمالات حدوث أزمات ، سواء كانت داخلية أو خارجية، وهو ماينتج عنه الانذار المبكر بالأزمات.

خلاصة الفصل الثاني

ركزنا في هذا الجزء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تعريفها وفق النصوص القانونية والتشريعية وتدابير الدعم ثم إلى وضعية هذه المؤسسات من حيث تعدادها وكذا مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية، ثانيا تطرقنا إلى أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والأجنبية التي سطرتها الجزائر لتطوير وترقية القطاع وتقييم حصيلة هذه البرامج، ثالثا التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وأهم السياسات الحكومية الداعمة لاستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه التكنولوجيات، وكذا دور نظام المعلومات الوطني في توفير المعلومات اللازمة للتقليل من المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات في مجال المعلومات.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدارسة معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللإجابة على هذه الإشكالية قدمنا البحث في فصلين رئيسين، ومن هذه الخاتمة سنستعرض نتائج البحث وتوصياته.

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

أولا: الجانب النظري:

ركزنا في هذا الجزء أولا على موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تعريفها، أهميتها، مكوناتها وتطبيقاتها في المؤسسة، بحيث أصبحت في ظل التطور السريع أداة فعالة وحتمية لتعزيز كفاءة الأعمال فيها وتقوية تنافسيتها في الأسواق، ثانيا حاولنا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية تحديد تعريف موحد ودقيق لهذه المؤسسات بسبب اختلاف المعايير المعتمدة في كل دولة أو هيئة أو تكتل اقتصادي، وتطرقنا إلى خصائص ومميزات هذه المؤسسات وكذا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وحاولنا التعرف على صعوبات والعراقيل التي تعترضها من أجل رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها، ثالثا عرضنا مفهوم التأهيل، أهدافه، دوافعه ومتطلباته فعملية التأهيل موجهة لمؤسسات القادرة على البقاء والمنافسة فغايته الدفع بالمؤسسة هي القدرة على التنافس والرفع من أدائها وتحسين كفاءتها وابرزنا أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

نتائج الدراسة:

من خلال معالجة هذا الموضوع استطعنا الخروج بجملة من النتائج والاجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلها مثل المؤسسات الكبيرة تسعى إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف نشاطاتها، غير أنها تعتمد على التطبيقات الأقل تكلفة والأقل تعقيدا بما يتناسب مع خصائصها وطبيعة نشاطها.

وحتى تحافظ على تنافسيتها فإنها يجب أن تتمتع بأهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك نظرا لما توفره من أهمية تتمثل في الإنتاجية ودخول العولمة والابتكار وتحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة.

الفرضية الثانية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها سهولة التأسيس، واستقلالية الإدارة، واخفاض رأسمالها، ما جعلها تكتسب صفة المرونة، هذه الخصائص وغيرها جعلتها ذات أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية من خلال توفير مناصب العمل، الرفع من حجم الصادرات، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وكذا التخفيف من المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر ودعم التنمية المحلية، ورغم ذلك تعاني هذه المؤسسات من عدة مشاكل تحد من تنافسيتها وأدائها ودورها التنموي كالمشاكل التمويلية، تسويقية، تكنولوجيا.

الفرضية الثالثة:

أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع مطلع القرن الحالي، من خلال سن قوانين تضبط هذا القطاع كالقانون التوجيهي رقم 01/18 وكذا القانون التوجيهي رقم 02/17، إضافة إلى انشاء هيئات الدعم والمتابعة والمرافقة لهذه المؤسسات، فساهم ذلك في تطور تعداد هذه المؤسسات بشكل متسارع وخاصة القطاع الخاص الذي يشكل ما نسبته 98.98 بالمئة من مجموع هذه المؤسسات، فأصبح لهذه المؤسسات وزنا في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في سياسة التشغيل، وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وكذا المساهمة في القيمة المضافة، غير أن ذلك لم يكن بنسب كبيرة فرغم وجود العديد من الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات إلا أنها ما زالت تعاني من مشاكل مما يعيقها عن مواجهة المنافسة، الأمر الذي حتم على الجزائر وضع برامج لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرابعة:

تعتبر برامج التأهيل التي قامت الجزائر بتنفيذها جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويظهر ذلك من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقم ذلك فإن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج ضئيلة مقارنتا بالأهداف المسطرة وهذا راجع لصعوبة تلبية المؤسسات لشروط الانضمام للبرامج، كذلك فإن تنفيذ البرامج تم في فترات متقاربة دون انتظار تقييم نتائج البرنامج وتحليلها من أجل استخلاص نقاط الضعف لتفاديها في البرامج المقبلة، إضافة إلى ضعف الترويج الإعلامي للبرامج المعتمدة. أدركت الجزائر أهمية تكنلوجيا المعلومات والاتصال كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فسطرت برنامج "ميدا 2" بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي خصص لتقديم الدعم المباشر لهذه المؤسسات من خلال مساعدتها ومراقبتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام الجودة على مستوى تلك المؤسسات،

كانت نتائج برنامج "ميدا 2" ضئيلة مقارنة بالأهداف المعلنة لأن البرنامج لم يراعي خصوصيات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفرضية الخامسة:

من خلال دراستنا لواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكننا القول أنها تعاني من تأخر في هذا القطاع، رغم العديد من الإجراءات والجهود المبذولة في هذا المجال من خلال تطوير شبكة الهاتف الثابت والنقال وشبكة الأنترانت والاهتمام بصناعة وتوفير الحواسيب سواءا للأفراد أو المؤسسات فبقيت هذه المؤسسات عامة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة خاصة تعاني من ضعف في مستواها التكنولوجي والمعلوماتي في ظل التطورات التكنولوجيا الحاصلة في العالم، مما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير لتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المؤسسات.

من بين التدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية إطلاق مشروع الجزائر الكترونيا 2013، رغم أن هذه المبادرة جاءت متأخرة يصعب من خلالها اللحاق بركب الدول الأجنبية، كذلك من بين الإجراءات تنفيذ برنامج "ميدا 2" لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال رغم عدم بلوغ النتائج المرجوة من هذا البرنامج وهذا لعدم وضوح الأهداف المسطرة واتساعها.

سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات والقطاع المرتبط به ومجاراة التطورات التكنولوجية الحاصلة عبر العالم، ورغم ذلك تبقى بنية تحتية قديمة وهشة لا تتماشى مع هذه التطورات.

من أجل توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر نظام معلومات وطني يكتسب أهمية بالغة باعتباره المصدر الأساسي للمعلومات التي من شأنها دعم هذه المؤسسات والمساهمة في تأهيلها وتحسين تنافسيتها.

التوصيات:

من خلال ما درسناه نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل والوقوف على المشاكل والعراقيل التي تحد من تنفيذها ومعالجتها.
- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله باعتباره أساس تحقيق التميز في المؤسسة الاقتصادية.
- ضرورة اهتمام الجزائر بقطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصال من خلال زيادة الاستثمار فيه.
- تفعيل دور مراكز المعلومات وتمكينها من أداء دورها في توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع برامج واستراتيجيات وطنية يمكن تطبيقها وتراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمشاكل التي تقف أمام تبنيها لتكنلوجيا المعلومات والاتصال، وهذا لجعل الأدوات المستخدمة أكثر فعالية.
- وضع برامج تكوينية لصالح الموارد البشرية ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة الى تكوين الطلبة المقبلين على التخرج وفق برامج تعاون بين الأطراف المعنية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

مقالات

.1ب. و., & وشرارة, ب. (2022). الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والكبيرة: دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة دفاتر بوادكس, 1.

.2بختي, إ., & شعوبي, م. (2009 - 2010). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة. مجلة الباحث.

.3بريبش, ا. (2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .)ج. م. خيضر (.Éd ,مجلة العلوم الإنسانية.

.4بلغرسة, ع., & حوحو, ر. (2002). آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 01.

.5بوحالة, ا., & بن يكن, ع. (2019). النظام القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.

.6خوالد, أ., & محمود, خ. (يونيو 2018). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر. المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات.

.7سعيدي, ن., & قاسمي, م. (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والأعمال, 01.

.8غبولي .(s.d.) .تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف والنتائج. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية, 01.

.9ديدوش، حريري. (2022). دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها. مجلة التحولات الاقتصادية, 02.

كتب

.1ابن تاج, ل. (2015). تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: الواقع والمعوقات. جامعة الدول العربية: نشر مشترك بين الدار الجزائرية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

.2خلف الله.(2020 - 2019) .

.3عياد, ك., & زرزار, ا. (2016). استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

.4غازي, ا. (2006). واقع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلسطين.

.5محمد, ا. م. (2009). نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

.6يحي علال حسين. (2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب العربي . مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

.7يحي, ع. (2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب العربي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

.8خبابة, ع. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

.9بوشويط. (2010). آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية. رسالة ماجستير.

.10بوالفول. (2014 - 2015). تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإشارة خاصة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

رسائل جامعية

.1الكريم, ع. (2014). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات (نادي المقاولين الصناعيين متيجة). الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

.2موساوي, ل. (2015 – 2016). المحددات المالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الاقتصادية. ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

.3شادلي. (2016 – 2017). تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

.4سهام عبد الكريم. (2014). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات (نادي المقاولين والصناعيين متيجة). أطروحة دكتوراه.

.5شواشي , ف. (2017 – 2018). دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم.

قوانين ومراسيم

.1القانون التوجيهي رقم 18/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية.(s.d.) .(Vol. 77)

.2القانون رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية.(s.d.) .(Vol. 02)

.3المرسوم التنفيذي رقم 09/05. (04 جانفي, 2009). 02.

.4المرسوم التنفيذي رقم 05/09. (2009, جانفي 04). 02.

ملتقيات

.1بابا عبد القادر. (2006). مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

.2بفة, ا., & العايب, ع. (2006). مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل آفاق الشراكة الأورو جزائرية. الملتقى الدولي حول آثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.3رزيق. (2001). التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وثيقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

.4قوريش , ن. (أفريل 2006). آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي.

.5قوريش نصيرة. (أفريل 2006). آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي.

صحف

.1بوزيدي, ع. (18 جانفي 2007). تأهيل المؤسسات جزء من الاستراتيجية الصناعية. جريدة الشروق اليومي, 1894.